



حالة أسواق السلع الزراعية



يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

Sales and Marketing Group
Information Division
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
Rome, Italy 00100

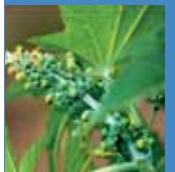
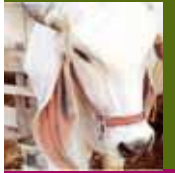
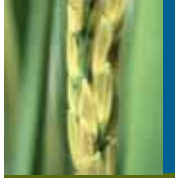
E-mail: publications-sales@fao.org

Fax: (+39) 06 57053360

Web site: <http://www.fao.org>



حالة أسواق السلع الزراعية



من إعداد

مجموعة تصميم وتحرير المطبوعات وإنتاجها

إدارة النشر في منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 92-5-605133-8

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Publishing Management Service
Information Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2004

الصور:

FAO/18350/P. Cenini, FAO/18191/H. Wagner,
FAO/19174/M.Marzot, FAO/17720/A. Conti,
FAO/20831/R. Messori

المحتويات

٤ معلومات عن هذا التقرير

٦ تقديم

٨ التطورات الأخيرة والاتجاهات طويلة الأجل

- ٨ الظروف الراهنة والتطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية
- ١٠ الاتجاهات طويلة الأجل تكشف عن تغييرات هيكلية
- ١٢ تغير شروط التبادل التجاري للسلع الزراعية

١٤ أعباء الواردات الغذائية

- ١٤ تغير أنماط الاستهلاك والتجارة الدولية
- ١٦ تأزم الاقتصاديات نتيجة لأعباء الواردات الغذائية
- ١٨ مصادر التفاوت في أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا

٢٠ عائدات تصدير السلع الزراعية

- ٢٠ مخاطر الاعتماد على الصادرات السلعية
- ٢٢ الحواجز أمام التجارة في البلدان المتقدمة - التعريفات الجمركية وتساعد التعريفات ودعم المنتجين

٢٦ الأنماط المتغيرة للتجارة في السلع الزراعية

- ٢٦ تطور التجارة في المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة
- ٢٨ التجارة في السلع الزراعية والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية
- ٣٠ تركيز الأسواق وسلسلة الأغذية المتكاملة رأسياً

٣٢ الاستنتاجات، التحديات واستجابة السياسات

٣٦ المراجع

٣٨ الملاحق

- ٣٨ الجدول ١ أسعار السلع بالأرقام الحقيقية
- ٣٩ الجدول ٢ إنتاج بعض السلع في أكبر عشرة بلدان
- ٤٢ الجدول ٣ صادرات بعض السلع في أكبر عشرة بلدان
- ٤٥ الجدول ٤ الواردات من بعض السلع في أكبر عشرة بلدان
- ٤٨ الجدول ٥ شروط التبادل التجاري الزراعي مقابل المصنوعات
- ٤٩ الجدول ٦ قيمة الحصص لكل مجموعة من السلع في مجموع الصادرات والواردات الزراعية لكل مجموعة من البلدان
- ٥٠ الجدول ٧ معدلات النمو في قيم وحدة التصدير والاستيراد بحسب مجموعات البلدان
- ٥١ الجدول ٨ التقلبات في القيم الاسمية لوحدة الصادرات والواردات
- ٥٢ مطبوعات قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

تنويه

وقد قام جميع أولئك الذين ذكرت أسماؤهم أعلاه باستعراض مسودة المواد والتعليق عليها. ووردت تعليقات مفيدة أخرى على المسودات الأولى من عدد من الموظفين المهنيين الآخرين في المنظمة من مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما من: جيل برينسما، وديب فورد، وفيد جيلين، وهالك كاسناكوغلو، بانوس كوناندريس، وراميش شادما، وبراكاش شيتي، وجوزيف شميدهورب، وجاكوب سكويت، وراندي ستاينغ. وقام بتنقيح وتحرير التقرير دافيد هالام بمساعدة من بيدرو أرياس، وأندرو ماركس.

قام باعداد حالة أسواق السلع الزراعية في ٢٠٠٤ فريق من قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة برئاسة ألكسندر ساريس، ودافيد هالام ويتوجيه عام من هارتويغ دي هاين، المدير العام المساعد لمصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في المنظمة.

وقدم المواد الخاصة بالقسم الأول المعنون، التطورات الأخيرة والاتجاهات طويلة الأجل، فريق من خبراء السلع في قسم السلع والتجارة، هم: عبد الرضا عباسين، بيدرو أرياس، وبوبكر بن بلحسن، وكونتشا كالبى، كايسون تشانغ، ومريت كلف، وميشيل غريفين، وعلي غوركمان، ودافيد هالام، باسكال ليو، وشاكيب مبابالي، وبراي موير، ونانسي مورغان، وبول بيلكاوسكاس، وآدام براكاش، وجورج رابسومانيكيس، وشانغان شوي، وبيتر ثوينيس. وتم تجميع البيانات الإحصائية التي اعتمدت عليها التحليلات والكثير من الرسوم البيانية بواسطة موظفي الإحصاءات في القسم وهم: جاني بورجانيللي، ولاورا كاتانيو، وكلاوديو تشيركوليني، ودانيلا تشيتي، وجولي كارلو، ودينو فورتنسيتي، وجون هاين، وماسيمو يافراتي، ودانيلا مارغريتي، وباتريسيا ماشانا، فينتشيتسو ماتزوكا، وماركو ميلو، وماورو باتشى، وباربرا سينفتر.

وتم تجميع الجداول الواردة في الملاحق والتي تقدم بيانات مؤيدة بواسطة بيدرو أرياس، وجولي كارلو.

أما المواد الخاصة بالقسم الثاني المعنون، أعباء الواردات الغذائية، فقد تمت صياغتها بواسطة علي غوركمان، ومريت كلف، وآدام براكاش، وبييرو كونفورتي.

وقام باعداد القسم الثالث المعنون، عائدات الصادرات الزراعية، كل من: بيدرو أرياس، وشاكيب مبابالي، وجورج رابسومانيكيس، ودافيد هالام.

تم توفير المواد الخاصة بالقسم الرابع المعنون الأنماط المتغيرة للتجارة في السلع الزراعية، بواسطة: نصر الدين الأمين، وهانزديب خايرا، وهارمون توماس.

معلومات عن هذا التقرير

والتقلبات السعرية على البلدان المعتمدة على السلع ويبحث في الكيفية التي أدت بها التعريفات الجمركية والإعانات إلى إعاقة النمو في الصادرات الزراعية من البلدان النامية. ويستكشف القسم الرابع والأخير، الأنماط المتغيرة للتجارة في السلع الزراعية، باهتمام خاص لانعكاساتها على المزارعين والبلدان المعتمدة على السلع في العالم النامي. وتشمل القضايا التي عولجت في هذا القسم التحول في التجارة من المنتجات الزراعية الأولية إلى المنتجات المصنعة، وتزايد أهمية وإمكانيات التجارة السلعية واتفاقيات التجارة الإقليمية فيما بين البلدان النامية، وتأثير تزايد تركيز الأسواق حيث أصبحت سلسلة السلع الزراعية تخضع بصورة متزايدة لسيطرة عدد قليل من الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال التجارة والتصنيع والتوزيع.

حالة أسواق السلع الزراعية في ٢٠٠٤ هي العدد الأول من سلسلة مطبوعات جديدة تصدر كل عامين وتهدف إلى توسيع نطاق السلسلة التي تصدرها المنظمة من تقارير "حالة...". ورغم أن النتائج والاستنتاجات المعروضة تعتمد على التحليل الفني الذي أجراه خبراء في السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة، فإن هذا المطبوع ليس تقريراً فنياً، بل إن الهدف منه هو عرض القضايا المتعلقة بأسواق السلع على نحو موضوعي وشفاف وسهل الاستيعاب، على جمهور واسع النطاق، بما في ذلك صانعي السياسات ومراقبي أسواق السلع الأساسية، وغيرهم من المهتمين بالتطورات في أسواق السلع وآثارها على البلدان النامية.

وثمة هدف معين يتمثل في زيادة الوعي بالتأثيرات التي تلحقها التطورات في أسواق السلع على طرق معيشة مئات الملايين من سكان العالم النامي وعلى أمنهم الغذائي، وعلى اقتصاديات العشرات من البلدان النامية التي تعول على صادراتها من السلع لتحقيق جزء كبير من عائدات التصدير.

وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية، تستكمل بالجداول التي توفر بيانات أساسية عن الأحوال الحالية والاتجاهات التاريخية لأسعار السلع وشروط التبادل التجاري. ويتناول القسم الأول المعنون، التطورات الأخيرة والاتجاهات طويلة الأجل، الاتجاهات والتقلبات في أسعار السلع الزراعية ويناقش الظروف الراهنة والتطورات الأخيرة في ضوء هذه المعلومات الأساسية.

ويركز القسم الثاني على أعباء الواردات الغذائية. ويبحث في الأنماط المتغيرة للواردات الغذائية حيث تحولت البلدان النامية من بلدان مصدرة رئيسية إلى مستوردة رئيسية للأغذية وغير ذلك من المنتجات الزراعية. كما يتناول هذا القسم تأثيرات حركات الأسعار الدولية للأغذية على أعباء الواردات الغذائية للبلدان النامية بصورة عامة وفي أقل البلدان نمواً بصورة خاصة.

ويتناول القسم الثالث المعنون، عائدات الصادرات الزراعية الأهمية المستمرة للصادرات الزراعية في اقتصاديات الكثير من البلدان النامية. ويبحث هذا القسم انعكاسات تدهور أسعار السلع

وكان المستهلكون في البلدان المتقدمة وفي المناطق الحضرية من البلدان النامية هم المستفيدين الرئيسيون من انخفاض أسعار الأغذية. غير أن الأمر كان مختلفا بالنسبة للأغلبية الساحقة من الفقراء والجوعى في العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية من البلدان النامية ويعتمدون على الزراعة، فقد كانت الخسائر في الدخل وفرص العمل الناتجة عن انخفاض أسعار المنتجات التي يسوقونها تفوق عموما الفوائد الناجمة عن انخفاض أسعار الأغذية عندما تنخفض أسعار السلع.

وتفاقت مشكلة زيادة الإمدادات عن الحاجة نتيجة للسياسات الحكومية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء مما أدى إلى إحداث تشويه شديد في أسواق السلع الزراعية. وقد أعاققت التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية نمو الصادرات الزراعية من البلدان النامية. وأدى تصاعد التعريفات الجمركية، حيث تستخدم التعريفات الأكثر ارتفاعا على السلع التي يتم تصديرها في مراحل أكثر تقدما من التصنيع، إلى الحد من فرص البلدان النامية من تصدير السلع المصنعة عالية القيمة حيث كانت الأسعار أكثر استقرارا بكثير من تلك الخاصة بالسلع الأساسية. وعلاوة على التعريفات الجمركية، يتعين على المزارعين في البلدان النامية دخول حلبة المنافسة التي يمثلها منتجون في البلدان الصناعية يتمتعون بإعانات أكبر، وميكنة أرقى. ويبلغ الدعم الذي يقدمه المنتجون إلى المزارعين في البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر أكثر من ٢٣٠ مليار دولار سنويا، أي ما يزيد بنحو ٣٠ مرة على المبلغ المقدر كمعونات للتنمية الزراعية في البلدان النامية.

وقد أدت التعريفات الجمركية والحوافز الأخرى إلى تباطؤ نمو التجارة فيما بين البلدان النامية. ويمكن للتجارة بين بلدان الجنوب أن تتوسع بسرعة، ولاسيما عندما يكون النمو في الدخل مرتفعا ومستويات الاستهلاك منخفضة. غير أن الحوافز الجمركية فيما بين البلدان النامية يمكن أن تكون أعلى من تلك المفروضة على الواردات في البلدان المتقدمة.

وثمة تطور آخر في أسواق السلع الزراعية يتمثل في زيادة تركيز قوى السوق في أيدي عدد قليل من الشركات عبر الوطنية. وعلى سبيل المثال، تسيطر الآن ثلاث شركات فقط على ما يقرب من نصف عملية تحميص البن في العالم، كما تسيطر ٣٠ من أكبر سلاسل الأسواق المركزية على ما يقرب من ثلث مبيعات البقالة في العالم. وقد ساعدت هذه الشركات عبر الوطنية بعض صغار الملاك الزراعيين على الاندماج في السوق

العالمية وساعدت في نقل تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع الحديثة. غير أن الأمر الذي يدعو إلى القلق هو أن تركيز السوق لم يترك للأخريين إلا قوى سوق ضئيلة. وقد حذر فريق الخبراء البارزين المعني بالمبادئ الأخلاقية في الأغذية والزراعة منذ أربع سنوات من أن "هناك اختلالا خطيرا في القوى نشأ عن تركيز القوى الاقتصادية في أيدي حفنة صغيرة".

تفعيل أسواق السلع لفائدة الجميع

أثارت أسعار السلع الزراعية بعض الانتعاش في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، يبدو أن هذا الانتعاش غير مضمون وأن الأفاق طويلة الأجل للمزارعين والبلدان المعتمدة على السلع في العالم النامي ليست براقية. ومن ناحية أخرى، قد تحدث زيادات أخرى قصيرة الأجل في أسعار السلع الخاصة بالأغذية الأساسية، وقد يؤدي ذلك إلى تهديد سبل المعيشة في الكثير من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

وما زالت أسعار السلع الزراعية متقلبة بدرجة كبيرة، وما زال الاتجاه مستمرا بشأن نمو الإمدادات من السلع الزراعية بما يتجاوز النمو في الطلب بأسعار معينة. وما زالت التعريفات الجمركية والإعانات المرتفعة في البلدان المتقدمة تعوق الوصول إلى الأسواق وتؤدي إلى كساد الأسعار. وعلى الرغم من أن التجارة بين البلدان النامية تزايدت بسرعة تفوق التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، فإن فرص زيادة التجارة فيما بين البلدان النامية مازالت تتعرض لمعوقات نتيجة للحوافز التجارية. وبالنسبة لبعض السلع، أصبحت عملية التصنيع والبيع بالتجزئة تخضع لعدد قليل من الشركات عبر الوطنية، وأصبحت قوى السوق الخاصة بالمزارعين والبلدان المصدرة محدودة نسبيا. وقد أعرب عن القلق إزاء الانخفاض الواضح في نصيب المنتجين من البلدان النامية في القيمة النهائية لإنتاج بلدانهم.

وقد أدت أزمة أسواق السلع التي حدثت في التسعينات إلى تركيز الاهتمام على جميع مجالات هذه المشكلات وأبرزت الحاجة إلى نهج جديدة إزاء حل الكثير منها.

ولنأخذ مثلا لتقلبات الأسعار. فقد كانت الجهود المبذولة في الماضي للتعامل مع هذه المشكلة تركز على التدابير الرامية إلى استقرار الأسعار أو العائدات بصورة مباشرة من خلال إدارة المخزونات العازلة أو تقديم التعويض للبلدان التي تعاني من نقص غير متوقع في عائدات التصدير. غير أن هذه التدابير فشلت في معظمها ولأسباب مختلفة. ولا تهدف النهج الجديدة إلى منع التقلبات

السعرية قدر ما تهدف إلى مساعدة المزارعين والمستهلكين على حماية أنفسهم من تأثيرات هذه التقلبات من خلال بعض الخطط مثل تأمين الأسعار المعتمد على السوق أو نظم التسعير الآجل.

ويتعين أن تركز الجهود الرامية إلى معالجة المشكلة الطويلة الأجل والمتعلقة بالزيادة في إنتاج محاصيل التصدير التقليدية على كل من زيادة الطلب والتحكم في إمدادات بعض السلع، وعلى الحد من ضعف البلدان والمزارعين الذين يعتمدون على هذه السلع. ويمكن أن تساهم استراتيجيات التنوع التي تتيح للمزارعين التحول إلى زراعة المحاصيل العالية القيمة أو إلى إنتاج وتجارة السلع المصنعة ذات القيمة المضافة في الحد من كل من الإمدادات والتبعية.

ويتعين كذلك اتخاذ إجراءات لتحسين فهمنا للتأثيرات التي يمارسها التركيز المتزايد في سلاسل السلع على القدرة التنافسية والأسعار وقيمة التجزئة النهائية التي تعود على مزارعي ومصدري المنتجات الزراعية. ويتعين بصورة ملحة إجراء عمليات رصد متأنية وإجراء مزيد من التحليل، بالإضافة إلى دعم الجهود التي يبذلها المصدرون لزيادة قوتهم السوقية الجماعية. كما ينبغي أن يركز التحليل لفهم الكيفية التي يؤثر بها انخفاض الأسعار العالمية على السلع الغذائية الأساسية، وتؤثر بها التغيرات في هيكل السوق على الأمن الغذائي للفقراء في كل من المناطق الريفية والحضرية.

وتأمل منظمة الأغذية والزراعة، بإصدارها حالة أسواق السلع الغذائية، في أن تساهم في المناقشات المستنيرة والتدابير الحاسمة التي تتخذ في جميع هذه المجالات. وسوف يوفر هذا التقرير استعراضا يجرى كل سنتين للاتجاهات الهامة في أسواق السلع، فضلا عن إبراز قضايا السياسات الرئيسية وخيارات العمل.

والواقع أن إيلاء مزيد من الاهتمام بالدور الذي تضطلع به السلع الزراعية، وإتخاذ الاجراءات المتناسقة في هذا المجال، لمن الأمور التي تأخر حسمها أكثر مما ينبغي، رغم أهمية هذا الدور في جميع جوانب حياتنا، وبالذات للملايين من أكثر سكان العالم مكابدة في العمل، وأكثرهم ضعفا.



جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

مليون شخص يعتمدون على البن وتسبب في طوارئ الأغذية في العديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا الوسطى. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض أسعار الأغذية الأساسية إلى تمكين الكثير من المستهلكين الفقراء، وخاصة في المناطق الحضرية، من تلبية احتياجاتهم الغذائية بتكاليف منخفضة واكتساب فرصة الحصول على المزيد من الأغذية المغذية.

وعلى الرغم من أن أسواق السلع قد نهضت من عثرتها في الأشهر الأخيرة، وبصورة كبيرة، فيما يتعلق بأسعار الحبوب، فإن الأسعار الحقيقية ظلت بوجه عام ضمن اتجاهها الهبوطي المستمر منذ فترة طويلة. وما زال الكثير من المزارعين والبلدان المصدرة تجد نفسها محصورة نتيجة لاعتمادها على هذه الأسواق - حيث تنتج وتصدر المزيد وتحصل على أقل مما كانت تحصل عليه في الماضي. وفي نفس الوقت، استفادت البلدان المستوردة للأغذية من الاتجاه الهبوطي، إلا أنها تشعر بالقلق إزاء التقلبات والزيادات القصيرة الأجل في أسعار الأغذية الدولية.

ويمكن الاستشهاد بكثير من الأسباب المتعلقة بالانخفاض القائم منذ فترة طويلة والتقلبات القصيرة الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع. ويبدو أن الكثير من الاتجاه الهبوطي المطرد هو اتجاه هيكلي يعكس العوامل الأساسية للعرض والطلب التي تسيطر على الأسواق: فقد زادت الإمدادات العالمية بسرعة أكبر من الزيادة على الطلب، وذلك نتيجة لزيادة الإنتاجية وظهور منتجين جدد رئيسيين.

ويفيد التقدم في الإنتاجية الزراعية، من خلال إمكانات التقانة المحسنة، كلا من المنتجين والمستهلكين؛ فالمنتجون يصبحون في وضع يستفيدون فيه من انخفاض التكاليف وتحسن القدرة التنافسية، ويستفيد فيه المستهلكون من انخفاض الأسعار. غير أن المنتجين في الأقاليم الأكثر غني بالموارد والأكثر تقدماً هم الذين كانوا قادرين، بصورة أساسية، على الاستفادة من الزيادة في الإنتاجية لتعزيز أوضاعهم في الأسواق العالمية. وقد شهدت البلدان الأقل تقدماً تقلص رصيدها في التجارة في السلع الزراعية في العالم، حتى مع بقاء اعتمادها على هذه الأسواق أعلى من البلدان النامية الأخرى.

إن الاتجاهات طويلة الأجل والصدمات قصيرة الأجل في أسواق السلع الزراعية تؤثر فينا جميعاً، إذ إنها تؤثر، بطريقة مباشرة، ليس فقط على أسعار الأغذية التي نتناولها والملابس التي نرتديها، بل وعلى الرفاهية الاقتصادية للأسر والمجتمعات المحلية وعلى جميع الدول التي تعتمد على الصادرات السلعية. كما أنها تؤثر، بطريقة أقل مباشرة وإن كانت عنيفة، في سلامة المجتمعات المحلية الريفية وأساليب حياتها ووتيرة الهجرة إلى المناطق الحضرية وآفاق التنمية المستدامة.

ويظهر أكبر قدر من التأثير على مئات الملايين من السكان وعلى الكثير من البلدان الأشد فقراً في العالم النامي. وهناك ما يقدر بنحو ٢,٥ مليار شخص في العالم النامي يعتمدون على الزراعة في توفير سبل معيشتهم. ويشكل بيع السلع الزراعية أو العمل في إنتاج وتصنيع هذه السلع لتصديرها، بالنسبة إلى الكثيرين، المصدر الوحيد للدخل النقدي. وهناك أكثر من ٥٠ بلداً نامياً، بما في ذلك معظم البلدان الأقل نمواً، تعتمد على تصدير ثلاث سلع زراعية أو أقل من ذلك، وهي عادة منتجات استوائية، تشكل ما بين ٢٠ و ٩٠ في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي. غير أن الكثير من البلدان الأقل نمواً يعتبر أيضاً من مستوردي الأغذية حيث تنفق أكثر من نصف عائداتها من التصدير على الأسواق السلعية في شراء وارداتها الغذائية للتعويض عن النقص في الإنتاج المحلي. وبالنسبة لهؤلاء السكان والبلدان، قد تحدد التطورات في أسواق السلع الدولية، حرفياً، الفرق بين الوليمة والمجاعة.

انخفاض الأسعار وتشوه الأسواق

لقد اتخذ الاتجاه الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية اتجاهاً هبوطياً، إلا أن هذه الأسعار أظهرت أيضاً تقلبات ملحوظة حول هذا الاتجاه. وفي النصف الثاني من التسعينات، انخفضت أسعار عدد من السلع التي تصدرها البلدان النامية إلى أدنى مستوى لها منذ الكساد الكبير في الثلاثينات. فقد انخفضت أسعار البن بنسبة ٧٠ في المائة فيما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ الأمر الذي هدد سبل معيشة ما يقدر بنحو ٢٥

أسعار منتجات الألبان في ارتفاع مطرد إلا أن الأمراض الحيوانية تصيب أسواق اللحوم بالاضطراب

يعتبر توازن الأسواق في الوقت الحاضر مواتياً لأسعار منتجات الألبان. وقد زادت الأسعار الدولية في الأشهر الأخيرة نتيجة لضعف إمدادات التصدير والطلب القوي على الواردات. ومن المتوقع استمرار ارتفاع الأسعار في ٢٠٠٤.

ومن ناحية أخرى، فإن السوق الدولية للحوم مازالت تعاني من الاضطراب نتيجة للإصابات بالأمراض الحيوانية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، تأثر ما يقرب من ثلث الصادرات العالمية من اللحوم نتيجة للإصابة بأنفلونزا الطيور أو بالحالات المحددة من الإعتلال المخي الإسفنجي في الأبقار. وتؤدي حالات الحظر على الواردات من الدواجن ولحوم الأبقار من البلدان المتضررة من الأمراض الحيوانية إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات الناشئة في المناطق الخالية من الأمراض. كذلك أدت إمدادات التصدير المقيدة من اللحوم إلى ارتفاع الأسعار ومنتجات البروتين الحيواني الأخرى.

استمرار الانخفاض القائم منذ فترة طويلة

يبدو، بصفة عامة، أن التوازن بين العرض والطلب على السلع الزراعية قد تحسن ومعه تحسنت آفاق أسعار السلع بعد الانخفاض الحاد والمستمر خلال أواخر التسعينات. وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة، فإن أسعار السلع الزراعية ظلت، مع ذلك، قريبة من المستويات المنخفضة التاريخية بصفة عامة واستمر انخفاضها القائم منذ فترة طويلة بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة.

ويجري تحليل هذا الاتجاه الهبوطي المزمع باستفاضة في الأقسام التالية من هذا التقرير. أما فيما يتعلق بأحدث المعلومات المتعلقة بأسعار السلع والتجارة، فيحال القراء إلى الصفحات الخاصة بقسم السلع والتجارة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
<http://www.fao.org/es/ESC/en/index.html>

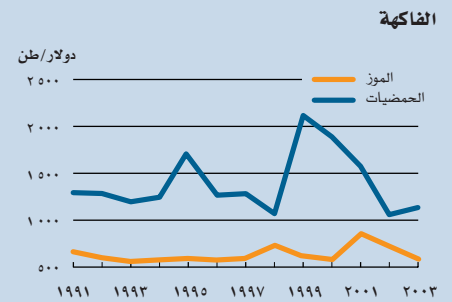
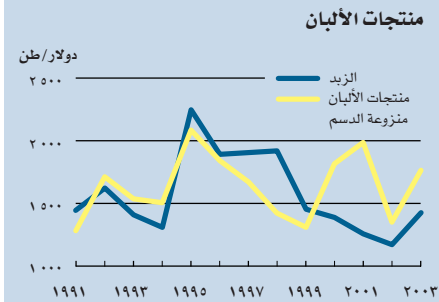
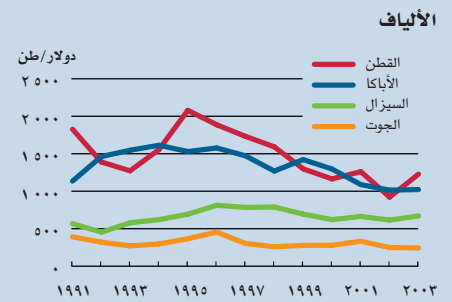
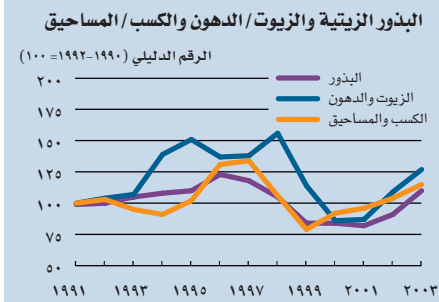
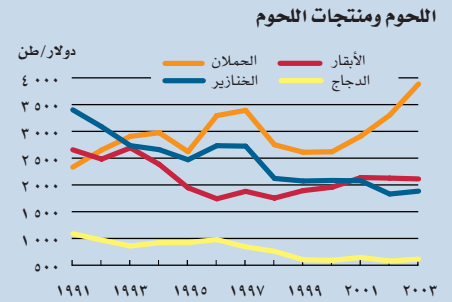
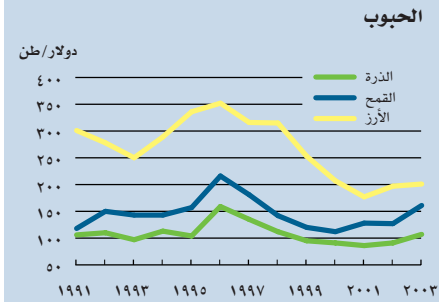
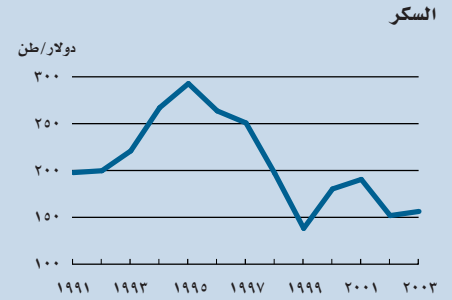
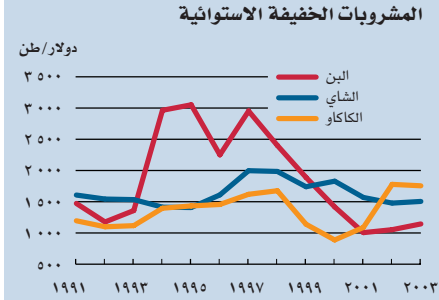
وانطلقت الزيادة في الأسعار بالدرجة الأولى نتيجة للنمو المطرد في الطلب الذي تجاوز بكثير التوسع في الإمدادات.

ومن المتوقع مع قوة الطلب والانخفاض النسبي في مستويات المخزونات، استمرار الإنتاج العالمي والأسعار الخاصة بمنتجات المحاصيل الزيتية في الارتفاع في المدى القصير.

المخزون في الولايات المتحدة واستمرار الزيادات في أسعار فول الصويا.

وتبدو صورة البذور الزيتية مختلفة بعض الشيء. ففي السنوات القليلة الماضية، تحسنت الأسعار بصورة مطردة من المستويات المنخفضة التي سجلتها في ١٩٩٩-٢٠٠٠، وقد استجاب المنتجون بتحقيق زيادات ضخمة في الإنتاج.

الاتجاهات الأخيرة في الأسعار العالمية لبعض السلع، ١٩٩١-٢٠٠٣



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الظروف الراهنة والتطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية

وقد استمر الإنتاج ومخزون الفوائض الرئيسية أيضا في الضغط على أسعار السكر العالمية في النصف الثاني من السنة المحصولية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

أسعار المنتجات البستانية تظل حساسة لتوازن السوق

أدت زيادة الإمدادات من أمريكا اللاتينية وكساد الطلب إلى انخفاض أسعار الموز في ٢٠٠٣. كما تأثرت، بصورة مماثلة، أسعار عصير البرتقال المركز المحمد، وإن كانت أسعار الفاكهة الطازجة قد ازدادت نتيجة لانخفاض الإنتاج. وعلى الرغم من أن نمو الطلب كان كبيرا بالنسبة للفاكهة الاستوائية، فإن مستويات الأسعار ظلت حساسة لتوازن السوق.

إزدهار الألياف والمواد الخام

كان التحول في اتجاهات أسعار معظم المواد الخام الزراعية أقل حدة وكان التباين أكبر فيما بين السلع المختلفة. ومع ذلك، فقد نشأ نمط انتعاش مماثل بصورة عامة في معظم الحالات. وقد استفادت أسعار القطن والمطاط والجوت والسيال والأباجا مؤخرًا من الطلب الكبير وانخفاض النمو في الإمدادات. ومن ناحية أخرى، انخفضت أسعار الجلود الكبيرة والصغيرة خلال ٢٠٠٣ نتيجة لضعف الطلب وزيادة الإمدادات.

الحبوب والمحاصيل الزيتية تسجل زيادات

ارتفعت الأسعار الدولية لمعظم الحبوب خلال النصف الثاني من ٢٠٠٣، مما يعكس ظروف السوق المتأزمة. وفيما يتعلق بالأرز، تفاقم التأزم نتيجة لفرض قيود على الصادرات في الهند وميانمار. وبالنسبة للقمح، أشعل الانخفاض في الإمدادات المعدة للتصدير في الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة الارتفاع في الأسعار. واستمرت أسعار الحبوب الخشنة في الحصول على دعم قوي من الانخفاض الشديد في الصادرات في الصين، والانخفاض شبه القياسي في

بعد انخفاض شديد طال أمده في أسعار الكثير من السلع الزراعية ووصولها إلى أدنى مستوياتها التاريخية من أواخر التسعينات وحتى ٢٠٠١، انتعشت الأسعار في الأسواق العالمية، أو على الأقل ثبتت على وضعها، خلال العامين الأخيرين. ويعكس الانتعاش الأخير ما حدث من انخفاض في إمدادات بعض السلع وزيادة الطلب على البعض الآخر حيث استجابت الأسواق للزيادة المزمعة في الإمدادات وانخفاض الأسعار نتيجة للتغيرات في التقانة، وأفضليات المستهلكين، وهياكل السوق، والسياسات والمؤسسات. وقد أسهمت طائفة من العوامل القصيرة الأجل في الانتعاش، بما في ذلك ضعف سعر الصرف الخاص بدولار الولايات المتحدة الذي كان يسيطر على أسعار الكثير من السلع.

الانتعاش الهش بالنسبة للمشروبات الخفيفة الاستوائية والسكر

فيما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١، انخفضت أسعار البن بنحو ٧٠ في المائة، حيث انحدرت الأسعار إلى ما دون تكاليف الإنتاج في الكثير من البلدان. وقد أدى هذا الانخفاض الحاد إلى أن تصبح أسعار البن أقل مما كانت عليه منذ ٣٠ عاما، حتى بالأرقام الاسمية، وتسببت في حدوث طوارئ غذائية في العديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا الوسطى التي تعتمد بشدة على صادرات البن. وقد ازدادت أسعار البن تدريجيا خلال العامين الماضيين، حيث استجاب المنتجون ولاسيما في أمريكا اللاتينية لانخفاض الأسعار بخفض الإمدادات. وسارت أسعار الكاكاو في اتجاه مماثل إلا أنها انتعشت في وقت مبكر ابتداء من عام ٢٠٠٠. غير أن انتعاش أسعار الكاكاو بدأ في التعثر في أواخر ٢٠٠٣، بالنظر إلى أن الإمدادات بدأت في الزيادة من جديد. وقد ضعفت السوق مرة أخرى نتيجة للتنافس من "معادلات زبد الكاكاو" حيث بدأ الاتحاد الأوروبي في التخفيف من قواعده الخاصة باستخدام الدهون المستخرجة من مصادر أخرى لتحل محل زبد الكاكاو في الشيكولاته. وتعرضت أسعار الشاي أيضا للضغط، حيث زاد الإنتاج عن النمو في الطلب ووصل إلى مستوياته القياسية في ٢٠٠٣.



التأثيرات تختلف بالنسبة لكل من السلع والبلدان

على الرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار الحقيقية لجميع السلع الزراعية، خلال الأربعين عاما لأخرى. فقد تعرضت المواد الخام والمشروبات الخفيفة الاستوائية والمحاصيل الزيتية والحبوب لأشد الانخفاضات. وكان الانخفاض في الأسعار الحقيقية أقل حدة بالنسبة للمنتجات البستانية واللحوم ومنتجات الألبان. وقد نجحت بعض البلدان النامية في الاستفادة من هذه الاتجاهات من خلال تحويل الإنتاج والتجارة إلى هذه القطاعات ذات القيمة الأعلى. واستطاعت هذه البلدان، بفضل ذلك،

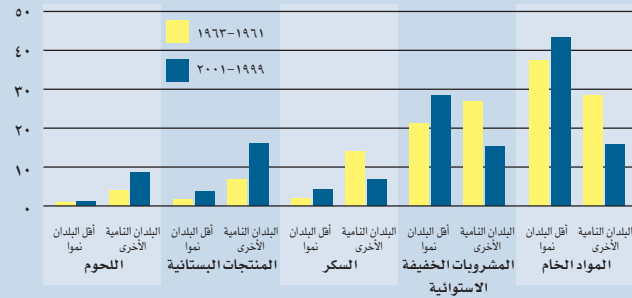
الحد من اعتمادها على منتجات انخفضت أسعارها بصورة أكثر حدة وظلت في حالة تقلبات شديدة. وكانت البلدان التي نجحت في ذلك، في معظمها، هي البلدان النامية الأكثر تقدما ورخاء. فقد استطاعت البلدان النامية غير أقل البلدان نموا مضاعفة نصيبها من المنتجات البستانية واللحوم ومنتجات الألبان في صادراتها الزراعية. وفي نفس الوقت، استطاعت أن تخفض من اعتمادها على المشروبات الخفيفة الاستوائية والمواد الخام، مما أدى إلى خفض نصيب هذه المنتجات في مجموع صادراتها الزراعية من أكثر من ٥٥ في المائة في أوائل الستينات إلى نحو ٣٠ في المائة في ١٩٩٩-٢٠٠١. أما في أقل البلدان نموا، فقد زاد الاعتماد على هذه المنتجات في الحصول على عائدات تصدير

المنتجات الزراعية من ٥٩ في المائة إلى ٧٢ في المائة خلال نفس الفترة. ويعتمد الكثير من أقل البلدان نموا اعتمادا كبيرا على عدد قليل من السلع التي انخفضت أسعارها بشدة، بل وخضعت لتقلبات شديدة، الأمر الذي زاد من تعقيد التخطيط الاقتصادي والتنمية. وعلى مدى الأربعين عاما الماضية، كانت أكثر الأسعار تقلبا هي أسعار المشروبات الخفيفة الاستوائية والمواد الخام - وهي نفس مجموعة السلع التي تعرضت لبعض من أشد الانخفاضات طويلة الأجل. وإجمالاً، كان الانحراف عن المستوى العام في السلع الزراعية التي تتاجر فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، أعلى منه في السلع التي تتاجر فيها البلدان المتقدمة، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

التركيب المتغيرة لمجموعات السلع في مجموع الصادرات الزراعية، بحسب تجمعات البلدان

استطاعت البلدان النامية الأكثر تقدما أن تخفض من اعتمادها على المشروبات الخفيفة الاستوائية، والمواد الخام، والسكر، التي كانت أسعارها قد تعرضت لانخفاضات حادة في الأسواق العالمية. إلا أن أقل البلدان نموا أصبحت أكثر اعتمادا على هذه السلع.

النسبة المئوية من مجموع الصادرات الزراعية

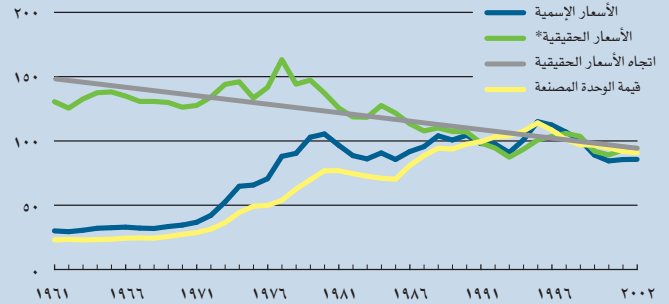


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أسعار السلع الزراعية، ١٩٦١-٢٠٠٢

انخفضت الأسعار الحقيقية* للسلع الزراعية بنحو ٥٠ في المائة، خلال الأربعين عاما الماضية، حتى على الرغم من ارتفاع الأسعار الإسمية. وقد تباطأ كلا الاتجاهين منذ الثمانينات.

الرقم الدليلي (١٩٩٢-١٩٩١ = ١٠٠)

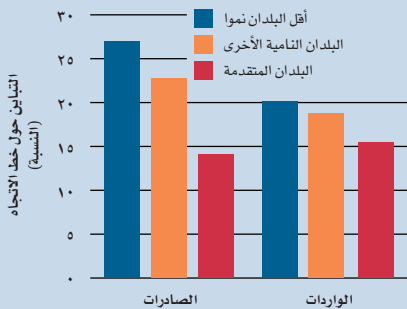


* الأسعار الحقيقية مخفضة بحسب قيم وحدة التصدير من جميع صادرات البضائع.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التقلبات في قيم وحدة تجارة السلع، ١٩٦١-٢٠٠١

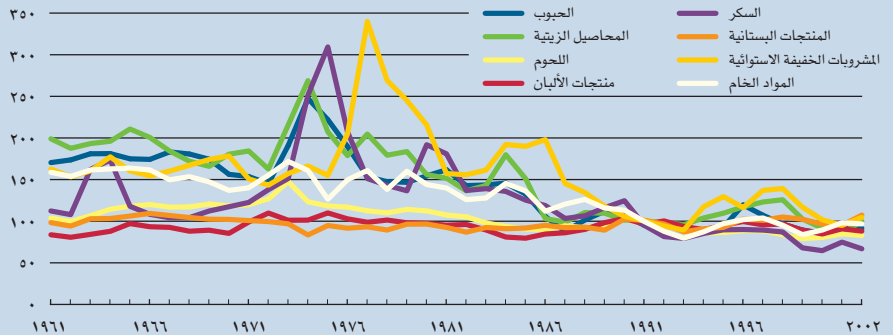
كانت التقلبات السعريّة في أعلى مستوياتها في السلع الزراعية التي تتداولها البلدان النامية في التجارة.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الأسعار الحقيقية* لمجموعات السلع الزراعية، ١٩٦١-٢٠٠٢

الرقم الدليلي (١٩٩٢-١٩٩١ = ١٠٠)



* أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية مخفضة بحسب قيم وحدة التصدير من جميع صادرات البضائع.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الاتجاهات طويلة الأجل تكشف عن تغييرات هيكلية

وأدت إعانات التصدير والإعانات التي تقدم إلى المنتجين في بعض البلدان المتقدمة إلى خفض الأسعار العالمية لكثير من المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها في المناطق المعتدلة مما أدى إلى خفض عائدات التصدير لدى البلدان النامية التي تصدر بعض السلع مثل القطن والسكر والأرز.

وتكشف الاتجاهات الخاصة بالأسعار الحقيقية للسلع عن وجود "حد فاصل" واضح. فمنذ بدء منتصف الثمانينات، تعرضت الأسعار لتقلبات واسعة النطاق، في حين انخفض الاتجاه الشامل بصورة حادة. ومنذ ذلك الوقت، ثبتت التقلبات والاتجاه بصورة كبيرة.

ويوجد تفسير جزئي لهذا التغيير في اتجاه الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية يتمثل في تباطؤ النمو السريع في السابق لأسعار السلع المصنعة مقارنة بالأسعار التي أدت إلى تآكل القوى الشرائية للعائدات من الصادرات السلعية في الماضي.

وقد ساعد عدد من العوامل العالمية في تباطؤ الارتفاع في الأسعار الاسمية لجميع السلع المتداولة في التجارة، بما في ذلك الإصلاحات الخاصة بالسياسات التجارية وزيادة التجارة في السلع المصنعة التي كانت أسعارها تميل إلى الهبوط بسرعة أكبر نتيجة للمستحدثات التكنولوجية وزيادة نمو الإنتاجية. وثمة عامل رئيسي تمثل في زيادة الإنتاج والتجارة في السلع المصنعة في البلدان النامية. وفيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠، ضاعفت البلدان النامية من حصتها في الصادرات المصنعة العالمية بنحو ثلاث مرات، حيث ارتفعت من ١١ إلى ٢٧ في المائة.

واضطلع تحرير التجارة والتغيرات التكنولوجية بدور أيضا في الحد من تقلبات الأسعار، بتقليل أثر الصدمات في جانب الإمدادات. وأتاح تحرير التجارة لطائفة واسعة من البلدان المشاركة في أسواق السلع العالمية، مما قلل من الأهمية النسبية لأوضاع الإمدادات في أي بلد بعينه، كما أن المستحدثات التكنولوجية قللت من حساسية بعض المحاصيل للتأثيرات المناخية. وأدى انخفاض مستويات الأسعار في السنوات الأخيرة، في ذاته، إلى الحد من نطاق التقلبات واسعة النطاق، على الأقل في اتجاه الهبوط.

توفر تحركات أسعار السلع في الأسواق العالمية قراءة بارومترية عن أحوال العرض والطلب. فالارتفاعات أو الانخفاضات الحادة في الأسعار تبرز تأثير الصدمات التي تؤثر في الأسواق. ومن ناحية أخرى، تظهر الاتجاهات طويلة الأجل في أسعار السلع تأثير التغييرات في التقانة، وأفضليات المستهلكين، وهياكل السوق، والسياسات، والمؤسسات.

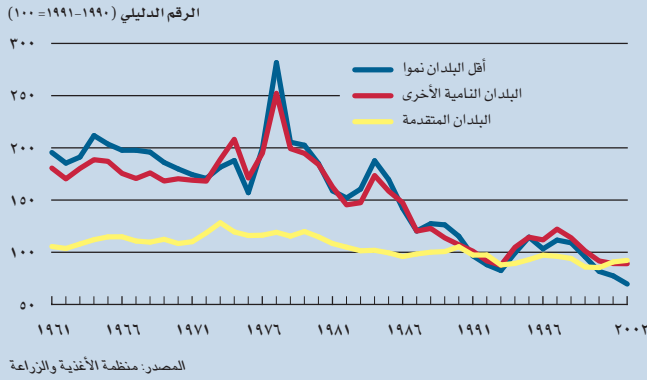
ويكشف الرسم البياني عن أسعار السلع الزراعية، خلال الأربعين عاما الماضية، عن العديد من الجوانب المثيرة للدهشة:

- انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة انخفاضا كبيرا حتى مع ارتفاع الأسعار الاسمية.
- حدثت تقلبات كبيرة في الأسعار الحقيقية حول الاتجاه الهبوطي القائم منذ فترة طويلة.
- كانت التقلبات والانخفاض القائم منذ فترة طويلة أقل وضوحا منذ منتصف الثمانينات. وخلال العقود الأربعة الأخيرة، انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية بنحو ٢ في المائة سنويا. وقد أسهمت عدة عوامل في هذا الانخفاض القائم منذ فترة طويلة.

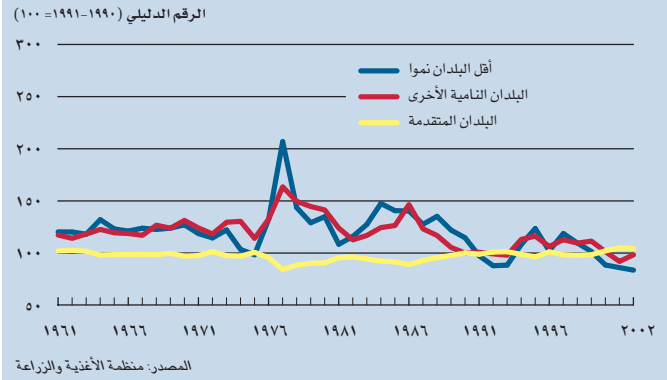
ويمكن توقع انخفاض أسعار السلع الزراعية بالمقارنة بالمنتجات الصناعية بالنظر إلى أن المستحدثات التكنولوجية تؤدي إلى خفض التكاليف والتمكين، عند أسعار معينة، من زيادة الإنتاج بمعدل يتجاوز كلا من النمو السكاني والزيادة في الطلب على السواء الناجمين عن ارتفاع الدخل.

وقد انخفضت كذلك أسعار بعض السلع نتيجة للإمدادات المفرطة التي أشعلتها المنافسة العالمية الحادة في الإنتاج وانخفاض تكاليف النقل والتكنولوجيات الجديدة التي أدت إلى زيادة الإنتاجية وإدخال البدائل الاصطناعية لبعض السلع. وفي بعض الحالات، أدى ظهور منتجات جديدة رئيسية إلى التأثير في توازن الأسواق: ففيما بين ١٩٨٥ و٢٠٠١، مثلا، زادت فيتنام من صادراتها من البن من أقل من ١٠٠٠٠ طن إلى أكثر من ٩٠٠٠٠ طن، وأصبحت بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث أكبر الجهات المصدرة في العالم واستمرت في التوسع في الإنتاج حتى عندما انخفضت الأسعار فيما بين ١٩٩٥ و٢٠٠١.

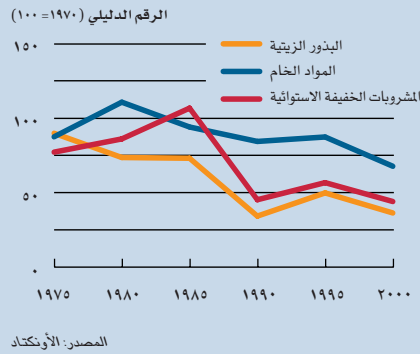
نسب التبادل التجاري بالمقايضة للزراعة مقابل المصنوعات: النسب القياسية لقيم وحدة الصادرات الزراعية إلى قيم وحدة الصادرات الصناعية في البلدان المتقدمة



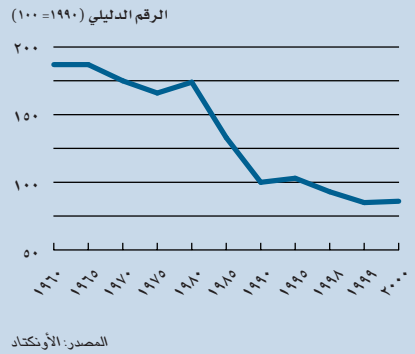
نسب التبادل التجاري بالمقايضة للزراعة: نسب قيم الوحدة من الصادرات إلى الواردات



نسب التبادل التجاري بحسب مجموعات السلع، ١٩٧٥-٢٠٠٠



انخفاض نسب التبادل التجاري للسلع الأفريقية، ١٩٦٠-٢٠٠٠

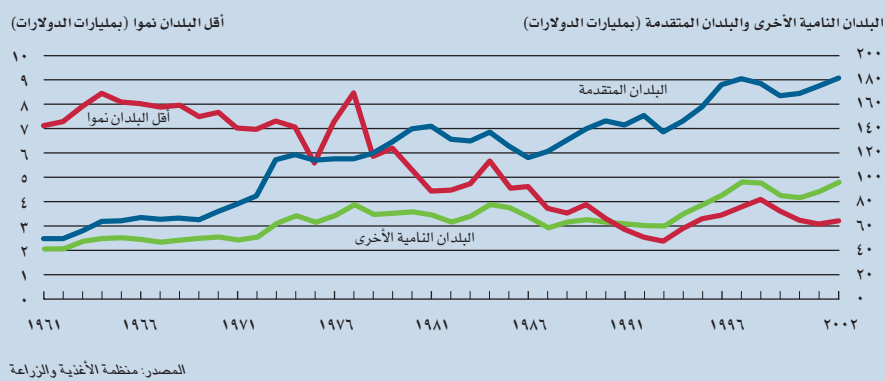


أثر شروط التبادل التجاري على البلدان النامية

رغم أنه من الصعب تأكيد أي اتجاه عالمي طويل الأجل وتقديره كمياً باستخدام البيانات الإحصائية، فإن الأمر المؤكد هو أن شروط التبادل التجاري للصادرات الزراعية من كثير من البلدان النامية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً. وكان الانخفاض في أوضح صورته في البلدان الأقل قدرة على تحمل ذلك. بل إن شروط التبادل التجاري انخفضت، خلال التسعينات، بنسبة ٢٥ في المائة في أقل البلدان نمواً، عندما كانت شروط التبادل التجاري للبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى مستقرة نسبياً.

ويمكن مواجهة الانخفاض في شروط التبادل التجاري للزراعة بزيادة الكميات المنتجة والمصدرة للمحافظة على القيمة الحقيقية لعائدات التصدير أو زيادتها. والواقع أن الزيادات في كميات الصادرات الزراعية، في البلدان النامية كمجموعة، عوضت تأثير انخفاض الأسعار الحقيقية للصادرات وتجاوزته، لدرجة أن القيمة الحقيقية لعائداتها من التصدير ارتفعت بما يقرب من ٣٠ في المائة خلال العقدين الأخيرين. وتعبير آخر، فإن "نسب تبادلها التجاري من دخلها من الزراعة" زادت. غير أن تطور نسب التبادل التجاري من الدخل من الزراعة تباينت تبايناً كبيراً فيما بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. ولم يتسنى لأقل البلدان نمواً زيادة عائدات التصدير. وأدى ارتفاع أسعار الواردات خلال الستينات إلى تآكل قوتها الشرائية. وانخفضت العائدات الحقيقية للصادرات الزراعية في أقل البلدان نمواً بأكثر من ٣٠ في المائة خلال نفس الفترة. وخلال الأربعين عاماً الماضية، انخفضت نسبة التبادل التجاري في دخلها من الزراعة بمقدار النصف.

شروط تبادل الدخل من الزراعة



أفريقيا فقدت، فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٧، ما يعادل ١١٩ في المائة من مجموع إنتاجها المحلي التجاري. ولم تزد كميات التصدير بصورة تكفي لتغطية هذه الخسائر.

والإقليم الذي تعرض أكثر من غيره لانخفاض نسب التبادل التجاري هو أفريقيا جنوب الصحراء. فمنذ السبعينات، أدى تدهور هذه النسبة إلى انخفاض شديد في القوى الشرائية لجميع الصادرات السلعية الأفريقية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان غير المصدرة للنفط في

تغير شروط التبادل التجاري للسلع الزراعية

التجاري في القطاع الزراعي إذ أن التقلبات التي حدثت خلال الأربعين عاما الماضية كانت تقلبات طفيفة.

تغير شروط التبادل التجاري بالمقايضة فيما بين الزراعة والمصنوعات

إذا كان تدهور شروط التبادل التجاري للزراعة قد أضر بميزان المدفوعات وزاد من أعباء الديون في كثير من البلدان النامية، فإن انخفاض شروط التبادل التجاري فيما بين السلع الزراعية والواردات الصناعية كان له آثار أكثر استمرارا وأشد إضرارا. وفيما بين ١٩٦١ و ٢٠٠١، انخفض متوسط أسعار السلع الزراعية التي تباعها أقل البلدان نموا بما يقرب من ٧٠ في المائة بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة التي اشترتها من البلدان المتقدمة.

وقد لاحظ الخبيران الاقتصاديان راؤول بريبيش وهانز سنجر، منذ نحو ٥٠ عاما، تدهور شروط التبادل التجاري بالمقايضة فيما بين السلع الأولية والسلع المصنعة، بمرور الوقت، مع ما ينجم عن ذلك من تحويل الدخل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وشرح الخبيران ذلك من حيث أن اتجاهات النمو الاقتصادي تميل إلى الزيادة في الطلب على السلع المصنعة أكثر منها على المنتجات الأولية، ومن حيث ميل الإنتاجية إلى الزيادة بسرعة أكبر بالنسبة للمنتجات الأولية، ومن ثم دفع أسعار هذه المنتجات الأخيرة إلى الانخفاض بالمقارنة بتلك الخاصة بالسلع المصنعة. وقد تبين لدراسة أجريت مؤخرا أن الإنتاجية زادت بسرعة تزيد ٢٠ في المائة في مجال الزراعة عنها في مجال التصنيع في مختلف أنحاء العالم، وإن كانت أسرع بنسبة ١٠٠ في المائة في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة.

وتشير معظم البيانات إلى وجود انخفاض طويل الأجل في شروط التبادل التجاري بالمقايضة. غير أن معدل الانخفاض يتباين، واعتمادا على الفترة الزمنية المختارة، يمكن أن تؤدي التقلبات في البيانات إلى تعذر التمييز بين الاتجاهات والتقلبات القصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن هناك اتجاهها واضحا نحو الانخفاض في شروط التبادل التجاري للزراعة مقابل المصنوعات خلال الفترة بأكملها، فإن طبيعة الاتجاه تغير بوضوح خلال الفترة من منتصف إلى أواخر الثمانينات. ولم تظهر بالنسبة للتسعينات أية اتجاهات هبوطية كبيرة.

تعتبر الأسعار النقدية، بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد بشدة على الصادرات الزراعية للحصول على النقد الأجنبي، أقل وضوحا من الناحية التحليلية مما توفره قوتها الشرائية. وتظهر هذه القوى الشرائية في شروط التبادل التجاري "بالمقايضة" - نسبة أسعار السلع المصدرة إلى أسعار الواردات. ونظرا لأن هذه النسبة تتناقص، فإن كمية الواردات التي يمكن شراؤها من كمية معينة من الصادرات تقلص أيضا. وبالنسبة للبلدان التي تشكل التجارة في السلع الزراعية فيها نسبة كبيرة من مجموع التجارة، قد يكون لحركة نسبة التبادل التجاري للزراعة انعكاسات كبيرة على قدرتها على سداد قيمة الواردات الغذائية وعلى تحقيق الأمن الغذائي. وينطبق ذلك، بصورة خاصة، على أقل البلدان نموا وبعض البلدان النامية الأخرى. وخلال فترة ازدهار الأسعار السلعية في منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات، زادت أسعار الصادرات الزراعية للبلدان النامية بسرعة أكبر من أسعار الواردات الزراعية الأخرى (الأغذية أساسا). ومنذ منتصف الثمانينات، انعكس مسار هذا الاتجاه. وتعرض الكثير من هذه البلدان لخسائر جسيمة نتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري سواء فيما بين الصادرات الزراعية والواردات أو بين السلع الزراعية التي تصدرها والسلع المصنعة التي تستوردها.

وعلى المستوى الإجمالي، لم ترتفع أو تنخفض، بدرجة كبيرة، نسبة التبادل التجاري داخل القطاع الزراعي في مختلف أنحاء العالم فيما بين ١٩٦١ و ٢٠٠٢. غير أن النظر إلى شروط التبادل التجاري بصورة منفصلة بالنسبة للبلدان في مختلف فئات الدخل يبين أن البلدان النامية قد تعرضت لتقلبات كبيرة ومستمرة.

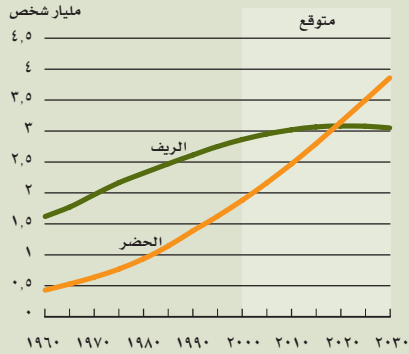
وإبتداء من منتصف الثمانينات وحتى الآن، تدهورت شروط التبادل التجاري لكل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى بدرجة كبيرة. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، على سبيل المثال، انخفضت نسبة التبادل التجاري بالنسبة للزراعة بمقدار النصف من الذروة التي بلغت في ١٩٨٦ إلى مستوى منخفض في ٢٠٠١. ونظرا لأن الكثير من هذه البلدان يعتمد على الصادرات الزراعية في تمويل وارداته الغذائية، فإن انخفاض شروط التبادل التجاري في الزراعة يعرض أمنها الغذائي للخطر.

ومن ناحية أخرى، فلا يوجد، بالنسبة للبلدان المتقدمة، اتجاه طويل الأجل بشأن شروط التبادل



التوسع العمراني في البلدان النامية، ١٩٦٠-٢٠٣٠

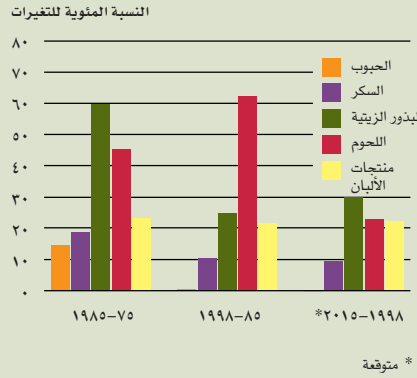
بحلول عام ٢٠٢٠، ستعيش الأغلبية من سكان العالم النامي، التي تتجاوز ٦ مليارات نسمة، في المدن.



المصدر: الأمم المتحدة

التغيرات في نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في البلدان النامية

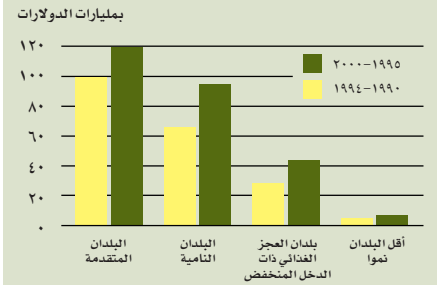
زاد استهلاك اللحوم والزيوت ومنتجات الألبان زيادة سريعة. ولم يزد استهلاك الحبوب.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أعباء الواردات الغذائية بحسب مجموعات البلدان، ١٩٩٠-٢٠٠٠

زادت البلدان النامية منذ التسعينات من وارداتها الغذائية الإسمية بنحو ٤٣ في المائة، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنسبة ٥٤ في المائة.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الغذائية من كميات اللحوم ومنتجات الألبان والزيوت بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر خلال الثلاثين عاماً القادمة. ومن غير المتوقع أن يحدث تغير في استهلاك الفرد من الحبوب في هذه البلدان، على الرغم من أن مجموع استهلاك الحبوب للفرد قد يستمر في الزيادة نتيجة لتزايد استخدام الحبوب الخشنة كأعلاف. وعلاوة على ارتفاع الدخل، فإن التوسع العمراني السريع ساهم في إحداث تغييرات في أنماط الحياة والأفضليات الغذائية وهيكل التجارة في السلع. وبالنظر إلى أن سكان المدن زادوا، مع تزايد أعدادهم وارتفاع قوتهم الشرائية، من الطلب لا على المزيد من التنوع الغذائي، بل وكذلك على المنتجات التي تتطلب وقتاً أقل في الإعداد، فقد ارتفعت الواردات من المنتجات الغذائية ذات القيمة العالية والمصنعة لتلبية هذا الطلب. وظهرت مشكلة متزايدة، تتمثل في الإفراط في التغذية والبدانة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، جنباً إلى جنب مع مشكلة نقص التغذية القائمة. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن من المتوقع أن يزيد سكان المدن في العالم بنسبة ٧٠ في المائة خلال العقود الثلاثة القادمة. وسوف تحدث معظم هذه الزيادة في البلدان النامية، ولاسيما في أفريقيا وآسيا. وكان ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية في فترة قريبة لا تتجاوز عام ١٩٨٥، ومن المتوقع أن يعيش أكثر من نصف هؤلاء السكان البالغ عددهم ٦ مليارات نسمة في المدن بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تؤدي زيادة دخلهم وأنماط الحياة الحضرية إلى إحداث المزيد من التغيرات في هيكل الواردات العالمية وتسريع الاتجاه نحو المواد الغذائية العالية القيمة والمصنعة.

وأدى نمو الدخل، والتغيرات النسبية في الأسعار، والتوسع العمراني، والتحويلات في أفضليات المستهلكين، إلى إحداث تغييرات في الأنماط الغذائية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وعندما تصبح قدرة الناس على الإنفاق المالي أعلى فإنهم يضيفون إلى نظمهم الغذائية أنواعاً أخرى من الأغذية أكثر تكلفة وأعلى قيمة. وتظهر هذه التغيرات في حجم وتركيب التجارة العالمية في السلع الزراعية. وتباين المصروفات على المواد الغذائية والاستجابات للتغيرات في الدخل فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ففي البلدان الأخيرة، يمكن لمعظم المستهلكين أن يدفعوا مقابل الأغذية التي يفضلونها. ولذلك، فإن التغيرات في نظمهم الغذائية ومشترياتهم من الأغذية تصبح، متى ارتفعت دخولهم، أقل نسبياً. أما في البلدان النامية، فإن ارتفاع الدخل يترك تأثيرات مباشرة وواضحة على النظم الغذائية، ومن ثم على التجارة في كل من السلع والأغذية المصنعة، حيث يقوم الناس بتعديل ميزانياتهم بغية إدراج بنود غذائية عالية القيمة. وبالمثل، فإن انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية أتاح للمستهلكين الفقراء الوصول إلى النظم الغذائية المحسنة بمستويات الدخل السائدة. ومنذ منتصف السبعينات، على سبيل المثال، زاد نصيب الفرد من استهلاك اللحوم في البلدان النامية بأكثر من الضعف. وخلال نفس الفترة، تحولت هذه البلدان من مصدرة صافية لأكثر من ٥٠٠٠٠٠٠ طن من اللحوم إلى مستوردة صافية لأكثر من ١,٢ مليار طن. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن السكان في العالم النامي سوف يزدون في نظمهم

الغذائية المصنعة من الحبوب تسيطر على التجارة الدولية في وقت من الأوقات. غير أن حصة الحبوب الآن في مجموع الواردات الغذائية انخفضت إلى أقل من ٥٠ في المائة في البلدان النامية وأقل من الثلث في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن حصة الواردات من الحبوب قد انخفضت، فإن البلدان المتقدمة والبلدان النامية تستورد الآن كميات أكبر من الأغذية المصنعة عالية القيمة، ولاسيما زيت الطعام والمنتجات الحيوانية والفاكهة والخضر. وقد حجب الانخفاض في الأهمية النسبية لتجارة الحبوب الاتجاهات المتباينة بين مختلف أنواع الحبوب. فحصة التجارة من الحبوب "ذات الأولوية" - القمح والأرز - سجلت أقوى الزيادات إلا أن الاعتماد على السرعات الحرارية من الحبوب الخشنة المتداولة في التجارة انخفض بشدة. كما شهدت الأهمية النسبية للسكر المستورد انخفاضاً لفترة طويلة. وانخفضت أيضاً واردات السكر في البلدان المتقدمة بعد التوسع في الإنتاج واستخدام السكر من غير القصب وأنواع التحلية الأخرى.

النظام الغذائي المتغير والتجارة المتغيرة

تضطلع التغيرات في أنماط الإنتاج والمستحدثات في التقنية والتغيرات في السياسات المحلية والتجارية بدور هام في تحديد هيكل التجارة الدولية. وقد كانت النظم الغذائية واحتياجات المستهلكين والطلب المتزايد على صناعة الأغذية المركزة الدافع وراء الكثير من التحويلات في التجارة فيما بين السلع. وقد تأثرت هذه العوامل مرة أخرى بالعمولة وانتشار صناعة الأغذية السريعة في البلدان النامية.

تغير أنماط الاستهلاك والتجارة الدولية

وزادت الواردات الإجمالية من الأغذية في البلدان النامية بنسبة ١١٥ في المائة خلال هذه الفترة. وزادت واردات البلدان المتقدمة، التي تستورد بالفعل نسبة كبيرة من أغذيتها، بنسبة ٤٥ في المائة. وتكشف النظرة المتعمقة في البيانات عن أن الواردات الغذائية للبلدان النامية زادت زيادة سريعة خلال السبعينات، وبصورة أبطأ خلال الثمانينات، ثم تسارعت مرة أخرى خلال التسعينات. ويسري هذا النمط على كل من حجم الواردات الغذائية ونسبة الواردات الغذائية إلى الكميات المتوافرة للاستهلاك الفردي. وكان التوسع في الواردات الغذائية يعني أن الفائض التجاري للأغذية البالغ مليار دولار في البلدان النامية قد تحول إلى عجز يبلغ أكثر من ١١ مليار دولار خلال نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، فإن من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وينتظر، وفقا لتوقعات منظمة الأغذية والزراعة، أن يزيد العجز الصافي في تجارة الأغذية بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية بحيث يتتبع أكثر من ٥٠ مليار دولار بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في ١٩٩٧-١٩٩٩.

وعلى الرغم من الفروق الكبيرة في التجارة والملاصق الغذائية فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فإن استيراد سلع معينة يتطور، على ما يبدو، بنفس الطريقة. ومن بين مجموعات السلع الغذائية العريضة الخمس - الحبوب وزيوت الطعام والمنتجات الحيوانية والسكر والفاكهة والخضر - كانت المواد

تغير اتجاه التدفق الصافي للسلع الزراعية فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الأربعين عاما الماضية. ففي أوائل الستينات، كان للبلدان النامية فائض شامل في التجارة في السلع الزراعية يقترب من ٧ مليارات دولار سنويا. غير أن هذا الفائض اختفى بحلول نهاية الثمانينات. وخلال معظم التسعينات من القرن الماضي وأوائل هذا القرن، أصبحت البلدان النامية مستوردة صافية للمنتجات الزراعية. وتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يتسع نطاق هذا العجز في التجارة في السلع الزراعية بصورة ملحوظة.

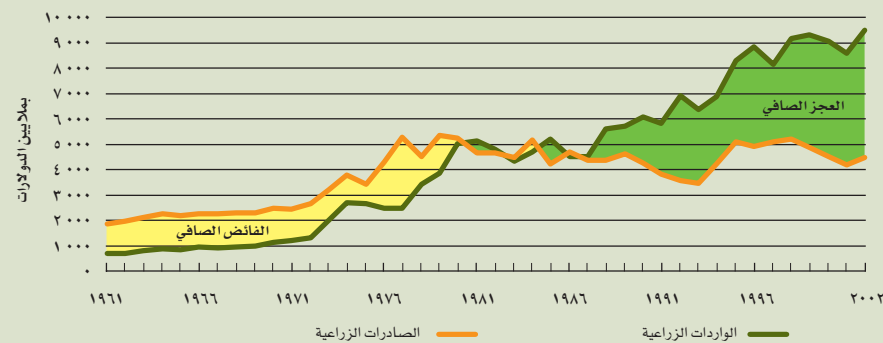
وكان التغير أكثر وضوحا في أقل البلدان نموا التي تحولت خلال نفس الفترة من بلدان مصدرة صافية إلى بلدان مستوردة صافية كبيرة للسلع الزراعية. وفي نهاية التسعينات، زادت واردات أقل البلدان نموا بأكثر من ضعف صادراتها.

الواردات الغذائية تزداد بسرعة

زادت التجارة العالمية في المواد الغذائية زيادة سريعة، إلا أن هذه الزيادة تغيرت تغيرا جذريا خلال العقود الأخيرة. ففيما بين ١٩٧٠ و٢٠٠١، ارتفع إجمالي الواردات الغذائية العالمية، مقاسة بمعادلتها بالسعرات الحرارية، بما يقرب من ٦٠ في المائة. غير أن هذه الزيادة تتباين بصورة ملحوظة فيما بين كل من البلدان ومجموعات السلع.

الميزان التجاري الزراعي لأقل البلدان نموا، ١٩٦١-٢٠٠٢

أصبحت أقل البلدان نموا، منذ أواخر الثمانينات، مستوردة صافية رئيسية للمنتجات الزراعية.

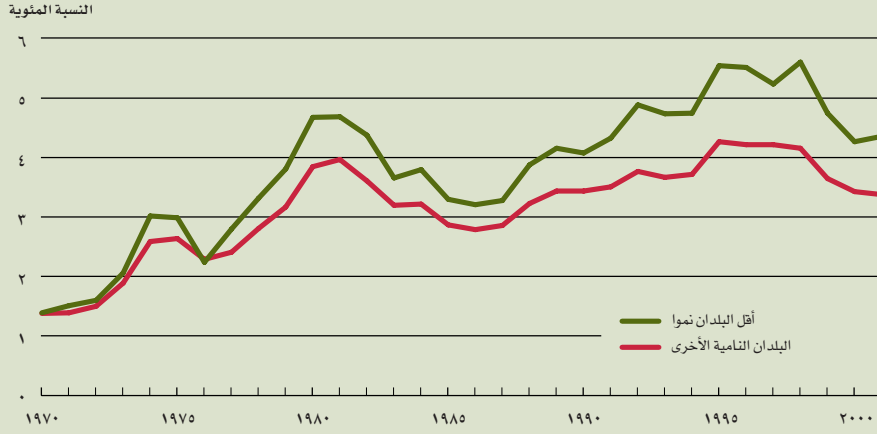


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



حصة الواردات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، ١٩٧٠-٢٠٠١

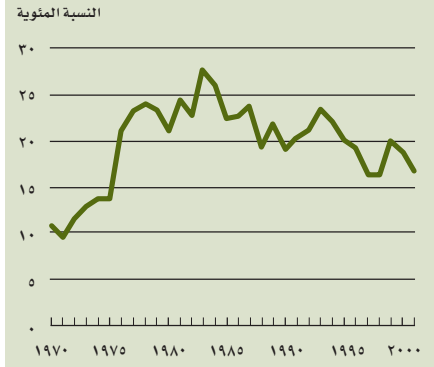
زادت منذ ١٩٧٠ الحصة من الناتج المحلي الإجمالي المنفقة على الواردات الغذائية زيادة حادة في البلدان النامية. أما في أقل البلدان نمواً، فإن هذه الحصة زادت بمعدل ثلاث مرات تقريباً.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة المعونة الغذائية في مجموع قيمة الواردات الغذائية بحسب أقل البلدان نمواً، ١٩٧٠-٢٠٠١

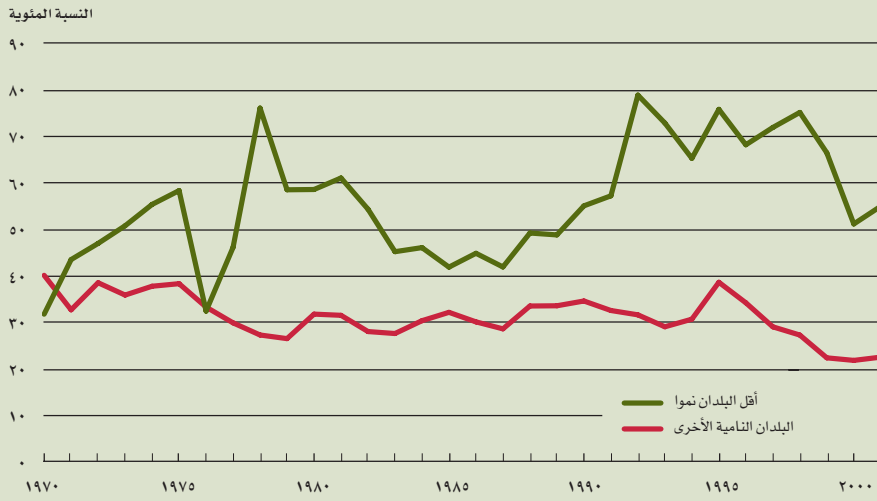
شكلت المعونة الغذائية حصة متزايدة من مجموع الواردات الغذائية في أقل البلدان نمواً حتى منتصف الثمانينات، إلا أنها انخفضت منذ ذلك الوقت.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة تكاليف الواردات الغذائية في مجموع قيمة صادرات البضائع، ١٩٧٠-٢٠٠١

أنفقت أقل البلدان نمواً منذ ١٩٩٠ ما بين ٥٠ و ٨٠ في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي من الصادرات على استيراد الأغذية.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الغذائية.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، زادت حصة التكاليف الإجمالية للواردات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الضعف بالنسبة لبلد نام متوسط. وتظهر هذه الزيادة بصورة أكثر وضوحاً بالنسبة للبلدان الأقل نمواً حيث قفزت قيمة الواردات الغذائية من نحو ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى ما يزيد على ٤ في المائة. ويعني ذلك أن نمو التكاليف الإجمالية للواردات الغذائية قد طغى على النمو الاقتصادي الشامل في البلدان النامية وأدى إلى إجهاد مواردها الاقتصادية.

وتكشف مقارنة تكاليف الواردات الغذائية الإجمالية بعائدات التصدير عن الإجهاد الذي تسببه أعباء الأغذية على النقد الأجنبي. كما تكشف عن أن البلدان الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي (أقل البلدان نمواً) أنفقت خلال الثلاثين عاماً الماضية، في المتوسط، حصة متزايدة من عائداتها من النقد الأجنبي المحدود لاستيراد الأغذية. ففي أوائل السبعينات، أنفقت هذه البلدان نحو ٤٣ في المائة من عائداتها من التصدير على وارداتها الغذائية التجارية، إلى جانب انفاق البلدان النامية الأخرى نحو ٣٦ في المائة. غير أنه منذ ذلك الوقت، زاد متوسط حصة أقل البلدان نمواً إلى ٥٤ في المائة إلا أن هذه الحصة انخفضت إلى ٢٤ في المائة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

الواردات الغذائية والمعونة الغذائية

تعبّر أقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى انفاقها لحصة متزايدة من ناتجها المحلي الإجمالي وعائداتها من

التصدير على الواردات الغذائية التجارية. غير أن هذا الاتجاه إنعكس مساره منذ منتصف الثمانينات. فقد انخفضت قيمة المعونة الغذائية انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع مجموع قيمة الواردات الغذائية. ويبدو أن أقل البلدان نمواً قد عوضت ذلك باقتطاع حصة كبيرة من مواردها المحلية لزيادة وارداتها الغذائية التجارية والمحافظة على أمنها الغذائي على المستوى الوطني.

النقد الأجنبي على الواردات الغذائية، البلدان المتلقية الرئيسية للمعونة الغذائية. وعندما تنخفض تدفقات المعونة الغذائية إلى البلدان التي تعاني من نقص الأغذية، يمكن توقع زيادة الواردات الغذائية التجارية، وتميل البيانات إلى تأكيد هذا الأمر. وعندما زادت قيمة المعونة الغذائية كحصة من مجموع الواردات الغذائية خلال أوائل الثمانينات، أنفقت أقل البلدان نمواً حصة أقل بدرجة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي وعائداتها من

تأزم الاقتصاديات نتيجة لأعباء الواردات الغذائية

كانت الزيادات الأخيرة في الواردات الغذائية كبيرة، لاسيما في كثير من البلدان الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، زاد حجم الواردات الغذائية الكلية بمعدل سنوي قدره ٥,٦ في المائة - وهو ما يزيد بدرجة كبيرة على المعدل البالغ ١,٩ في المائة سنويا في البلدان المتقدمة.

وقد اضطلع الأداء الاقتصادي لمختلف البلدان النامية بجزء هام في تحديد مدى سرعتها في زيادة وارداتها الغذائية خلال التسعينات. فالبلدان التي سجلت نموا اقتصاديا شاملا كبيرا، محسوبا على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، زادت من وارداتها الغذائية بسرعة أكبر. وكان للنمو السريع في القطاع الزراعي تأثيرات عكسية، إذ لم تزد الواردات الغذائية بصورة عامة كلما زاد نصيب الفرد من السلع الزراعية ذات القيمة المضافة.

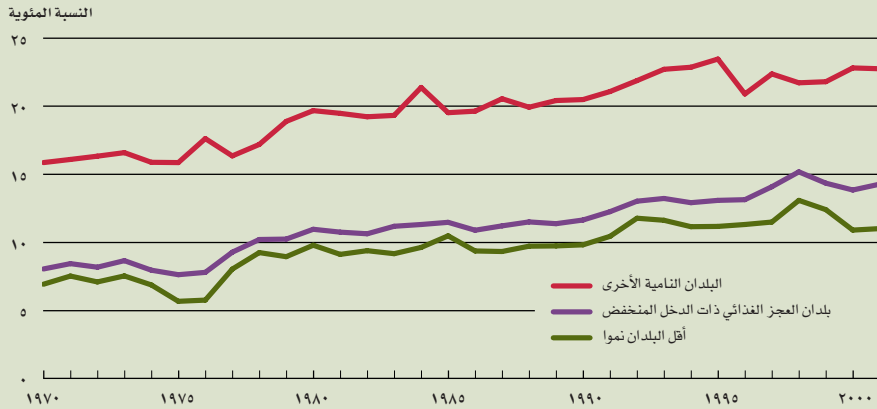
والواقع أن هذه التأثيرات لا تثير الدهشة، ذلك أن الإنتاج الغذائي يستجيب بصورة أبطأ نسبيا للتغيرات في الطلب حيث أن الأمر يستغرق بعض الوقت من المزارعين لزيادة مساحاتهم المزروعة وحصادها أو زيادة حجم القطعان. كما يمكن أن تتعرض الزيادة في

الإنتاج المحلي لعقبات نتيجة لجوانب القصور الكامنة في نظم الإنتاج الغذائي المحلي والتوزيع. وتشمل الأمثلة على هذا القصور انخفاض الإنتاجية، وعدم كفاءة سلسلة الإمدادات ونظم التسويق اللازمة للوصول إلى المستهلكين في المدن، وانعدام القدرة التنافسية مع الإمدادات المستوردة وخاصة عندما تستفيد الأخيرة من الإعانات في البلدان المتقدمة. وعلى ذلك، فإنه يمكن للواردات أن تزداد بسرعة أكبر من سرعة الإنتاج المحلي كلما زاد الدخل والطلب بسرعة. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة سرعة النمو في القطاع الزراعي تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة المتوافر من الأغذية المحلية، الأمر الذي يقلل من الطلب على الواردات.

ويمكن أن يؤدي سداد تكاليف الواردات الغذائية إلى إجهاد موارد البلدان التي تعاني من تخلف نموها الاقتصادي ومحدودية عائداتها من النقد الأجنبي. والواقع أن دراسة الحجم الكبير لشريحة تكاليف الواردات الغذائية التي تستقطع من الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير (مجموع صادرات البضائع) توفر طريقة لقياس مستوى "الإجهاد" الذي قد تشكله الواردات

حصة الواردات الغذائية الإجمالية (باستثناء المعونة الغذائية) في مجموع الاستهلاك الغذائي الظاهري، ١٩٧٠-٢٠٠١

زادت في البلدان النامية نسبة الأغذية المستوردة في مجموع استهلاك الأغذية (على أساس الأسعار الحرارية) منذ ١٩٧٠.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



الواردات الغذائية والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي

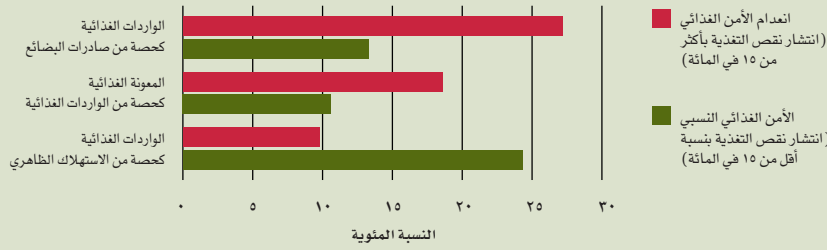
وتكشف التحليلات الإحصائية أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا كبيرا بالرقم الدليلي المركب المعتمد على ثلاثة مؤشرات تتصل بهيكل التجارة الدولية لهذه البلدان - حصة الواردات الغذائية في مجموع صادرات البضائع، وحصة المعونة الغذائية في الواردات الغذائية، وحصة مجموع الواردات الغذائية بالسعرات الحرارية المتوافرة للاستهلاك.

ويبدو أن البلدان التي ينتشر فيها الجوع هي التي تنفق نسبة أعلى من عائداتها من التصدير على الواردات الغذائية. ورغم هذه المصروفات الكبيرة من النقد الأجنبي المحدود، فإن هذه البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تغطي نسبة صغيرة من استهلاكها الظاهري ب وارداتها الغذائية. ويشير ذلك إلى أن البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إذا لم تكن مقيدة بسبب ضعف عائداتها من التصدير، قد تستورد قدرا أكبر من الأغذية لتغطية النقص في الإنتاج المحلي وضمان الأمن الغذائي. كما يوحي ذلك بأن الحاجة إلى إنفاق هذه النسبة المرتفعة من موارد النقد الأجنبية على الواردات الغذائية قد تقلل من قدرة هذه البلدان على الاستثمار في المجالات الأخرى التي يمكن أن تشجع التنمية وتقلل من ضعفها على المدى الطويل.

تميل البلدان النامية التي تعاني من انتشار الجوع إلى الاعتماد بشدة على الزراعة في توفير فرص العمل والدخل، وعلى الصادرات من السلع الزراعية للحصول على عائدات من النقد الأجنبي. غير أن هذه البلدان تعتمد أيضا بصورة متزايدة على الواردات الغذائية وتنفق نسبة كبيرة من عائداتها من النقد الأجنبي على شرائها، حتى على الرغم من أن سكانها هم بصورة غالبية من سكان الريف واقتصادياتهم زراعية.

ويشير تحليل للتغيرات واسعة النطاق ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والواردات الغذائية وانعدام الأمن الغذائي إلى ارتباط طبيعة ودرجة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية بمستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان. ويمكن بيان العلاقات بين الواردات الغذائية والمشاركة في التجارة الدولية وانعدام الأمن الغذائي من خلال تقسيم البلدان النامية إلى مجموعتين عريضتين، استنادا إلى نسبة من يعانون من سكانها من الجوع المزمن. فالبلدان التي يعاني أكثر من ١٥ في المائة من سكانها من نقص الأغذية تصنف على أنها من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. أما تلك التي يقل فيها انتشار نقص الأغذية عن ١٥ في المائة فتعتبر من البلدان التي تتمتع بصورة نسبية بالأمن الغذائي.

القيمة المتوسطة للتغيرات المتعلقة بالتجارة في الأغذية بالنسبة لأقل البلدان نموا المصنفة بحسب انتشار نقص التغذية، ١٩٩٩-٢٠٠١*



* المتوسط في البلدان التي تم تصنيفها بحسب انتشار نقص التغذية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

المتقدمة، الحاجة إلى تقييم التأثيرات المحتملة لهذه الأخيرة على أقل البلدان نموا خلال المداولات الدولية بشأن السياسات، مثل المداولات التي تجري في منظمة التجارة العالمية، ووضع التدابير الخاصة بالتخفيف من هذه التأثيرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات للحد من ضعف أقل البلدان نموا، وضمان حصولها على إمدادات ثابتة من الأغذية في الأسواق الدولية من خلال معالجة مشكلات التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار العالمية.

التصدير. ولاشك في أن اجتماع أعباء الواردات الغذائية المرتفع، وغير المتوقع، يؤدي إلى إجهاد قدرة بعض البلدان الأقل نموا على ضمان أمنها الغذائي على المستوى الوطني. ويبدو أن التغيرات المفاجئة في الأسواق التي أطلقتها القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات إنطوت على احتمالات ذات تأثيرات كبيرة ومدمرة على هذه البلدان الضعيفة. ويبرز تحليل لهذه القفزات السعرية، وعلاقتها بالقرارات المتعلقة بالسياسات الزراعية والتجارية التي تتخذها البلدان

الأساسية في معظم البلدان الأقل نموا، إلى زيادة كبيرة في الطلب على الواردات. ونظرا لعدم مرونة احتياجات الاستهلاك الخاصة بالأمن الغذائي في أقل البلدان نموا، فإن هذه الزيادات الكبيرة في الطلب على الواردات لا تتأثر بدرجة كبيرة بالأسعار الدولية. ومن منظور السياسات، تشير هذه النتائج إلى أن التدابير التي توضع لمعالجة عدم استقرار الأسواق المحلية في السلع الغذائية الأساسية قد تضطلع بدور أكبر نسبيا في الحد من عدم الاستقرار في أعباء الواردات الغذائية فيها. ومع ذلك، فمن شأن التدابير اللازمة لمعالجة تأثير عدم الاستقرار في الأسعار الدولية أن تشكل عنصرا هاما في استراتيجية شاملة لمعالجة الشكوك الكامنة في أعباء الواردات الغذائية. كذلك، فإن التغيرات في أسعار الواردات تشكل تأثيرا قويا على أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا. ونظرا للحصة الكبيرة من عائدات النقد الأجنبي المحدود التي تنفق على الواردات الغذائية، فإن أقل البلدان نموا معرضة بصورة خاصة لتأثيرات الارتفاع غير المتوقع في الأسعار وعدم الاستقرار في أسواق الأغذية الدولية. وتعرف القفزات في الأسعار بأنها ارتفاع كبير غير متوقع في الأسعار يتجاوز ما كان متوقفا كاستجابة عادية لتطور الأسعار والكميات. ويمكن أن تفرض القفزات في الأسعار الدولية للسلع الأساسية استنزافا خطيرا للاحتياطيات من النقد الأجنبي وخاصة عندما تحدث بالتزامن مع صدمات سلبية في الإنتاج المحلي من الأغذية. وعلى الرغم من أن عدد القفزات السعرية قد تناقصت بالنسبة للكثير من السلع الغذائية الأساسية منذ السبعينات، فقد تعرض الكثير من أقل البلدان نموا للتقلبات الشديدة في الأسعار، إلى جانب حدوث عدد كبير من القفزات في أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يتعين عليها أن تستوردها لضمان الأمن الغذائي لشعبها.

وتتزامن معظم هذه القفزات مع أحداث رئيسية تؤثر في الإنتاج الغذائي والأسواق في مختلف أنحاء العالم مثل "الأزمة الغذائية العالمية" التي حدثت خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥. غير أن بعض القفزات الأخرى يتزامن مع قرارات هامة في مجال السياسات في الأقاليم الصناعية الرئيسية مثل التغيرات في سياسات الدعم المحلي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي أدت إلى تفاقم التغيرات في الأسعار في الأسواق الدولية الناجمة عن التغيرات العادية في العرض والطلب. وخلال الثلاثين عاما الماضية، زادت أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا بسرعة أكبر من سرعة الزيادة في اقتصادياتها الشاملة وعائداتها من التصدير. كما تعرضت أقل البلدان نموا لتقلبات أكبر بكثير في أعباء وارداتها الغذائية، لاسيما فيما يتعلق بنموها الاقتصادي الشامل وعائداتها من

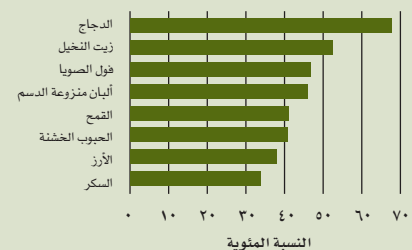
مصادر التفاوت في أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نمواً

بين نحو ٣٥ في المائة إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة. ويقل دور التقلبات في الأسعار، بدرجة كبيرة (بالأرقام الإحصائية)، بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية (مثل السكر والأرز والحبوب الخشنة والقمح)، عن تلك المنتجات المتسمة بأسعارها العالية ومرونة الدخل العائد منها (مثل الدجاج وزيت النخيل). ويعني ذلك أن أعباء الواردات الغذائية بالنسبة للأغذية الأساسية في أقل البلدان نمواً تتأثر بدرجة أكبر بالتقلبات في الإنتاج المحلي التي تفرض إجراء تعديلات في الواردات للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي من الأغذية الأساسية. وعلى سبيل المثال، تحولت الصدمة السلبية الكبيرة في إنتاج الأغذية الأساسية المحلية، بالنظر إلى ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي من الأغذية

تنشأ التباينات في أعباء الواردات الغذائية من الاختلاف في كل من الأسعار وكميات الأغذية المستوردة. وترجع التباينات في أسعار الواردات، إلى حد كبير، إلى تقلبات السوق الدولية؛ فإرتفاع الأسعار يقلل من الطلب على الأغذية المستوردة، ويؤدي، إذا كان الطلب على الواردات غير مرن، إلى زيادة أعباء الواردات مقابل كميات أقل، الأمر الذي ينطوي على نتائج سلبية على الأمن الغذائي. ويحدث العكس عندما تنخفض أسعار الواردات. وتتأثر كميات الواردات لا نتيجة للأسعار فحسب، حيث يحدث تعديل في الطلب نتيجة للتغيرات السعرية، بل وكذلك نتيجة لعوامل هامة أخرى، بما في ذلك التغيرات الخارجية في الإنتاج المحلي والطلب. ومن شأن تحليل دور التغيرات في الأسعار وكمية الواردات الغذائية في تغيير أعباء الواردات الغذائية في أقل البلدان نمواً، أن يؤدي إلى إلقاء بعض الضوء على أنواع السياسات التي يمكن أن تكون مناسبة للحد من مخاطر السوق والشكوك التي تواجه البلدان النامية المعرضة لنقص الأغذية على المستوى الوطني.

وتكشف نتائج دراسة أجريت على عينة من السلع الغذائية الهامة - القمح والأرز والحبوب الخشنة والسكر والدجاج واللين منزوع الدسم وفول الصويا وزيت النخيل - عن وجود فروق متفاوتة فيما بين السلع من حيث الأهمية النسبية لتباين الأسعار والكميات في تحديد التغيرات في أعباء الواردات الغذائية. ويبين الرسم البياني أن دور تقلبات أسعار الواردات إزاء أعباء الواردات يتراوح

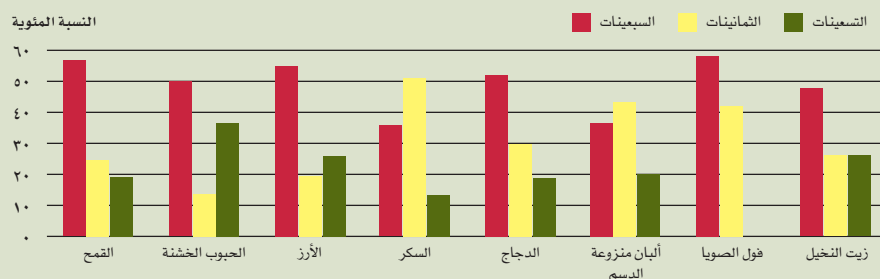
مساهمة التباينات السعرية في التباينات في تكاليف الواردات الخاصة ببعض السلع الغذائية الأساسية، بالنسبة لأقل البلدان نمواً



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

توزيع الأحداث التي واجهت أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالقفزات السعرية للواردات الخاصة ببعض السلع الغذائية الأساسية، ١٩٧٠-٢٠٠٠

تناقصت وتيرة القفزات في أسعار السلع الغذائية الأساسية منذ السبعينات في جميع السلع التي تم مسحها.

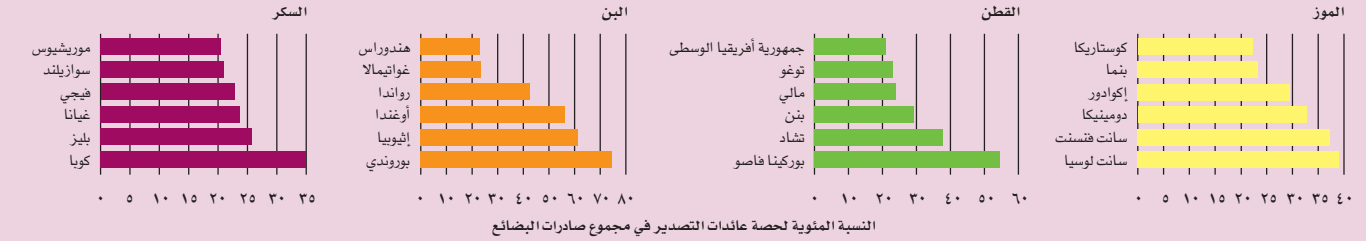


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



الاعتماد على عائدات تصدير السلع الزراعية من سلعة واحدة، ١٩٩٧/١٩٩٩

يعتمد ٤٣ بلدا نامبيا على صادرات سلعة زراعية واحدة للحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع عائداتها من صادرات البضائع. ويعاني معظم هذه البلدان من انتشار الفقر، مع تصنيف أكثر من ثلاثة أرباعها على أنها من أقل البلدان نمواً. وأكثر السلع شيوعاً التي يعتمدون عليها هي البن والكافوا والقطن والسكر والموز.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ونظراً لأن الصادرات توفر النقد الأجنبي اللازم لسداد الديون، فإنه يجري استخدام نسبة الديون إلى الصادرات في كثير من الأحيان لقياس ما إذا كانت الديون مستدامة. وأشار التقرير إلى أن البلدان المعنية اعتمدت على صادرات القطن والبن والكاتشو والأسمك والنحاس، وكلها سلع تعرضت لانخفاضات حادة في الأسعار.

وقد نجحت بعض البلدان في الحد، على الأقل مؤقتاً، من التأثيرات المعاكسة لانخفاض الأسعار الحقيقية على عائدات التصدير والدخل، من خلال تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف. وفي حين أن التوسع في تطبيق المستحدثات التي تؤدي إلى خفض التكاليف يمكن أن يشكل عاملاً إضافياً في الضغوط على الأسعار كلها في اتجاه الهبوط، فإن البلدان المصدرة التي لا تشارك في زيادة الإنتاجية (كانت في كثير من الأحيان أقل البلدان نمواً) تجد نفسها واقعة بين انخفاض الأسعار والتكاليف الأعلى من المتوسط.

استجابة لانخفاض الأسعار. ومحصلة ذلك حدوث شكل من الازدهار قصير الأجل يعقبه كساد طويل. وبوجه عام، تميل حالات عدم الاستقرار إلى أن تكون أعلى بالنسبة للمواد الخام الزراعية والمشروبات الخفيفة الاستوائية منها بالنسبة لمنتجات المناطق المعتدلة. غير أن الفئة الأولى من السلع هي سلعة رئيسية للحصول على عائدات التصدير في البلدان النامية.

وواقع أن انخفاض الأسعار وتقلباتها يكلف كلا من المزارعين والحكومات في العالم النامي ثمناً باهظاً. فالكساد العميق أو الذي يطول أمده في أسعار السلع يمكن أن يؤدي إلى تعذر سداد الديون وتحويل الاقتراض قصير الأجل إلى ديون طويلة الأجل. وقد اعتبر صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، مطبوع أصدره مؤخراً، أن الانخفاض الحاد في أسعار سلع التصدير الرئيسية هو السبب الرئيسي في تفاقم نسبة الديون إلى الصادرات، بصورة خطيرة، في ١٥ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ويعتبر انهيار أسعار السلع، بالنسبة لبعض البلدان النامية، أمراً مروعاً، حيث أنه يؤدي إلى إطلاق الزيادة في البطالة الريفية، وإلى حدوث انخفاض شديد في عائدات التصدير. وأدى انخفاض الدخل من الصادرات إلى تعريض قدرة هذه البلدان على سداد تكاليف وارداتها الغذائية للخطر، لاسيما في البلدان التي تمثل فيها أعباء الواردات من الأغذية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا كانت أسعار السلع الزراعية العشر الأهم (من حيث قيمة التصدير) التي تصدرها البلدان النامية قد ارتفعت تشبهاً مع معدلات التضخم منذ ١٩٨٠، فإن هذه البلدان المصدرة حصلت على نحو ١١٢ مليار دولار أكثر مما حصلت عليه بالفعل في ٢٠٠٢. ويمثل ذلك أكثر من ضعف مجموع مبلغ المعونة الذي وزع في مختلف أنحاء العالم.

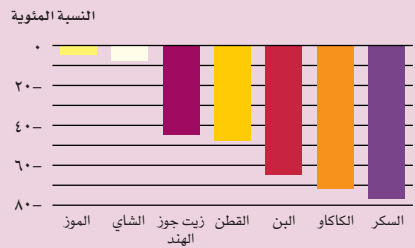
ارتفاع تكاليف التقلبات السعريّة

على الرغم من انخفاض حجم التقلبات خلال العشرين عاماً الماضية، فإن أسعار كثير من السلع الزراعية ظلت تعاني من التقلبات الشديدة. ويمكن أن تنطلق القفزات في الأسعار أو تنخفض نتيجة للجفاف أو نتيجة للوفرة في المحصول. وتطول هذه الحالة وتعمق نتيجة للعرض والطلب على السلع، وخاصة السلع المعمرة التي تستجيب بصورة بطيئة للتغيرات السعريّة.

وقد يزيد المزارعون من المساحات المزروعة لديهم، ومع ذلك فإنهم لا يستطيعون، عندما تكون المخزونات منخفضة والأسعار عالية، أن يضغطوا الوقت الذي تستغرقه المحاصيل حتى تنضج وتحصد. وفي حالة المحاصيل المعمرة، مثل البن والكافوا، فقد يستغرق ذلك سنوات. وعندما ينتهي المزارعون فعلاً من زيادة إنتاجهم تنخفض الأسعار بالنظر إلى أن الإمدادات تتجاوز بسرعة الطلب في البلدان المستوردة، حيث أن الطلب لا يزيد بصورة كبيرة

انخفاض الأسعار الاسمية لبعض السلع، ١٩٨٠-٢٠٠٠

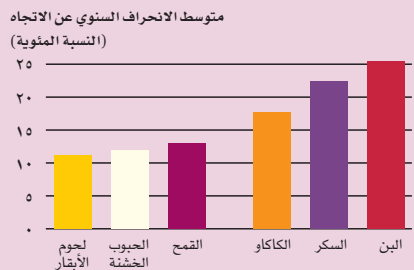
تعرض العديد من السلع التي تصدرها البلدان المعتمدة على سلعة واحدة لانخفاضات حادة خلال العقدين الأخيرين.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

عدم استقرار الأسعار العالمية الاسمية لبعض السلع، ١٩٨٦-١٩٩٩

تميل السلع التي تتاجر فيها البلدان النامية إلى أن تكون أكثر تقلباً من منتجات المنطقة المعتدلة التي تصدرها البلدان المتقدمة.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

مخاطر الاعتماد على الصادرات السلعية

في الحد من اعتمادها على سلعة واحدة. وخلال العشرين عاما الماضية، كانت الأسعار الحقيقية للكثير من السلع التي تعتمد عليها هذه البلدان تعاني من تقلبات واسعة النطاق، بل وتنخفض انخفاضاً كبيراً عموماً (أنظر صفحة ١١). وأدت حالات الانخفاض والتقلبات في عائدات التصدير إلى خفض الدخل والاستثمارات وفرص العمل في هذه البلدان، الأمر الذي أثقل الكثير منها بالديون. وقد صنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٤٢ بلداً على أنها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويعتمد ٣٧ من هذه البلدان على السلع الأولية في الحصول على أكثر من نصف عائداتها من تصدير السلع. ويتم إنتاج أكثر من نصف الكاكاو في العالم، وأكثر من ربع الإنتاج العالمي من البن في بلدان تصنف على أنها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ارتفاع تكاليف انخفاض الأسعار

تعرضت معظم الصادرات الزراعية لاتجاه هبوطي بالأسعار الحقيقية. كما أن التوقعات طويلة الأجل غير مشجعة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٥، فإن الأسعار الحقيقية لمعظم السلع الزراعية ستظل دون الذروة التي بلغت في منتصف التسعينات، رغم أنه من المتوقع لها أن ترتفع عن مستوياتها الحالية.

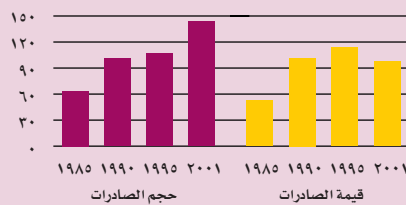
يعتمد الكثير من البلدان النامية على الصادرات في عدد قليل من السلع الزراعية، بل وعلى سلعة واحدة للحصول على حصة كبيرة من عائداتها من التصدير. ويؤدي مثل هذا التركيز إلى أن تصبح هذه البلدان معرضة بدرجة كبيرة لأوضاع الأسواق أو الظروف المناخية غير المواتية. ومن الممكن أن تؤدي حالة جفاف، أو انخفاض في الأسعار، إلى استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي بسرعة وشغل قدرتها على دفع قيمة الواردات الأساسية والوقوع في براثن الديون.

ويعتمد عدد كبير من البلدان النامية يصل إلى ٤٣ بلداً على سلعة واحدة للحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع عائداتها من صادرات البضائع. ويوجد معظم هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء أو أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتعتمد على الصادرات من السكر والبن وحليج القطن والموز. كما يعاني معظمها من انتشار الفقر. ويصنف أكثر من ثلاثة أرباع هذه البلدان الثلاثة والأربعين على أنها من أقل البلدان نمواً حيث يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٩٠٠ دولار سنوياً. وعلاوة على ذلك، تبين البيانات الأخيرة أن عدداً قليلاً من البلدان المعنية أخذ يقلل من اعتماده على سلعة واحدة. ففي ١٤ بلداً من هذه البلدان، زاد الاعتماد على سلعة زراعية واحدة فيما بين ١٩٨٦-١٩٨٨ و١٩٩٧-١٩٩٩، ولم تنجح سوى ٧ بلدان

زيادة صادرات القطن مع انخفاض الدخل

استطاعت البلدان التي تعتمد على صادرات القطن في الحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من عائداتها التجارية زيادة حجم صادراتها بأكثر من ٤٠ في المائة خلال التسعينات، غير أن الدخل من القطن انخفض بنسبة ٤ في المائة إثر الهبوط التدريجي في أسعاره.

الرقم الدولي (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠)

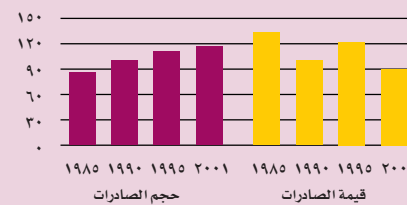


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تصدير كميات أكبر من البن مقابل عائدات أقل

منذ أن ارتفعت أسعار البن في منتصف الثمانينات، زادت البلدان التي تعتمد على البن في الحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من عائداتها من التصدير من حجم البن الذي تتداوله في التجارة بنسبة ٢٦ في المائة. إلا أن دخل هذه البلدان من صادرات البن انخفض بما يقرب من الثلث.

الرقم الدولي (١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



للتعريفات لأعلى قدر من الاقطاعات، فان الصادرات الزراعية للبلدان الأقل نموا قد تزيد بنسبة كبيرة تصل إلى ١٨ في المائة.

تصاعد التعريفات يعوق التنويع

تواجه الصادرات من البلدان النامية أيضا تصاعدا في التعريفات الجمركية، حيث تفرض تعريفات أعلى على السلع المصدرة في مراحل أكثر تقدما من التصنيع. و ينتشر تصاعد التعريفات بالنسبة للكثير من سلاسل السلع الزراعية - تتابع خطوات التصنيع التي يمكن خلالها لسلع أساسية مثل قرون الكاكاو أن تتحول إلى منتجات نهائية مثل الشيكولاتة.

وانتهت دراسة أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة لسلسلة من ١٦ سلعة إلى أن ١٢ سلعة من هذه السلسلة تعاني من تصاعد التعريفات، وأن معظمها كان في المرحلة الأولى من التصنيع. كما وجدت الدراسة أن تصاعد التعريفات يتضح بصورة خاصة في القطاعات السلعية (مثل اللحوم والسكر والفاكهة والبن والكاكاو والجلود الصغيرة والكبيرة) وهي قطاعات لها أهميتها بالنسبة إلى الكثير من أشد البلدان فقرا.

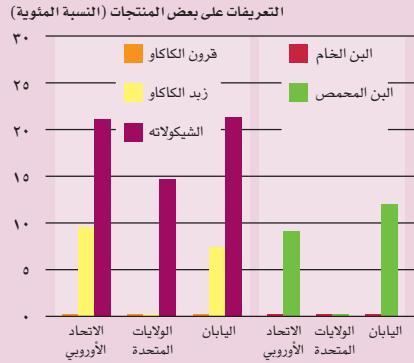
وتشتمل صناعة تصنيع الأغذية على بعض من أعلى مستويات تصاعد التعريفات والحدود القسوى للتعريفات. وتزيد التعريفات على الأغذية كاملة الصنع بمقدار الضعف في كثير من الأحيان عن التعريفات المفروضة على السلع الغذائية الأساسية. وينظر إلى ذلك على أنه أحد الأسباب الكامنة وراء ضعف مشاركة البلدان النامية في تصدير المنتجات المصنعة. وتبين لدراسة أخرى أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة أن نحو ٥٧ في المائة من عائدات تصدير السلع الزراعية في البلدان النامية تأتي من المنتجات الزراعية المصنعة بالمقارنة بنسبة ٦٨ في المائة في البلدان المتقدمة. غير أن حصة المنتجات المصنعة في الصادرات الزراعية في أقل البلدان نموا لا تتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. ويؤدي

تصاعد التعريفات الجمركية إلى تثبيط الاستثمار في عمليات التصنيع الزراعي في البلدان النامية وإحباط الجهود التي تبذل لخفض الاعتماد على السلع الأولية و عملية التنويع باستخدام المزيد من المنتجات عالية القيمة. وهناك بالطبع أسباب أخرى، بما في ذلك القيود المفروضة على الإمدادات المحلية، والحوافز المفروضة على الدخول الناشئة عن التركيز في الأسواق الدولية، التي تثبط التنويع الرأسي من خلال انتاج البلدان النامية لأشكال من السلع ذات القيمة المضافة.

وتم تحديد عملية خفض تصاعد التعريفات الجمركية باعتباره من أهم القضايا المطروحة في عملية الوصول إلى الأسواق في المفاوضات التي تجريها حاليا منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. ومن بين الاقتراحات التي عرضت للتفاوض بشأنها، وتبلغ ٤٥ اقتراحا، دعا ١٣ منها إلى إجراء خفض كبير في تصاعد التعريفات الجمركية، لاسيما في البلدان المتقدمة.

تصاعد التعريفات الجمركية على منتجات البن والكاكاو في بعض البلدان المتقدمة

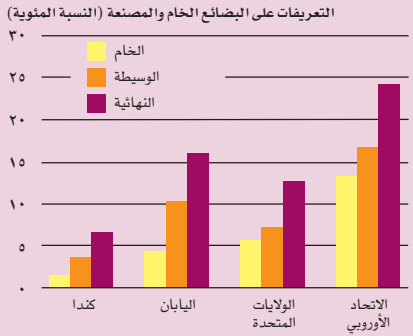
تعتبر التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة من البن والكاكاو المصدرة إلى البلدان المتقدمة أعلى بكثير من التعريفات المفروضة على القرون الخام.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تصاعد التعريفات مع مستوى التصنيع في البلدان المتقدمة

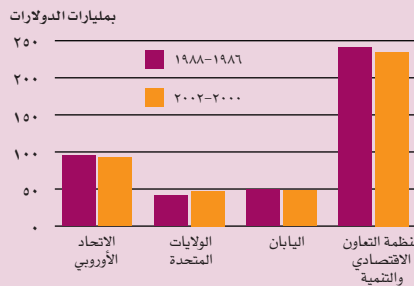
تفرض البلدان المتقدمة تعريفات أعلى بكثير على البضائع المصنعة، مما يجعل من الصعب على البلدان النامية تصدير المنتجات ذات القيمة العالية.



المصدر: البنك الدولي

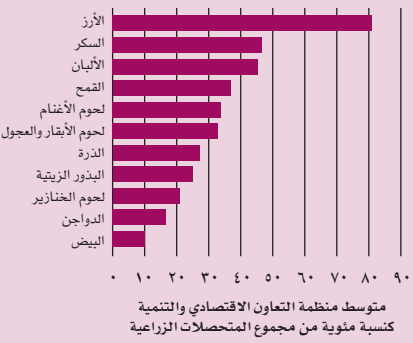
دعم المنتجين الزراعيين في البلدان المتقدمة

يبلغ مجموع الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنويا إلا أنه انخفض بصورة طفيفة منذ أواخر الثمانينات.



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإعانات المقدمة للمنتجين الزراعيين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تقديرات دعم المنتجين بحسب السلع (متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإعانات في البلدان المتقدمة

رغم أن التعريفات الجمركية أخذت في الانخفاض بصورة عامة، فإن السياسات الأخرى التي قد تؤدي إلى المزيد من الحد من الصادرات من البلدان النامية لم تعدل بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن قيمة هذا الدعم، على سبيل المثال، قد انخفضت بالأرقام الاسمية والحقيقية على السواء، فقد ظلت إعانات التصدير والدعم المحلي مرتفعة في بعض البلدان المتقدمة مما أدى إلى خفض الأسعار في الأسواق العالمية، وتآكل الدخل ونصيب المنتجين في الأسواق في البلدان النامية التي لا تقدم إعانات، واستنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي في كثير من البلدان التي تعتمد بشدة على الصادرات السلعية.

وقد بلغ مجموع الدعم المقدم للمزارعين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنويا. وكان الدعم عاليا بصورة خاصة بالنسبة لبعض المنتجات مثل الأرز والسكر والبن والقمح واللحوم. وكما لاحظ البنك الدولي مؤخرا، فإنه رغم أن إعانات التصدير الرسمية قد تكون صغيرة وأخذت في التقلص، فإن إعانات التصدير الفعلية، التي نشأت عن الدعم المحلي، أخذت في الزيادة. ومن الواضح أن حجم الدعم المحلي الذي يؤثر في أسعار السوق العالمية للسلع الزراعية يعتمد على الشكل الذي يتخذه هذا الدعم والمدى الذي يتم به "فك الارتباط".

وفيما يتعلق بالقطن، فإنه على الرغم من عدم وجود إعانات تصدير في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن الأشكال المختلفة من

الحواجز أمام التجارة في البلدان المتقدمة - التعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات ودعم المنتجين

ووصول الواردات من أقل البلدان نمواً من خلال حصص الإعفاء من التعريفات على النحو المقرر في مبادرة "كل شيء إلا الأسلحة" الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. غير أن الأفضليات التجارية لم تكن تستخدم في كثير من الأحيان بكامل إمكاناتها. كما أن التعريفات الجمركية التي تطبقها البلدان النامية يمكن أن تكون مرتفعة، وأن تشكل عائقاً أمام التوسع في التجارة فيما بينها.

ذروة التعريفات الجمركية تؤثر بشدة

قد يكون متوسط التعريفات الجمركية التي تواجه البلدان النامية منخفضاً، إلا أن "ذروة التعريفات" التي تكون أعلى من المتوسط، بدرجة كبيرة، تطبق في عدد من السلع التي تصدرها مثل السكر والمنتجات البستانية. وقد وضعت البلدان المتقدمة أكثر من الحد الأقصى للتعريفات الجمركية لكل فئة من السلع، وحداً أقصى متوسطاً من التعريفات أعلى من البلدان النامية. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن أعلى حد للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية في البلدان المتقدمة يبلغ مستوى عالياً يصل إلى ٣٥٠ في المائة بالنسبة للتبغ، و٢٧٧ في المائة بالنسبة للشيكولاتة، و١٧١ في المائة بالنسبة للبدور الزيتية، و١٣٤ في المائة بالنسبة للدواجن.

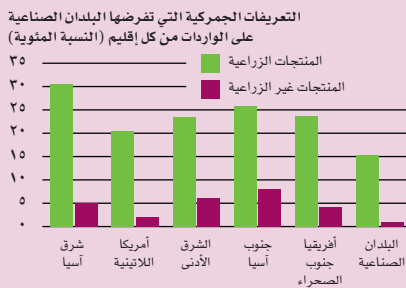
ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، إذا تم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المائة في البلدان المتقدمة و٢٥ إلى ٤٠ في المائة في البلدان النامية، مع إخضاع الحدود القصوى

أدى ارتفاع مستوى الحماية الزراعية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وارتفاع مستوى الدعم المحلي للمزارعين، إلى إعاقة النمو في الصادرات الزراعية من البلدان النامية. وقد بدأت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، بعد توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، عملية الحد من الحواجز أمام التجارة في السلع الزراعية. غير أن مستوى الحماية مازال مرتفعاً.

وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يبلغ متوسط التعريفات الجمركية اللازمة للمنتجات الزراعية ٦٠ في المائة مقارنة بالمعدل المتوسط البالغ ٥ في المائة بالنسبة للسلع الصناعية. ويقدر مستوى التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات الزراعية من البلدان النامية بنسبة ١٢ في المائة في الولايات المتحدة، و٢٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي، و١٧,٥ في المائة في كندا، و٢٢ في المائة في اليابان. (ولا تقدم هذه المتوسط، بطبيعة الحال، سوى مؤشر عام على حدوث التعريفات النسبية، كما أنها ستأثر بالسلع والتركيبة القطرية للتدفقات التجارية). وفي نفس الوقت، وفرت ترتيبات الأفضليات التجارية التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة، لاسيما البلدان الأقل نمواً، الكثير من كثير من الفرص لهذه البلدان من أجل توسيع نطاق صادراتها وتنويعها. وقد شملت هذه الترتيبات باطراد الإعفاء من الرسوم الجمركية،

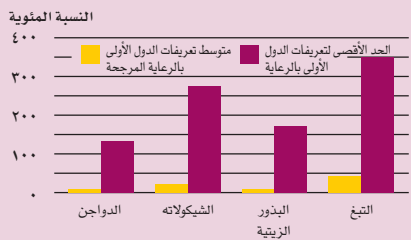
التعريفات الجمركية التي ترضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية وغير الزراعية بحسب الإقليم، ١٩٩٧

تفرض البلدان المتقدمة تعريفات جمركية على الصادرات الزراعية من البلدان النامية تزيد بدرجة كبيرة عن تلك التي تفرضها على البلدان المتقدمة الأخرى.



المصدر: البنك الدولي

الحد الأقصى لتعريفات الدول الأولى بالرعاية في أسواق البلدان المتقدمة بشأن الواردات الزراعية من البلدان النامية*



* التعريفات بحسب القيمة فقط.

المصدر: منظمة التجارة العالمية



أسعار السلع التي تصدرها البلدان النامية عادة أو انخفضت.

غير أن التحول إلى محاصيل وأسواق جديدة يتطلب تدريباً واستثماراً. إذ يتعين أيضاً على الداخلين الجدد إلى سوق الصادرات الزراعية غير التقليدية استيفاء معايير الجودة العالية، ومواعيد التسليم الصارمة التي يحددها السوبر ماركت وكبار تجار التجزئة الذين يسيطرون على سوق هذه السلع.

والواقع أنه ما لم يقم صغار المنتجين في البلدان النامية بتكييف أوضاعهم فإنهم يعرضون أنفسهم للتهميش. ذلك أن الدخول إلى قطاع الفاكهة والخضرة الطازجة، مثلاً، يتطلب من صغار المزارعين إقامة مجموعات تسويق، وإنشاء نظم اتصالات، والحصول على التدريب وعلى أدوات تسليم منتجاتهم بعد غسلها وتقسيمها وتقطيعها وتصنيفها وكتابة بطاقة البيانات عليها.

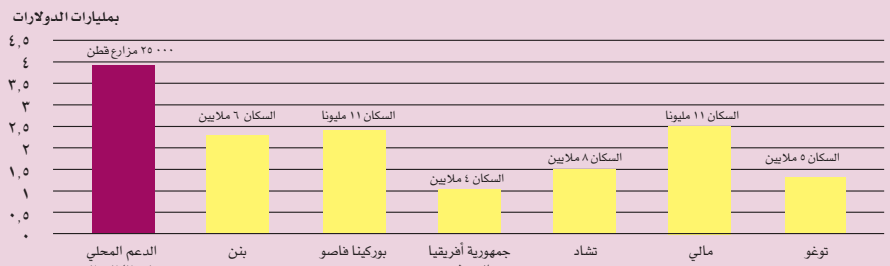
وفي حين نجح بعض صغار المنتجين في تحقيق هذا التحول بصورة فعالة، فإن التحديات تبدو صعبة. وبوجه عام، كان المزارعون الأكثر ثراء، وبعض البلدان النامية الأكثر ثراء هم الذين نجحوا في تنويع إنتاجهم ليصبح من منتجات التصدير الزراعية غير التقليدية. ومن ناحية أخرى، فقد شهدت أقل البلدان نمواً استمرار انخفاض حصتها في كل من الصادرات الزراعية غير التقليدية ومجموع الصادرات الزراعية.

إعانات القطن في البلدان المتقدمة تخفض الأسعار العالمية وتصيب الاقتصاديات الوطنية وسبل المعيشة الريفية بالكساد

يعتمد أكثر من ١٠ ملايين نسمة من سكان وسط وغرب أفريقيا على إنتاج القطن في توفير سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي. وتوفر صادرات القطن، للكثير من بلدان المنطقة، المصدر الرئيسي للعائدات من النقد الأجنبي وفرص العمل في الريف. وفي ٢٠٠١، كان القطن يشكل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية في ٢,٥ إلى ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بينان وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وتوغو. وكان المزارعون في غرب أفريقيا الذين يعملون في مساحات صغيرة، تتراوح بين هكتار وهكتارين، وتعتمد على العمل اليدوي، يندرجون ضمن أقل منتجي القطن تكلفة في العالم. بيد أنهم تكبوا، منذ منتصف التسعينات، بانهيار أسعار القطن، وبالمنافسة من جانب صادرات القطن من الولايات المتحدة الأمريكية. وتبلغ تكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة ثلاثة أمثال مثلتها في بلدان غرب أفريقيا. غير أن مزارعي القطن في الولايات المتحدة يستفيدون أيضاً من دعم مباشر قدره ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنوياً، أي أكثر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاسو، حيث يعتمد ٢ مليون نسمة على إنتاج القطن. وعندما انخفضت أسعار القطن إلى مستويات قياسية، فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠١، زاد إنتاج القطن في الولايات المتحدة بأكثر من ٤٠ في المائة وتضاعف حجم الصادرات.

وتشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار القطن كلف بلدان غرب أفريقيا الثمانية خسارة تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار من عائدات التصدير السنوية. كما كانت التكلفة بالنسبة للملايين من الأسر الريفية التي يعتبر القطن هو المصدر الوحيد لدخلها النقدي مرتفعة كذلك. وتبين من دراسة أجرتها مؤخرًا منظمة الصحة العالمية أن حالة تغذية الأسر في غرب أفريقيا التي تزرع القطن بالإضافة إلى الذرة كانت أفضل وكان دخلها أعلى. وعندما زاد إنتاج القطن بنسبة ١٧٥ في المائة فيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٨ انخفض الفقر بنسبة ١٦ في المائة. وليست إعانات القطن في البلدان المتقدمة هي السبب الوحيد لانخفاض أسعار القطن بالنسبة للمنتجين المحليين في بعض البلدان النامية. ففي بعض الحالات، كانت السياسات المحلية تعاقب أيضاً منتجي القطن. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات التكنولوجية والمنافسة من جانب الألياف الاصطناعية دفعت أسعار القطن العالمية إلى الانخفاض خلال الخمسين عاماً الماضية. غير أن دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة ترى أن من شأن إلغاء جميع أنواع الدعم المحلي – وليس الدعم الذي يبلغ لمنظمة التجارة العالمية فقط – أن يزيد أسعار القطن العالمية بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ١١ في المائة، وأن يدفع التوسع في الصادرات الأفريقية بنسبة لا تقل عن ٩ في المائة، بل وقد تصل إلى نسبة كبيرة تبلغ ٣٨ في المائة.

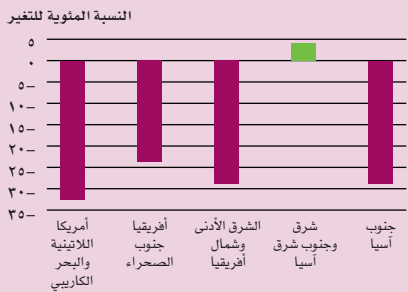
الدعم المحلي في الولايات المتحدة للقطن والدخل الوطني الإجمالي لبعض بلدان غرب أفريقيا



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصلة الإنفاق على الزراعة في مجموع المصروفات الحكومية في الأقاليم النامية، ١٩٩٢-١٩٩٦ إلى ١٩٩٨-١٩٩٠

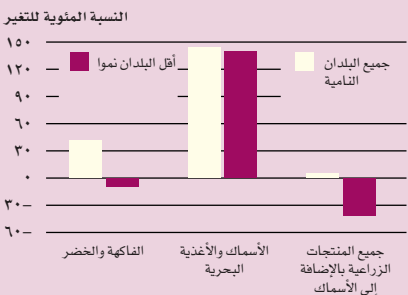
انخفض الإنفاق الحكومي على الزراعة بالمقارنة بمجموع الإنفاق الحكومي في جميع الأقاليم النامية باستثناء شرق وجنوب شرق آسيا.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصص البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في الصادرات الزراعية العالمية، ١٩٨١-١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١

زادت البلدان النامية عموماً من حصتها في الصادرات في القطاعات الفرعية سريعة النمو مثل الفاكهة والخضرة والأغذية البحرية وذلك بدرجة مكنتها من تعويض الخسائر في حصة السوق والعائدات من المنتجات الزراعية الأخرى. غير أن أقل البلدان نمواً لم تحقق ذلك. وجاء معظم مكاسب أقل البلدان نمواً في الأغذية البحرية من أساطيل البلدان المتقدمة التي تقوم بالصيد في مياهها.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ضرائب المصادرة على الزراعة إلى استعادة المزارعين للحوافز التي تدفعهم إلى زيادة الاستثمارات والإنتاج. غير أن إلغاء مجالس التسويق أدى، في كثير من الأحيان، إلى نشأة فراغ مؤسسي. وكان المزارعون يعتمدون دائما على هذه المجالس في الحصول على القروض والأسمدة وغير ذلك من المدخلات، وللحصول على الخدمات الإرشادية والتدريب. أما الآن، وبعد أن تم إلغاء هذه المجالس، فلم تعد الحكومة أو القطاع الخاص بضطلع بهذه الأدوار في كثير من الأحيان.

وأصبح صغار الحائزين في كثير من البلدان النامية يواجهون فقدان إمكانية الحصول على القروض، إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات. كذلك فإن سوء بنية التسويق، وقنوات المعلومات الخاصة بالسوق تركت هؤلاء المزارعين عرضة لتقلبات الأسعار، والاستغلال بواسطة الشركات التجارية التي كانت تتقدم في كثير من الأحيان لكي تستبدل احتكار الدولة باحتكار القطاع الخاص. وفي نفس الوقت، تقلصت المصروفات العامة على الزراعة. وانخفضت، في كثير من هذه البلدان، كل من الغلات ونوعية السلع منذ إلغاء مجالس التسويق.

مواجهة التحديات والفرص

يهدد انعدام الحصول على القروض، والخدمات الإرشادية، ومعلومات السوق الجيدة قدرة المزارعين على الإفلات من اعتمادهم على السلع الأولية التقليدية وتنويع إنتاجهم في شكل صادرات زراعية عالية القيمة. وفي السنوات الأخيرة، زاد الطلب على الفاكهة والخضر وغير ذلك من الصادرات الزراعية غير التقليدية، في حين ثبتت

الدعم المباشر تتيح للمزارعين إنتاج القطن الذي يتم تصديره بعد ذلك بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج. وكانت تكاليف التنافس مع الصادرات من القطن المدعم بشدة من هذه البلدان تكاليف عالية بالنسبة لمزارعي القطن والبلدان المصدرة للقطن في العالم النامي (أنظر الإطار). كذلك أصبح الاتحاد الأوروبي، بفضل الإعانات التي يقدمها لمزارعي سكر البنجر والتي يبلغ مجموعها أكثر من ٢,٢ مليون دولار سنويا، أكبر مصدر للسكر في العالم. ويصدر السكر الأوروبي بأسعار تقل بنسبة ٧٥ في المائة عن تكلفة إنتاجه.

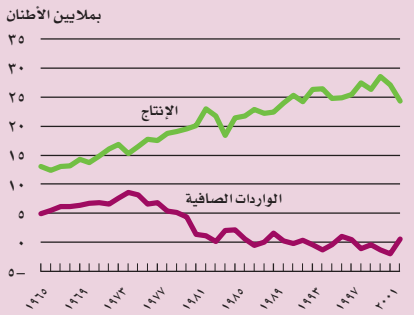
القيود في البلدان النامية

أدت التعريفات الجمركية والإعانات وغير ذلك من السياسات المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة إلى تآكل حصة السوق وعائدات التصدير الخاصة بالبلدان النامية إلى حد كبير. غير أن السياسات والأولويات والظروف السائدة في البلدان النامية ذاتها أسهمت أيضا في فقدان القدرة التنافسية والعجز عن التنويع في قطاعات أكثر ربحية وأقل تقلبا.

وخلال الثمانينات والتسعينات، قام الكثير من البلدان النامية بتفكيك مجالس التسويق الحكومية التي كانت تمارس في السابق سيطرة احتكارية على التجارة المحلية في السلع الزراعية وأسعارها. ولم يعد المزارعون مضطرين إلى البيع بأسعار محددة تقل عن قيمة منتجاتهم في الأسواق العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن مزارعي الكاكاو في غانا كانوا لا يحصلون إلى على ٦ في المائة من أسعار تصدير الكاكاو في أوائل الثمانينات. أما الآن فإنهم يحصلون على أكثر من ٤٠ في المائة. وقد أعاد إلغاء ما كان يصل إلى حد

الإنتاج والواردات الصافية من السكر في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، ١٩٦٥-٢٠٠٢

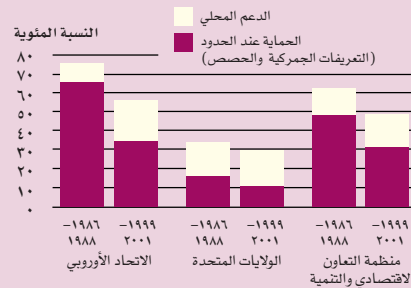
أدت الحماية العالية والدعم المقدمين للسكر في البلدان المتقدمة إلى زيادة الإنتاج المحلي وخفض الواردات الصافية.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الدعم كنسبة من أسعار تسليم المزرعة

تشكل التعريفات الجمركية والحصص والدعم المحلي المقدمة للمزارعين نحو ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من عائدات المزارعين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي حين انخفضت التعريفات الجمركية منذ أواخر الثمانينات، زادت الإعانات المباشرة المقدمة للمنتجين.

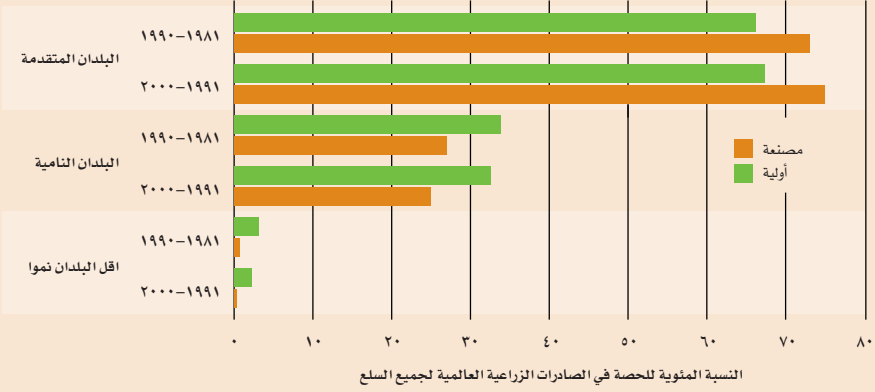


المصدر: البنك الدولي



حصص البلدان النامية والمتقدمة في صادرات المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة، ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠-١٩٩١

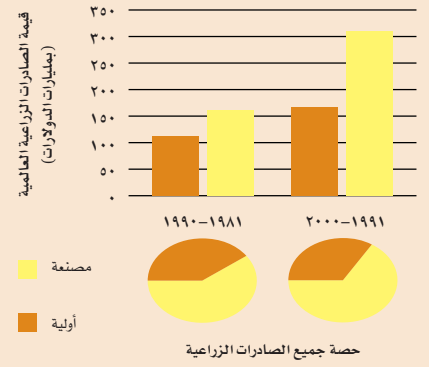
زادت البلدان المتقدمة من حصتها في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية المصنعة من ٧٣ إلى ٧٥ في المائة خلال العشرين عاما الماضية. أما البلدان النامية، فقد شهدت تناقص حصتها من ٢٧ إلى ٢٥ في المائة.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

قيمة وحصة المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة، ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-٢٠٠٠

زادت التجارة العالمية في المنتجات الزراعية المصنعة بسرعة أكبر من التجارة في المنتجات الأولية خلال العشرين عاما الماضية.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

كما تحد معوقات الإمدادات الداخلية من قدرة كثير من البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا، على الاستفادة من فرص التجارة في المنتجات الزراعية المصنعة. وتشمل هذه المعوقات التقانة البالية؛ وعدم كفاية البنية الأساسية للنقل والتخزين والتسويق؛ وعدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية؛ والسياسات التجارية والاقتصادية المتحيزة ضد الزراعة والصادرات.

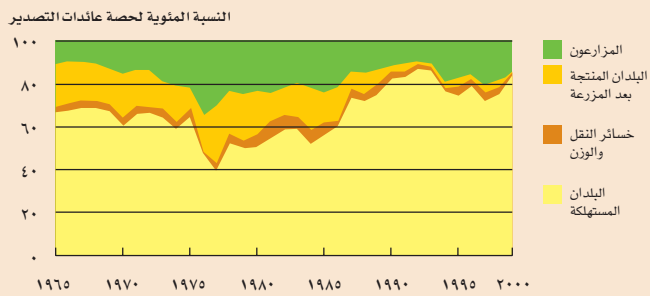
٨,٥ في المائة إلى ١,٨ في المائة خلال نفس الفترة.

وحدت حواجز الوصول إلى أسواق البلدان المستوردة ودخولها من قدرة البلدان النامية على توزيع صادراتها من المنتجات المصنعة. وبشكل تصعيد التعريفات الجمركية، على وجه الخصوص، حاجزا رئيسيا أمام الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمعظم الصادرات الزراعية المصنعة من البلدان النامية. وقد أوضحت عدة دراسات أن سلسلة السلع الزراعية، لاسيما المحاصيل عالية القيمة والمنتجات المصنعة، تتعرض بصورة متزايدة لسيطرة بضعة من المؤسسات عبر الوطنية، وشركات التوزيع التي تتمتع بنفوذ كبير في الأسواق.

حصص البلدان النامية العشر الأولى المنتجة للككاو في الصادرات العالمية مع تزايد مرحلة التصنيع. وفي حين أن حصص الصادرات من الشيكولاته من مجموع التجارة في الكاكاو قد زادت من ٢٢ في المائة في ١٩٧٥-١٩٨٠ إلى ٥٨ في المائة في ١٩٩٨-٢٠٠٢، فإن حصص هذه البلدان من صادرات الشيكولاته انخفضت من ٢,٤ في المائة إلى ٢ في المائة خلال نفس الفترة. كذلك، فإن نصيب البلدان النامية العشرة الأولى المنتجة للبن من صادرات البن الأخضر ظل دون تغيير عند نسبة تبلغ ٦٧ في المائة فيما بين ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٩٨-٢٠٠٢، إلا أن حصتها في البن المحمص انخفضت من

حصص المزارعين في عائدات تصدير البن تنخفض مع زيادة البلدان المستهلكة

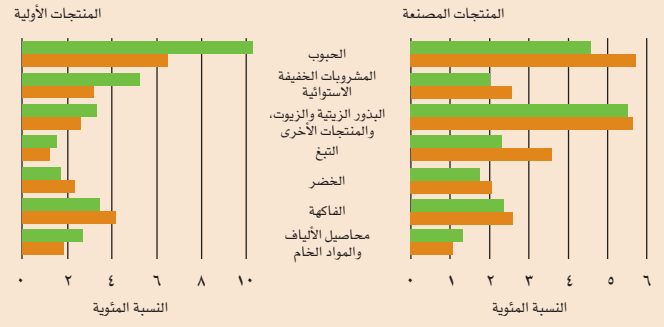
بعد زيادة وصلت إلى أكثر من ٢٠ في المائة، خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، انخفضت حصص المزارعين من عائدات تصدير البن بما يقرب من النصف. وخلال نفس الفترة، زادت حصص البلدان المستهلكة إلى أكثر من ٨٠ في المائة.



المصدر: Fitter و Kaplinsky، ٢٠٠٦

حصص المنتجات الأولية والمصنعة في الصادرات الزراعية العالمية، ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-٢٠٠٠

انخفضت حصص الكثير من المنتجات الأولية في مجموع الصادرات الزراعية حتى مع زيادة حصص السلع المصنعة من نفس المنتجات.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تطور التجارة في المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة

والتعبئة والإعلان والتسويق والتوزيع أن حصة السلع الأولية في قيمة (أسعار) المنتجات المصنعة النهائية قد تقلصت بصورة حتمية. كما انخفض استخدام المواد الخام الزراعية في القطاعات الأخرى من الاقتصاد مع تطور البدائل الصناعية. ورغم أن بعض البلدان النامية قد زادت من حصتها في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية المصنعة، فقد استولت البلدان المتقدمة على معظم التجارة سريعة النمو في هذا القطاع. ومازالت معظم البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، تعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات من المنتجات الزراعية الأولية. وانخفضت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية المصنعة من ٢٧ في المائة في ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ٢٥ في المائة في ١٩٩١-٢٠٠٠. أما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، فقد انخفضت حصتها، كمجموعة، من الصادرات الزراعية المصنعة بنسبة لا تذكر تتراوح بين ٠,٧ في المائة إلى ٠,٣ في المائة خلال نفس الفترة.

البلدان النامية تفقد مكانتها

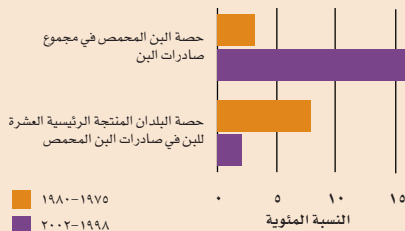
كان تقلص نصيب البلدان النامية في الصادرات من المنتجات الصناعية واضحاً بصورة خاصة في بعض المنتجات مثل الكاكاو والبن. فقد انخفضت

زادت قيمة التجارة العالمية في المنتجات الزراعية، خلال العشرين عاماً الماضية، بسرعة تزيد عن التجارة في المنتجات الزراعية الأولية. فقد زادت الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة بنسبة ٦ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٠ مقابل ٣,٣ في المائة في المنتجات الأولية. ونتيجة لذلك، زادت حصة المنتجات المصنعة في مجموع التجارة في السلع الزراعية من ٦٠ في المائة في ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ٦٦ في المائة في ١٩٩١-٢٠٠٠. وكانت معدلات النمو عالية بصورة استثنائية (أعلى من المتوسط البالغ ٦ في المائة) بالنسبة للأشكال المصنعة من الحبوب والفاكهة والخضر والبقول والمشروبات الخفيفة الاستوائية ومنتجات الدواجن.

وقد أسهم عدد من العوامل في انخفاض حصة السلع الأولية في التجارة في السلع الزراعية. وفيما يتعلق بجانب الطلب، أدى ارتفاع الدخل على مستوى العالم، وتغير أنماط الحياة المستهلكين، إلى تزايد حصة إنفاقهم من دخولهم على السلع المصنعة والمجهزة. وعلى جانب الإمدادات، أدت التحسينات المستمرة في تكنولوجيات التعبئة والتصنيع، فضلاً عن انخفاض تكاليف النقل، والحد من أشكال الحواجز التجارية، إلى تيسير التجارة في المنتجات المصنعة بصورة متزايدة. ويعني ارتفاع التكاليف ذات الصلة بالتصنيع

التغيرات في حصة البن المحمص في صادرات البن، ١٩٧٥-١٩٨٠ إلى ١٩٩٨-٢٠٠٢

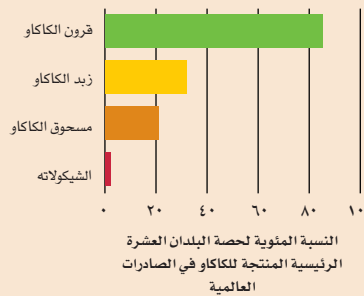
قفزت حصة البن المحمص في مجموع صادرات البن من ٣ إلى ١٦ في المائة بين ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٩٨-٢٠٠٢، إلا أن حصة البلدان المنتجة العشرة الرئيسية للبن في صادرات البن المحمص انخفضت من ٨ إلى ٢ في المائة.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة البلدان النامية المنتجة للكاكاو في منتجات الكاكاو الأولية والمصنعة

تصدر البلدان العشرة المنتجة الرئيسية للكاكاو أكثر من ٨٥ في المائة من قرون الكاكاو في العالم إلا أن هذه النسبة لا تتجاوز ٢ في المائة بالنسبة للشيكولاتة.

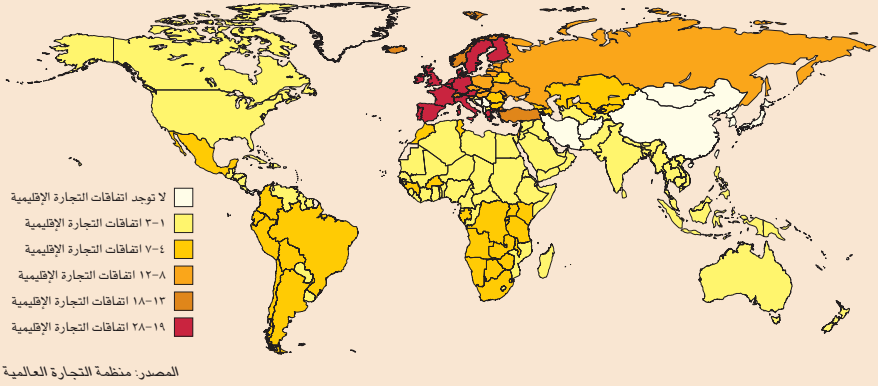


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



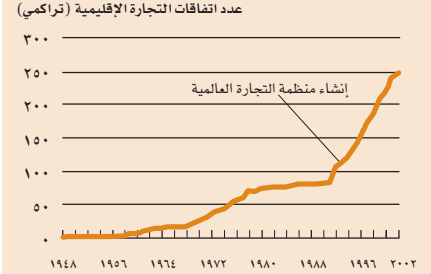
العضوية في اتفاقات التجارة الإقليمية وظهور الكتل العملاقة لاتفاقات التجارة الإقليمية، ٢٠٠٠

ينتمي كل بلد تقريبا في العالم النامي، باستثناء أفغانستان والصين وجمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا، إلى اتفاق تجارة إقليمي واحد على الأقل؛ وينتمي معظمها للعديد من هذه الاتفاقات. كما انضمت الكثير من هذه البلدان أو تقوم حاليا بالتفاوض للانضمام إلى عضوية كتلة تجارية إقليمية أوسع نطاقا.



اتفاقات التجارة الإقليمية المبلغة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة/ منظمة التجارة العالمية، ١٩٤٨-٢٠٠٢

زاد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية بمعدل يبلغ ١٥ اتفاقا سنويا منذ ١٩٩٥، وهو ما يزيد ٥ مرات على المعدل الذي كان سائدا خلال الخمسة والأربعين عاما السابقة.



اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وقطاع الذرة في المكسيك

اتفاق "نفتا" أتاح لواردات الذرة من الولايات المتحدة، المستخدمة أساسا كأعلاف، أن تتزايد بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه. وانخفضت أسعار الذرة بنحو ٥٠ في المائة لفائدة منتجي ومستهلكي المنتجات الحيوانية. وانخفض إنتاج الذرة من المزارع المروية الشاسعة في المكسيك مما يشير إلى أن المزارعين الأكثر رخاء قد تحولوا إلى محاصيل أخرى. ومع ذلك، يبدو أن حدة تدهور الأسعار قد تحملها بصورة أكبر نسبيا الثلاثة ملايين من صغار المزارعين الذين ينتجون في الحقول غير المروية الواقعة على جانبي التلال، والذين لا يملكون المرونة الكافية للتحويل إلى زراعة محاصيل أخرى.

كان لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تأثير كبير على هيكل الإنتاج والتجارة في السلع الزراعية في المكسيك. فمن ناحية، توسع كبار المنتجين، الذين تربطهم في كثير من الأحيان مصالح مع الأعمال الزراعية في الولايات المتحدة، في إنتاج الفاكهة والخضر مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الصادرات إلى الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فقد تضاعفت تقريبا الصادرات الصافية من الطماطم عن مستوياتها قبل الاتفاق. ومن ناحية أخرى، فإن استعاضة المكسيك عن تراخيص الاستيراد بخصص التعريفات الجمركية، والقرار بعدم فرض تعريفات عابرة خارج الحصص، وهو الأمر المسموح في إطار

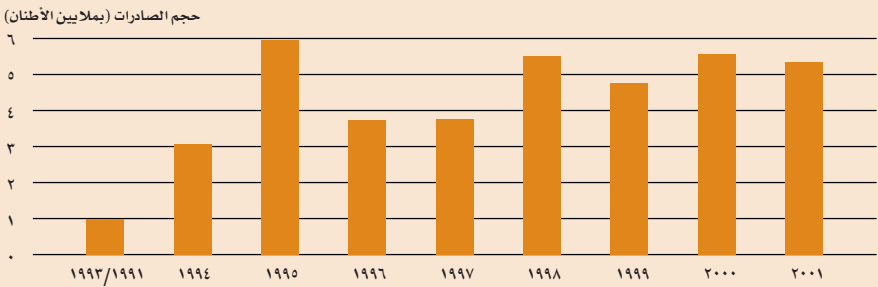
وقد استبعد الكثير من اتفاقات التجارة الإقليمية عن عمد، في الماضي، أجزاء كبيرة من التجارة في السلع الزراعية. وكانت السلع الزراعية أو المنتجات الغذائية تصنف في الكثير من الأحيان على أنها "حساسة" مما يتيح للأعضاء في هذه الاتفاقات خفض التعريفات الجمركية بصورة أكثر بطئا، والابقاء عليها عند معدلات عالية، بالنسبة لتلك المنتجات أو إعفائها كلية. وتعتبر اتفاقات التجارة الإقليمية التي وضعت في العقد الماضي أكثر شمولاً في معاملاتها للزراعة. فقد أزال اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والسوق المشتركة الجنوبية، جميع الحواجز أمام التجارة في السلع الزراعية تقريبا.

الزيادة في عدد وحجم اتفاقات التجارة الإقليمية

لقد زاد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية زيادة سريعة منذ أواخر الثمانينات. ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، تم وضع عدد كبير من اتفاقات التجارة الإقليمية يعادل ما تم وضعه خلال السبعة والثلاثين عاما السابقة. إذ يشترك كل عضو في منظمة التجارة العالمية، في المتوسط، في خمسة اتفاقات تجارة إقليمية، وإن كان بعض أعضائها ينتمي إلى ١٠ أو أكثر من هذه الاتفاقات (انظر الخريطة).

كما أن تشكيل اتفاقات التجارة الإقليمية أصبح معقدا بصورة متزايدة. ذلك أن الكثير من هذه الاتفاقات يتداخل مع غيره من الاتفاقات، وأن شبكات اتفاقات التجارة الإقليمية تنتشر داخل القارات وعبرها. وهناك عدد من الخطط، مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، يعبر

صادرات الولايات المتحدة من الذرة إلى المكسيك، ١٩٩٣/١٩٩١ إلى ٢٠٠١



تسفر عن خاسرين وعن فائزين، لاسيما عندما تضم هذه الاتفاقات بلدانا من مستويات مختلفة اختلافا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية (انظر الإطار).

التقسيمات بين الشمال والجنوب ويشمل البلدان النامية والمتقدمة على السواء. غير أن تأثير هذا الاتفاق على الزراعة المكسيكية يوفر تنبها تحذيريا بأن اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن

التجارة في السلع الزراعية والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية

اتفاقات التجارة الإقليمية

أسهم انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية في خفض الحواجز التجارية وتشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية. وتعتبر اتفاقات التجارة الإقليمية، في كثير من الأقاليم النامية، وسيلة لتعزيز وتنويع التجارة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على تلك الاتفاقات التي خفضت من التعريفات الجمركية وغير ذلك من الحواجز التجارية في السلع الزراعية داخل أقاليمها. وتخلص دراسة أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية كانت المحرك الرئيسي للنمو السريع في التجارة في السلع الزراعية داخل أمريكا اللاتينية. غير أن بعض اتفاقات التجارة الإقليمية، فيما بين البلدان النامية الأكثر فقرا، لم تحقق نموا كبيرا في التجارة في السلع الزراعية. وتعرض الكثير منها لمعوقات نتيجة لعقبات رئيسية هيكلية ومتعلقة بالسياسات، بما في ذلك عدم كفاية مرافق النقل والاتصالات، وسوء المعلومات عن الأسواق، وفرص الاستثمار. كما استمر انعدام النظم الموحدة للتعبئة والتصنيف ومراقبة الجودة، على المستويات الإقليمية، في إحباط الجهود التي تبذل للتوسع في التجارة.

تركز الكثير من الاهتمام بصورة مفهومة على التعريفات الجمركية وغير ذلك من الحواجز التجارية التي تحد من الصادرات السلعية من البلدان النامية إلى العالم المتقدم. غير أن العديد من الدراسات يشير إلى أن البلدان النامية سوف تستفيد في المدى الطويل بصورة كبيرة من انخفاض الحواجز أمام التجارة في السلع الزراعية فيما بينها أيضا.

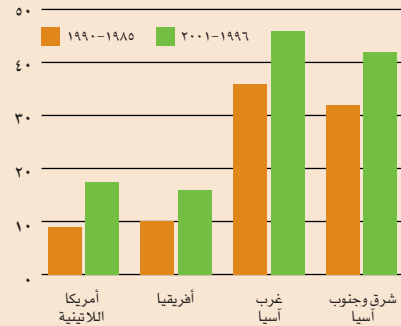
ومنذ منتصف الثمانينات، زادت التجارة في السلع الزراعية فيما بين البلدان النامية زيادة سريعة بلغت معدلا سنويا قدره ٨,٨ في المائة، متجاوزة بذلك نسبة الزيادة البالغة ٤,٢ في المائة في الشحنات إلى البلدان المتقدمة. وزادت حصة الصادرات من السلع الزراعية التي تنتقل فيما بين البلدان النامية بأكثر من الثلث، حيث زادت من ٣١ في المائة إلى ٤٤ في المائة.

وحدثت معظم هذه الزيادة في التجارة فيما بين البلدان المتجاورة في الأقاليم النامية. وسجلت أمريكا اللاتينية أسرع مستوى للنمو في التجارة فيما بين بلدان الإقليم بزيادة تبلغ أكثر من ٩٠ في المائة بالنسبة للصادرات الموجهة إلى البلدان الأخرى في الإقليم.

التجارة البينية فيما بين البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى ١٩٩٦-٢٠٠١

زادت التجارة البينية كحصة من مجموع التجارة في السلع الزراعية في جميع الأقاليم النامية فيما بين ١٩٨٥-١٩٩٠ و١٩٩٦-٢٠٠١.

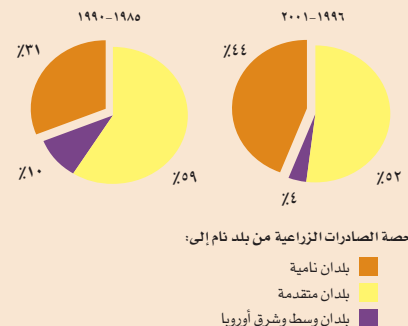
النسبة المئوية لحصة التجارة البينية
في مجموع التجارة في السلع الزراعية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الزيادة في التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى ١٩٩٦-٢٠٠١

زادت حصة الصادرات الزراعية من البلدان النامية التي ذهبت إلى بلدان نامية أخرى من ٣١ إلى ٤٤ في المائة فيما بين ١٩٨٥-١٩٩٠ و١٩٩٦-٢٠٠١.



حصة الصادرات الزراعية من بلد نام إلى:

بلدان نامية
بلدان متقدمة
بلدان وسط وشرق أوروبا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



وكان صغار الحائزين ينتجون، قبل ازدهار الصادرات البستانية في التسعينات، نحو ٧٠ في المائة من الفاكهة والخضرة التي تصدر من كينيا. وفي نهاية التسعينات، كان ٤٠ في المائة من الإنتاج يتم زراعته في مزارع مملوكة أو مؤجرة بصورة مباشرة من جانب المستوردين في البلدان المتقدمة، وكان يتم إنتاج نسبة أخرى تبلغ ٤٢ في المائة في المزارع التجارية الكبيرة. وتقلصت حصة صغار الحائزين من هذه الأعمال المجزية إلى ١٨ في المائة فقط. ومن بين الجهات المصدرة، كانت سبع شركات كبيرة تسيطر على أكثر من ٧٥ في المائة من السوق.

التركيز في التجارة الدولية

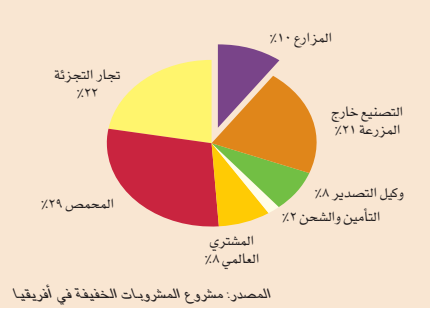
على المستوى الدولي، اكتسبت بضعة شركات متكاملة رأسياً سيطرة متزايدة على التجارة في السلع الزراعية. ففي مجال الكاكاو، تقلص عدد الشركات التجارية في لندن من ٣٠ شركة في ١٩٨٠ إلى نحو عشر شركات في ١٩٩٠. كذلك، تستحوذ أكبر ستة مصانع للشيكولاته على ٥٠ في المائة من المبيعات العالمية. وتسيطر حالياً حفنة من الشركات المتكاملة رأسياً على إنتاج وتوزيع كل من البذور الزيتية والزيوت وتجارها الدولية. وتسيطر ثلاث شركات عالمية على ٨٠ في المائة من سوق طحن فول الصويا في أوروبا، وأكثر من ٧٠ في المائة في الولايات المتحدة.

كما تسيطر بضعة شركات كبيرة على تجارة الحبوب وتخزينها وتصنيعها وطحنها. إذ تسيطر ثلاث أو أربع شركات على ٦٠ في المائة من مرافق المناولة النهائية للحبوب، و٦١ في المائة من طحن الدقيق، و٨١ في المائة من صادرات الذرة، و٤٩ في المائة من إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة.

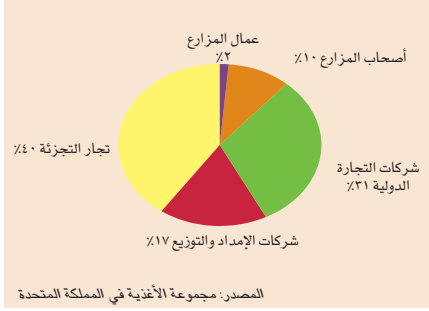
الأسواق المركزية تسيطر على تجارة التجزئة

على مستوى تجارة التجزئة، ازدادت الأسواق المركزية بصورة سريعة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، زادت الأسواق المركزية من حصتها في تجارة الأغذية بالتجزئة من أقل من ٢٠ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في ٢٠٠٠. وعلى المستوى العالمي، تسيطر الآن أكبر ٣٠ سلسلة من سلاسل الأسواق المركزية على نحو ثلث مبيعات البقالة. أما على المستوى الوطني، فتسيطر أكبر ٥ شركات للبيع بالتجزئة على ما بين ٢٠ و ٩٦ في المائة من تجارة الأغذية بالتجزئة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

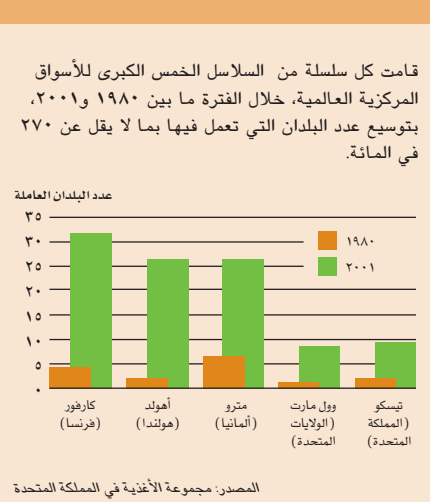
حصة المبيعات النهائية التي تعزى إلى مختلف الصلوات في سلسلة قيمة البن



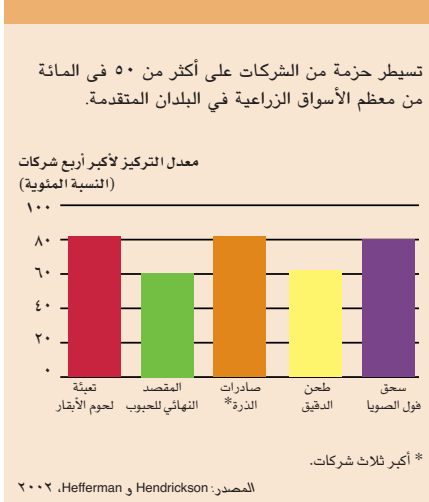
حصة البيع بالتجزئة للموز التي يحتفظ بها كل عنصر فاعل في السلسلة



التوسع العالمي في أكبر خمس شركات عبر وطنية لبيع الأغذية بالتجزئة، ١٩٨٠-٢٠٠١



معدل تركيز المنتجات في صناعة الأغذية في الولايات المتحدة، ٢٠٠٢



وترصد أسعار المزارعين عادة نسبة صغيرة من أسعار بيع المنتجات النهائية بالتجزئة والتي تتراوح بين نسبة منخفضة للغاية تعادل ٤ في المائة بالنسبة للقطن الخام إلى ٢٨ في المائة بالنسبة للكاكاو. وحتى بالنسبة للموز، الذي يكاد لا يتطلب أي تجهيز، تحصل الشركات التجارية الدولية والموزعون وتجار التجزئة على ٨٨ في المائة من أسعار التجزئة، ويذهب ما يقل عن ١٢ في المائة إلى عمال البلدان المنتجة، وما لا يتجاوز ٢ في المائة إلى عمال المزارع. غير أنه من الصعب، دون معرفة هيكل التكاليف الخاصة بالتسويق والتوزيع، الحكم على ما ينبغي أن يمثل الحصة "الملائمة" للمزارعين. كما أنه لا مفر من أن تؤدي زيادة المحتوى من القيمة المضافة في المنتج النهائي إلى التقليل من هذه الحصة. والأمر الأكثر أهمية هو القيمة المطلقة للعائد إلى المزارعين. ويتعين إجراء المزيد من التحليلات المفصلة لسلسلة قيم السلع لتحديد ما إذا كانت هوامش الربح تنافسية.

وتتيح هيمنة الأسواق المركزية على الأسواق أن تمارس تأثيراً كبيراً على الإنتاج والتوزيع والتجارة، بما في ذلك من خلال المشاركة المباشرة من جانب الموردين من البلدان النامية. وفي إطار تبسيط عملياتها، فإن معظم الأسواق المركزية يفضل العمل مع عدد محدود من الموردين الذين يملكون موارد تمكنهم من تلبية اشتراطات الجودة ومواعيد التسليم.

وكما هو الحال بالنسبة للمنتجات البستانية في كينيا المشار إليها أعلاه، فإن عدداً قليلاً من كبار المنتجين التجاريين يستفيدون عادة من التجارة الموسعة. أما غالبية صغار الحائزين فيتعرضون للإهمال.

حصة المزارعين في أسعار المنتجات النهائية

لقد تركز اهتمام كبير، بصورة ظاهرة، على الحصة الصغيرة للمزارعين والبلدان المنتجة في العائدات المستمدة في نهاية الأمر من صادراتهم.

وأدت الصعوبات في تدعيم تدخلات السوق التعاونية إلى إثارة الاهتمام بالتأمين على الأسعار، ونظم التسعير الآجل، وغير ذلك من الخطط الرامية إلى إدارة مخاطر تقلبات أسعار السلع. ورغم أن هذه الترتيبات المؤسسية واعدة، فمزال يتعين التأكد من إمكانية تطبيقها على نطاق واسع. وفي المدى الطويل، يمكن القضاء على الإمدادات الزائدة من بعض السلع على أفضل وجه، من خلال خفض الإنتاج في أسواق الحماية العالية والتكاليف المرتفعة، مع العمل في نفس الوقت على تحسين الطلب من خلال التخفيف من حدة الفقر وزيادة الدخل في أشد البلدان فقرا. ويعني ذلك، في البلدان المتقدمة، إخراج الأرض واليد العاملة من إنتاج السلع التي تحصل على إعانات كبيرة، وتمكين المنتجين من التحول إلى مصادر أخرى للعمالة والدخل. وفي الأسواق الخالية من التعريفات الجمركية والإعانات وغير ذلك من أوجه التشوه الأخرى، ينبغي أن يكون المنتجون الأوائل هم أولئك الذين يتحملون أعلى تكاليف الإنتاج. وفي بعض الحالات، مثل القطن والسكر ومنتجات الألبان والأرز، قد يكون هؤلاء هم المزارعون في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الذين يستفيدون من الإعانات الوافرة وليس المزارعين في أقل البلدان نموا الذين يكافحون من أجل إنتاج منتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة. غير أن إلغاء الدعم المقدم للزراعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لن يؤدي بصورة تلقائية إلى زيادة الصادرات من أقل البلدان نموا. غير أن من المحتمل أن يكون المستفيدون المباشرون الرئيسيون هم المصدرون من البلدان المتقدمة الذين لا يحصلون على إعانات وبعض البلدان النامية الأكثر تقدما. ويمكن للتنوع أن يزود المنتجين في البلدان النامية بطريقة للإفلات من الاعتماد على السلع التي تكون فيها الإمدادات قد تجاوزت الطلب. غير أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان لدى المزارعين طائفة واسعة من الخيارات البديلة، بما في ذلك المحاصيل ذات القيمة العالية، ويضاف إلى ذلك أيضا تصنيع السلع الأساسية وتحويلها إلى أشكال ذات قيمة مضافة، والأنشطة الزراعية. وعلاوة على ذلك، فإن التنوع يتطلب الحصول على القروض والتدريب وغير ذلك من الموارد

التي يحتاجها هؤلاء المزارعون للاستفادة من هذه الفرص. وقد نجحت عدة بلدان نامية في أن تصبح من البلدان المصدرة للفاكهة والخضر وغير ذلك من المنتجات غير التقليدية. غير أن كبار المزارعين التجاريين في البلدان التي لديها بنية أساسية أكثر تقدما هم الذين يستفيدون من الجزء الأكبر في هذه العملية. وكان صغار المنتجين وأقل البلدان نموا أقل قدرة على تعبئة الاستثمارات وتوفير التدريب اللازمين للتحول إلى محاصيل جديدة، وتلبية معايير الجودة العالية، ومواعيد التسليم الصارمة للأسواق المركزية. والواقع أن إقامة الهياكل المؤسسية التي سوف تساعد صغار الحائزين على المشاركة في هذه التطورات تمثل تحديا مازال قائما.

ويعتبر تصنيع السلع الأساسية وتحويلها إلى أشكال ذات قيمة مضافة وسيلة أخرى يمكن من خلالها للمنتجين تنويع حصتهم في قيمة المنتج النهائي وزيادته. ذلك أن الفرق في القيمة بين السلع الأساسية والمنتجات المعدة للمستهلكين يمكن أن يكون كبيرا. غير أن فرص هذا التنوع الرأسي كثيرا ما تواجه طريقا مسدودة نتيجة لتساعد التعريفات الجمركية، لاسيما في البلدان المتقدمة، ونتيجة للحواجز أمام الدخول الناشئة عن تركيز هياكل السوق.

الحلول في جانب الطلب لمشكلات الإمدادات الزائدة

من الممكن معالجة مشكلات الإمدادات الزائدة على الجانب الآخر للسوق من خلال تدابير تهدف إلى زيادة الطلب في البلدان المستهلكة. وأثبتت حملات الترويج العامة فعاليتها في تشجيع الطلب على بعض السلع. وعلى العكس من الإعلان عن منتجات أو ماركات معينة، يهدف الترويج العام إلى زيادة الطلب الكلي على سلعة من السلع مثل الموز أو الشاي. وقد أسهمت حملة استمرت لفترة طويلة من أجل الترويج للموز، باعتباره مصدرا للطاقة، في زيادة استهلاك هذه السلعة بمقدار ثلاث مرات في المملكة المتحدة وجعله أكثر أنواع الفاكهة شعبية فيها. ويمكن أن تؤدي حملات الترويج العامة المماثلة إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على سلع

أخرى. غير أنه بدون تحليل وتخطيط متأنين، فإن المصنعين وتجار التجزئة هم الذين سيجنون أكبر الفوائد، مخلفين وراءهم قدرا ضئيلا، أو لا شيء على الإطلاق، للمزارعين في البلدان النامية. ومع ذلك، يتمثل أحد التحديات في إيجاد مدير مؤسسي لهذه البرامج، ووسيلة لتمويل مزارعي البلدان النامية، بغية الحد من شأن المشكلات التي يمثلها المتسلقون.

وأدى اهتمام المستهلكين بسلامة الأغذية، وقضايا البيئة، والعدالة الاجتماعية إلى ظهور طائفة أخرى من الفرص. فالمزارعون الذين يبيعون منتجات عضوية معتمدة و"نزيهة" يميلون إلى التمتع بفرص الوصول إلى الأسواق بشكل أفضل، وأسعار أعلى من المزارعين التقليديين. ورغم أن حصة السوق من الأغذية المعتمدة مازالت صغيرة، فإن بيع هذه المنتجات يتزايد باطراد وبسرعة. كما أن شهادات الاعتماد يمكن أن تحقق فوائد أخرى للمزارعين من حيث تعزيز أوضاعهم في المساومة والحصول على القروض. وعلى الرغم من هذه الفوائد، فإن صغار المزارعين في البلدان النامية يواجهون الكثير من العقبات لدى محاولة الاستفادة من شهادات الاعتماد الاجتماعية والبيئية. والواقع أن التحول إلى الزراعة العضوية يتطلب استثمارات وتدريبًا. كما قد تزيد الزراعة العضوية، في المرحلة الأولى على الأقل، تكاليف الإنتاج وتخفيض الغلات.

كذلك، فرغم أن المزارعين قد يتمكنون من استعادة استثماراتهم من خلال البيع في الأسواق الممتازة، فقد تكون عملية اعتماد الشهادات ذاتها باهظة التكلفة، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين في البلدان النامية التي تفتقر إلى سلطات اعتماد محلية وتعتمد بالضرورة على الوكالات الأجنبية. كذلك فإن الاشتراطات واسعة النطاق الخاصة بالاحتفاظ بسجلات، وإجراءات التتبع، قد تطرح أيضا مشكلات كبيرة لصغار المنتجين. ونتيجة لذلك، فإن بعض برامج اعتماد الشهادات يميل إلى محاباة المزارع التجارية الكبيرة. ومن ناحية أخرى، فإن نظام التجارة النزيهة، الذي أنشئ خصيصا لمساعدة صغار المنتجين في البلدان النامية، يصل الآن إلى عدد محدود جدا من الأسواق في البلدان المتقدمة.

التحديات واستجابة السياسات

بالإنتاج حتى في مواجهة انخفاض الأسعار، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات اختلال السوق. أما فيما يتعلق بالطلب، فإن انخفاض الأسعار لا يشجع عموماً المستهلكين في البلدان المتقدمة على زيادة مشترياتهم من الأغذية، وغير ذلك من المنتجات المعتمدة على السلع بصورة كبيرة. ذلك أن الكثير من المنتجات المعتمدة على تلك السلع التي ينظر إليها على أنها ضرورية لا بد من شرائها بصرف النظر عن التباين في أسعارها. وعلى أية حال، فإن التغيرات في أسعار السلع لا يمكن إدراكها إلا بالكاد في تجارة التجزئة، بالنظر إلى أن أسعار السلع الأساسية تمثل عادة جزءاً ضئيلاً من أسعار التجزئة النهائية للسلع المصنعة. وفي البلدان النامية، حيث قد تكون درجة التصنيع صغيرة، يمكن للطلب على المنتجات الأساسية أن يزداد بسرعة أكبر استجابة لانخفاض الأسعار العالمية. غير أن طائفة التدخلات المتعلقة بالسياسات في الكثير من هذه البلدان قد يعني أن الأسعار المحلية لا تظهر اتجاهات الأسعار العالمية.

معالجة مشكلات الإمدادات الزائدة

حاولت الحكومات في السبعينات والثمانينات معالجة مشكلات أسعار السلع من خلال اتفاقات دولية بشأن السلع لتحقيق الاستقرار في الأسعار. وكانت هذه الاتفاقات تعتمد على اتفاقات حصص التصدير أو إدارة المخزونات، إلا أنه روى بصورة عامة أنها قد فشلت في تحقيق مهمتها الرامية إلى المحافظة على أسعار مستقرة ومجزية. وبحلول نهاية الثمانينات، تم إلغاء الكثير منها أو تحويل اهتمامها إلى تبادل المعلومات وتحسين شفافية السوق.

وأدى انهيار أسعار السلع في أواخر التسعينات إلى إحياء الاهتمام بالتحكم في الإمدادات من خلال "اتفاقات المنتجين فقط". وفي حالة البن، مثلاً، أقامت البلدان المنتجة تحالفاً حاول الحد من الصادرات ورفع الأسعار. غير أنه تبين أن المحافظة على النظام بين أعضاء التحالف كان صعباً، وخاصة عندما كانت المحافظة على النظام تواجه منافسة شديدة من جانب "المتسلقين" غير الأعضاء في التحالف.

يتعين على المزارعين والبلدان التي تعتمد على الصادرات السلعية أن تواجه الانخفاض طويل الأجل، والتقلبات قصيرة الأجل، التي شهدتها الأسعار الحقيقية للسلع في الأسواق الدولية. ويعكس الانخفاض طويل الأجل في الأسعار الحقيقية اتجاه الإنتاجية والإنتاج إلى الزيادة بمعدلات أسرع من الطلب. وتظهر التقلبات تأثير عوامل خارجية مثل الطقس. وتتفاقم هذه المشكلات نتيجة للتشوهات التي تحدث في الأسواق، والناشئة عن التعريفات الجمركية والإعانات في البلدان المتقدمة، والتعريفات الجمركية في البلدان النامية، والنفوذ الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية الكبيرة على الأسواق في بعض سلاسل الإمدادات السلعية. وتؤدي هذه التشوهات أيضاً إلى الحد من الوصول إلى الأسواق المربحة، وإعاقة المحاولات التي تبذل لضمان حصة أكبر من أسعار المنتجات النهائية من جانب المنتجين والبلدان المصدرة.

الزيادات في الإنتاج تتجاوز الطلب

زاد متوسط الغلات بالنسبة لسلع التصدير الزراعية الرئيسية بما يقرب من الثلث خلال العقد الأخيرين. وفي نفس الوقت، دخلت البلدان المنتجة الرئيسية الجديدة الأسواق الخاصة بالعديد من السلع - فيتنام والبن على سبيل المثال. ورغم أن زيادة الإنتاجية ودخول منتجين جدد قد شجع على حدوث زيادات سريعة في الإمدادات، فإن سرعة الطلب على السلع تسير بصورة بطيئة حتى في مواجهة انخفاض الأسعار وارتفاع دخل المستهلكين. وفي التسعينات، زادت التجارة في السلع الأولية بمعدل أقل من ثلث معدل الزيادة في التجارة في السلع المصنعة.

والواقع أن التقلبات في أسعار السلع الدولية يمكن أن تشوش على اتجاهات السلع في المدى الطويل التي ينبغي أن تؤدي إلى إدخال تعديلات على العرض والطلب. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإمدادات، لا يستطيع المزارعون أن يعدلوا من إنتاجهم بالزيادة أو النقص بسرعة عندما تتغير الأسعار، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمحاصيل المعمرة. ولذلك، فإن من الممكن الاحتفاظ



لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من أسواق السلع ما يلي:

- بناء القدرات للاستفادة من فرص التبادل التجاري، والمشاركة بصورة فعالة في المفاوضات التجارية؛
- معالجة التآكل في الأفضليات التجارية للاقتصادات المنخفضة الدخل، وإمكانية تعويضها عن أي خسارة في هذه الأفضليات في السياق الجاري لتحرير التجارة؛
- تعبئة الموارد لدعم حملات الترويج العامة، والتنوع بالدخول في مجال الصادرات الزراعية غير التقليدية، وإضافة القيمة من خلال تصدير السلع المصنعة؛
- تصميم البرامج على المستويين الوطني والدولي لمساعدة المزارعين على التأمين ضد الصدمات التي يمكن أن تلحق الأضرار بمحاصيلهم أو تقوض الأسعار في الأسواق الدولية. ويعتبر التأمين ضد حالات الطقس، ونظم التسعير الآجل، وتأمين الأسعار المعتمدة على السوق، بعضاً من الخطط التي اقترحت للتعامل مع التقلبات الكامنة في أسواق السلع الزراعية؛
- تحسين تدفق المعلومات إلى المنتجين والتجار بشأن فرص الترتيبات التعاقدية مع الأسواق المركزية، والمتطلبات الفنية لإصدار الشهادات الخاصة بالزراعة العضوية والتجارة النزيهة؛
- تصميم برامج دولية ترمي إلى زيادة تدفق الموارد على مجالات التنمية الزراعية والريفية، وزيادة القدرة التنافسية للزراعة، وتطوير القطاعات غير الزراعية التي توفر المصادر البديلة للعمالة والدخل؛
- دعم التعاونيات وغير ذلك من التدابير التي يتخذها المنتجون من أجل تنظيمها تنظيمًا تجاريًا لزيادة تأثيرها في الأسواق التي تسيطر عليها المؤسسات القوية عبر الوطنية؛
- ضمان حصول المزارعين على المعلومات والتدريب والقروض، وغير ذلك من الموارد التي يحتاجونها لإجراء عمليات التنوع في المحاصيل عالية القيمة، وأنشطة التصنيع أو الأنشطة المدرة للدخل؛
- زيادة الاستثمارات لتحسين إنتاجية الإنتاج الغذائي المحلي في البلدان النامية وزيادة قدرته التنافسية مع الواردات الغذائية.

القضاء على تشوهات السوق

مقابل حفنة صغيرة من كبار المشترين، فإن من الأرجح أن المشترين هم الذين يتمتعون بقدر كبير من النفوذ في تحديد الأسعار. وعندما يرتبط المشترين أيضا بالمصنعين وتجار التجزئة في سلسلة سلعية متكاملة رأسيا، فإنهم يكونون في مركز قوي للحصول على حصة أكبر من قيمة المنتج النهائي للتجار والمصنعين وتجار التجزئة. ومن ناحية أخرى، ينبغي الاعتراف بأنه بالنظر إلى اقتصاديات الحجم الكبير الموجودة في معظم قطاعات صناعة الأغذية، فإن الصلات بين الشركات عبر الوطنية الكبيرة وصغار المنتجين قد توفر وسيلة للخروج من عملية تهميش المنتجين الريفيين الفقراء في أقل البلدان نموا.

وقد أثبتت الدراسات أنه عندما ترتفع أسعار السلع، فإن هذه الأسعار سرعان ما تنتقل إلى المستهلكين. غير أنه من النادر، عندما تنخفض أسعار السلع، أن تقتفي أسعار التجزئة أثر هذا الانخفاض. ومنذ أوائل التسعينات، مثلا، زادت قيمة المبيعات العالمية بالتجزئة من البن بأكثر من الضعف رغم انخفاض أسعار البن. كما انخفضت حصة هذه المبيعات التي حصلت عليها البلدان المصدرة للبن من نحو ٣٥ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة.

خطة للعمل

سوف تتطلب معالجة مشكلتي الإمدادات الزائدة، والقضاء على تشوهات السوق، طائفة من الإجراءات على المستويين الوطني والدولي. ويتعين، في سياق المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، إسناد الأولوية للحد من التعريفات الجمركية على السلع الزراعية، ودعم المنتجين، وإعانات التصدير في البلدان المتقدمة، والقضاء على تصاعد التعريفات التي تعاقب صادرات السلع المصنعة من البلدان النامية. وفي نفس الوقت، ينبغي للبلدان النامية أن تخفض من تعريفاتها الجمركية بغية تشجيع التجارة فيما بينها، وإتاحة الفرصة أمام مستهلكيها للاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا التي يعتمد الكثير منها اعتمادا كبيرا على الصادرات السلعية، والواردات الغذائية. وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها

تفاقت مشكلات الإمدادات الزائدة في أسواق السلع العالمية نتيجة للسياسات الحكومية وتركيز الأسواق. ويحد ارتفاع التعريفات الجمركية للسلع الزراعية وإعانات المنتجين في البلدان المتقدمة من الوصول إلى الأسواق ويخفض من أسعار السلع. وتعتبر أسواق البلدان النامية للمنتجات الزراعية أكثر الأسواق سرعة في النمو إلا أنها واقعة بوجه عام تحت وطأة الحماية الشديدة.

وفي كثير من الأحيان، يعزل الدعم المحلي المزارعين في البلدان المتقدمة عن قوى السوق مما يشجعهم على زيادة الإنتاج حتى عندما تكون الأسعار منخفضة ويتيح لهم التصدير بأسعار أقل بكثير من تكاليف الإنتاج التي يتحملونها. وتصنف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أنهما أكبر البلدان المصدرة في العالم للقطن والقمح والذرة ومسحوق اللبن منزوع الدسم والسكر. ويتم تصدير هذه السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في العالم في إطار الأسواق غير المشوهة، وبأسعار تقل، في بعض الأحيان، عن تكاليف الإنتاج.

ونظرا لتحديد أسعار السوق العالمية عند هذه المستويات المنخفضة بصورة مصطنعة، فإن المزارعين في البلدان النامية يعانون من خسارة حصتهم في السوق، والمنافسة غير الشريفة في الأسواق المحلية. كما إن الإعانات تؤدي إلى تشويه هيكل التكاليف في العديد من البلدان المنتجة، وتعطي المنتجين الأقل كفاءة حافزا على التوسع في الإنتاج. ويتم بذلك نقل عبء الإمدادات الزائدة ليقع على كاهل المزارعين في البلدان النامية حتى على الرغم من قدرتهم على الإنتاج بتكاليف أقل. وفي نفس الوقت، فإن التحرير يمكن أن يكون له تأثير سلبي على البلدان النامية المستوردة للأغذية بالنظر إلى أن إزالة التعريفات الجمركية والإعانات من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة أعباء الواردات. ويمكن للتحكم في سلسلة القيم السلعية من جانب عدد صغير من المؤسسات القوية أن يؤدي إلى خفض أسعار السلع، وتآكل الحصة من أسعار المنتج النهائي التي تذهب إلى المنتجين. وعندما تجمع الأسواق عددا كبيرا من الموردين المتنافسين



الصفحات ٢٢-٢٥

- World Bank.** 2003. *Global economic prospects 2004: realizing the development prospects of the Doha Agenda*. Washington, DC.
- Oxfam International.** 2002. *Cultivating poverty: the impact of US cotton subsidies on Africa*. Oxfam Briefing Paper No. 30. Oxford, UK.
- OECD.** 2003. *Agricultural Policies in OECD countries: Monitoring and Evaluation 2003*. Paris.
- Oxfam International.** 2002. *Rigged rules and double standards: trade, globalisation, and the fight against poverty*, by K. Watkins and P. Fowler. Oxford, UK.
- Poonyth, D. & Sharma, R.** 2003. The impact of the Doha Development Round of trade negotiations on developing countries: a review and applications. In FAO. *Commodity Market Review 2003-2004*, pp. 77-99. Rome.
- Elamin, N. & Khaira, H.** 2003. Tariff escalation in agricultural commodity markets. In FAO. *Commodity Market Review 2003-2004*, pp. 101-120. Rome.
- Poonyth, D., Sarris, A., Sharma, R. & Shui, S.** 2003. *The impact of domestic and trade policies on the world cotton market*. FAO Commodity and Trade Policy Research Working Paper No. 8. Rome.

الصفحات ٢٦-٢٧

- Kaplinsky, R. and Fitter, R.** 2001. *Who gains from product rents as the coffee market becomes more differentiated? A value chain analysis*. Brighton, UK, Institute of Development Studies, University of Sussex.

الصفحات ٢٨-٢٩

- Audley, J., Papademetriou, D., Polaski, S. & Vaughan, S.** 2003. *NAFTA's promise and reality: lessons from Mexico for the hemisphere*. New York, USA, Carnegie Endowment for International Peace.
- WTO.** 2000. *Mapping of regional trade agreements*. WT/REG/W41. Geneva.

الصفحات ٣٠-٣١

- UNCTAD.** *World Investment Report 2001: Promoting Linkages*. Geneva, United Nations.
- Vorley, B.** 2003. *Food, Inc.: corporate concentration from farm to consumer*. London, UK Food Group.
- Hendrickson, M. & Heffernan, W.** 2002. *Concentration of agricultural markets*. Columbia, MO, USA, Department of Rural Sociology, University of Missouri.
- Reardon, T.C., Timmer, P., Barrett, C. & Berdegue, J.** 2003. The rise of supermarkets in Africa, Asia and Latin America. *American Journal of Agricultural Economics*, 85(5): 1140-1146.

تعتمد حالة أسواق السلع الزراعية في ٢٠٠٤، بصورة أساسية، على البيانات والتحليلات التي قدمها قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة، وعلى المعلومات الإحصائية التي وفرتها قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة. وتشمل المراجع النوعية التي أشير إليها في أقسام هذا العدد ما يلي:

الصفحات ١٢-١٣

- Prebisch, R.** 1950. *The economic development of Latin America and its principal problems*. New York, USA, United Nations.
- Singer, H.** 1950. The distribution of gains between investing and borrowing countries. *American Economic Review*, 40: 473-485.
- Martin, W. & Mitra, D.** 1999. *Productivity growth and convergence in agriculture and manufacturing*. World Bank Working Paper No. 2171. Washington, DC, World Bank.
- World Bank.** 2000. *Can Africa claim the 21st century?* New York, USA, Oxford University Press.
- UNCTAD.** 2003. *Economic development in Africa: trade performance and commodity dependence*. New York and Geneva, United Nations.

الصفحات ١٤-١٥

- FAO.** 2003. *World agriculture: towards 2015/2030 – an FAO perspective*, edited by J. Bruinsma. London, FAO and Earthscan.

الصفحات ١٦-١٧

- Gürkan, A.A, Balcombe, K. & Prakash, A.** Food import bills: experiences, factors underpinning changes and policy implications for food security of least developed and net food-importing developing countries. In FAO. *Commodity Market Review 2003-2004*, pp. 19-38. Rome.

الصفحات ٢٠-٢١

- FAO.** 2003. *World agriculture: towards 2015/2030 – an FAO perspective*, edited by J. Bruinsma. London, FAO and Earthscan.
- IMF & World Bank.** 2002. *Initiative for heavily indebted poor countries – status of implementation*. Washington, DC.
- UNCTAD.** 2003. *Economic development in Africa: trade performance and commodity dependence*. New York and Geneva, United Nations.
- Oxfam International.** 2002. *Rigged rules and double standards: trade, globalisation, and the fight against poverty*, by K. Watkins and P. Fowler. Oxford, UK.

الجدول ٢

إنتاج بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				الحبوب
١٩	٣٧٧٠٤٥	٣٩٧٩٨٨	٣٩٦٤٨٢	الصين، الأراضي الرئيسية
١٦	٣٤٨٦٤٥	٢٩٨٧٨٧	٣٢٥٤٨٠	الولايات المتحدة
١١	٢٣٦٣١٣	٢١١٧٥٠	٢٤٣٣٧٥	الهند
١٠	١٩١٠٨٢	٢١٤٩٧٢	٢٠٢٥٢٦	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٣	٦٥٤٢٦	٥٠٢٣٧	٥٦٤٧٨	البرازيل
٤	٦٥٣٩٧	٨٤٨٤٩	٨٣٣٢٠	الاتحاد الروسي
٣	٦٢٦٧٠	٦١١٠٦	٥٩٨٠٨	إندونيسيا
٢	٥٠١٢٩	٣٦٢٨٨	٤٣٣٢٩	كندا
٢	٣٩٦٨٣	٣٩٥٢٨	٣٨٠١٤	بنغلاديش
٢	٣٧٥٤٦	٣٦٩٥٨	٣٤٢٧٠	فيت نام
١٠٠	٢٠٦٦٦١٨	٢٠٣١٥٤٠	٢١٠٧٩٥٤	العالم
				المحاصيل الزيتية
١٤	١٤٣٠٧	١٥٧٤٩	١٦٩٧٩	الولايات المتحدة
١٣	١٥٩٢٠	١٥٣٩٠	١٥١٢٩	الصين، الأراضي الرئيسية
١٢	١٤٩٥٦	١٣٥٤٦	١٣٤٨٣	ماليزيا
١١	١٣٠٨٥	١٣٢٢٥	١١٢٨٧	إندونيسيا
٨	١٠٢٠٧	٨٤٧٦	٧٦٨٨	البرازيل
٧	٧٦٩١	٧٢٢٣	٧٧٦٤	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٧	٧٩٧٤	٧٠٥٥	٧٦٥١	الهند
٦	٧٩٧٠	٧١٣٠	٦٤٠٥	الأرجنتين
٢	٣٣٥١	٢٣٦٦	٢٥٣٢	كندا
٢	٢٣٥٩	٢٣٥٩	٢٣٥٢	نيجيريا
١٠٠	١٢٠٨٩٤	١١٤٥٤٥	١١٢٠٨٨	العالم
				اللحوم
٢٧	٦٧٨٥٧	٦٥٨٧٠	٦٣٣٣٩	الصين، الأراضي الرئيسية
١٦	٣٩١٠٦	٣٩١٩٥	٣٧٨١١	الولايات المتحدة
١٥	٣٦١٨٤	٣٦٤٣٣	٣٦٠١٠	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٧	١٧٠٥٩	١٦٦٠٥	١٥١٦٧	البرازيل
٢	٦٠٣٨	٥٧٦٢	٥٥٦٦	الهند
٢	٤٨٨٣	٤٨٠٨	٤٦٣٦	المكسيك
٢	٤٩٧٥	٤٦٩٠	٤٤٣٠	الاتحاد الروسي
٢	٤٢٧٧	٤٣٦٨	٤١٢١	كندا
٢	٤١٦٣	٤٠٥٨	٣٨١٠	الأرجنتين
٢	٣٨٤٧	٣٨٠١	٣٨٨٥	أستراليا
١٠٠	٢٤٩٨٥١	٢٤٦٢٥٧	٢٣٧٨٤٥	العالم

يتبع

الجدول ١ أسعار السلع بالأرقام الحقيقية

	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٠٢-٢٠٠١	٩٣-١٩٩١	٨٣-١٩٨١	٧٣-١٩٧١	٦٣-١٩٦١	
الموز	٢٠,٧	٢٣,٥	١٧,٥	٢٢	٢٤	٢٩	٢٥	٤٣	
لحوم البقر	...	١٤٢,٧	١٨٠,٨	١٤٣	٢٧١	١١٥	١٩٥	٨٧	
الزبد	٤٧,٧	٥٨,٣	٥٩,٥	٥٣	٩١	١٥٢	١٦٠	١٦٥	
الكاكاو	٣٢,٨	٤٢,٥	٣٦,٣	٣٨	٥٦	١٤٣	١٢٥	١١٤	
البن	٤٠,٤	٣٩,٢	٥٦,٩	٤٠	٦٦	١٩٦	١٨٨	م غ	
القطن	٣٨,٧	٤١,٣	٥٢,٣	٤٠	٧٠	١٢٨	١٥٨	١٤٦	
الجلود	٦٧,٦	٧٢,٨	٧١,٠	٧٠	٨٥	٦٧	٩٣	٦٩	
الجوت	٢٤٣,٥	٢٨٣,٦	٢٤٦,٩	٢٦٤	٣٣٣	٤٥٧	١٠٣٥	١١٨٩	
الذرة	١,٧	١,٦	١,٦	١,٧	٢,٥	٤,٤	٥,٥	...	
الأرز	١٦٠,٨	١٤٨,٦	١٨٠,٣	١٥٥	٢٩٠	٥٦٥	٦٨٥	٧٢٦	
المطاط	٢٩,٢	٢٣,٥	٢٧,٧	٢٦	٤١	٧٤	٧٢	١٢٩	
السيزال	٥٥٢,٨	٦٠١,٥	٥٥٦,٣	٥٧٧	٦٤٩	٩٦٤	١١٠٧	١٤٣٤	
الذرة الرفيعة	٨٥,٢	٨٢,٠	٧٧,٩	٨٤	١١١	١٩٣	٢٤٥	٢٢٩	
السكر	٥,٦٨	٧,٤٤	٧,٢٤	٦,٥٦	١٠,١٥	١٨,١١	٢٥,٢٨	م غ	
الشاي	٨٦,٠	٨٩,١	٩٦,١	٨٨	٩٥	١٣٨	١٥٩	٢٦٦	
التبغ	٢٢٨٩,٨	٢٥٧٢,٣	٢٦٤٤,٤	٢٤٣١	٣٤٩٨	٤٠٠٢	٣٩٧٥	...	
القمح	٢,٨	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٣,٣	٧,٣	٧,٣	٨,٤	

ملاحظات:

الأسعار مخفضة بحسب الرقم الدليلي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة (١٩٩٥=١).

غ م = لا ينطبق أو غير متوافر.

أساسي لأسعار كل سلعة على حدة:

- الموز (إكوادور) (سنت أمريكي للرطل)
- اللحوم البقرية (الأرجنتين) (سنت أمريكي للرطل)
- الزبد (نيوزيلندا) (سنت أمريكي لكل ١٠٠ رطل)
- الكاكاو (غانا) (سنت أمريكي للرطل)
- البن (الولايات المتحدة) (سنت أمريكي للرطل)
- القطن (الولايات المتحدة) (سنت أمريكي للرطل)
- الجلود (الولايات المتحدة) (سنت أمريكي للرطل)
- الجوت (بنغلاديش) (دولار أمريكي للطن)
- الذرة (الولايات المتحدة) (دولار أمريكي للبوشر)
- الأرز (تايلند) (دولار أمريكي للطن)
- المطاط (ماليزيا) (سنت أمريكي للرطل)
- السيزال (شرق أفريقيا) (دولار أمريكي للطن)
- الذرة الرفيعة (الولايات المتحدة) (دولار أمريكي للطن)
- السكر (لندن ونيويورك) (سنت أمريكي للرطل)
- الشاي (سري لانكا) (سنت أمريكي للكيلوغرام)
- التبغ (الولايات المتحدة) (دولار أمريكي للطن)
- القمح (الأرجنتين) (دولار أمريكي للبوشر)

الجدول ٢ (تتمة)
إنتاج بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				الحمضيات (المجموع)
١٩	١٨٧٧٩	٢٠٠٠٣	١٨٧٥٢	البرازيل
١٤	١٣٧٦٣	١٤٦٨٤	١٤٧٠١	الولايات المتحدة
١٢	١٢٧١١	١٢٤٦١	١٢٠٧٠	الصين، الأراضي الرئيسية وهونغ كونغ
١٠	١١٢٧٨	١٠٣٩٧	١٠٢٥٦	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٦	٦٢٩٣	٦١٦٤	٦٣٢٤	المكسيك
٤	٤٥٨٠	٤٥٨٠	٤٤٠٠	الهند
٤	٣٧٠٣	٣٧٣٢	٣٧٣٠	جمهورية إيران الاسلامية
٣	٣٢٥٠	٣٢٥٠	٣٢٥٠	نيجيريا
٢	٢٥٢٧	٢٥٢٧	٢٥٦٢	مصر
٣	٢٤٧٠	٢٥٦٦	٢٧٩٨	الأرجنتين
١٠٠	١٠٢٦٨٥	١٠٣٤٤٩	١٠٣٠٩٢	العالم
				الموز
٢٤	١٦٤٥٠	١٦٤٥٠	١٦٤٥٠	الهند
٩	٦٤٦٩	٦٥٠٤	٦١٧٧	البرازيل
٨	٥٨٢٦	٥٧٨٣	٥٤٧٧	الصين، الأراضي الرئيسية
٨	٥٦٠٩	٥٥٢٨	٦٠٧٧	إكوادور
٨	٥٥٠٠	٥٢٦٤	٥٠٦٠	الفلبين
٦	٣٦٨٣	٣٦٨٣	٤٣٠٠	إندونيسيا
٣	٢٠٠٠	٢٠٥٠	٢١٣٠	كوستاريكا
٣	١٩٤٤	٢٠٧٦	١٩٨٢	المكسيك
٣	١٨٠٠	١٨٠٠	١٧٥٠	تايلند
٢	١٦٠٢	١٦٠٢	١٥٤٨	بوروندي
١٠٠	٦٨٢٧٩	٦٨٠١٤	٦٧٧٩٢	العالم
				الألبان (المجموع)
٢١	١٢٥٣٢٨	١٢٥٧٥٤	١٢٦١٣٩	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١٤	٨٦٩٦٠	٨٤٠٢٠	٨١٩٦٠	الهند
١٣	٧٨١٥٥	٧٧٢٤٧	٧٤٩٨٠	الولايات المتحدة
٦	٣٣١٠٠	٣٣٣٦٩	٣٢٩٠٩	الاتحاد الروسي
٥	٢٧٨١١	٢٧٠٣٢	٢٦٢٨٤	باكستان
٤	٢٣٤٥٣	٢٢٧٧٣	٢١٢٨٣	البرازيل
٣	١٧٢٤٥	١٧٢٦٩	١٤٤٩٠	الصين، الأراضي الرئيسية وهونغ كونغ
٢	١٤٢٠٠	١٤٠٧٨	١٣١٦١	نيوزيلندا
٢	١٣٨٧٨	١٤٤٢٢	١٣٤٤٤	أوكرانيا
٢	١١٨٤٥	١١٨٧٣	١١٨٨٥	بولندا
١٠٠	٦٠٠٩٧٨	٥٩٨٠٢٢	٥٨٥٤٠٢	العالم

الجدول ٢ (تكملة)
إنتاج بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				السكر
١٦	٢٤٧٨٠	٢٣٨١٠	٢٠٤٠٠	البرازيل
١٥	٢٢١٠٠	٢٠٤٧٥	٢٠٤٨٠	الهند
١٢	١٦٥٠٤	١٨٤١٣	١٥٩١١	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٧	١٠٩٤٨	١١٥٦٥	٩٣١٢	الصين، الأراضي الرئيسية
٥	٧٩٩٤	٧٦٠٨	٧١٧١	الولايات المتحدة
٤	٧٢٨٦	٥٩٤٧	٤٨٦٥	تايلند
٣	٤٩٢٨	٤٨٧٢	٤٩٢٤	المكسيك
٣	٥٣٧١	٤٩٨٧	٤١٦٢	أستراليا
٣	٣٧٧٥	٣٧٧٥	٣٥٩١	كوبا
٢	٤٠٠٤	٣٥٠٧	٢٧١٧	باكستان
١٠٠	١٤٧٩٣٤	١٤٥٣٠٦	١٣٢٣٩٩	العالم
				المشروبات الخفيفة الاستوائية
١٧	٢١٧٦	٢٦٧٧	٢٠١٤	البرازيل
١٠	١١٩٨	١١٩٨	١٤٦٠	كوت ديفوار
٩	١٢٣٣	١٢٣٨	١١٦٧	إندونيسيا
٩	١٢٠٨	١١٧٠	١١٥٦	الهند
٦	٧٦٩	٧٧٨	٩١٦	فييت نام
٦	٧٦٧	٧٦٢	٧١٩	الصين، الأراضي الرئيسية
٥	٧٤٩	٧٤٥	٧٠٠	كولومبيا
٣	٣٨٢	٣٨٢	٣٤٢	غانا
٣	٣٥٩	٣٥٩	٣٥٠	المكسيك
٣	٣٤٤	٣٤٤	٣٤٤	نيجيريا
١٠٠	١٣٣٠٣	١٣٧٣١	١٣٤٣٨	العالم
				الألياف
٢٤	٦١٨٦	٥٨٧٦	٦٠٠٥	الصين، الأراضي الرئيسية
١٦	٣٩٦٨	٣٧٤٧	٤٤٢٠	الولايات المتحدة
١٦	٤٠٨٥	٣٥٦٨	٤١٠٩	الهند
٧	١٨٢٠	١٧٣٨	١٨٠٧	باكستان
٤	١٠١٧	٩٩٥	١١٥٩	البرازيل
٤	٩٣٤	١٠٢٨	١٠٣٦	أوزبكستان
٤	٩٤٧	٨٥١	٩٠٢	تركيا
٣	٨١٧	٨١٧	٨٧٥	بنغلاديش
٣	٦٠٨	٦٠٧	٧١٢	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٢	٢٦٠	٣٤١	٧٤٥	أستراليا
١٠٠	٢٤٨٣٦	٢٣٤٧٩	٢٦٢٢٤	العالم

يتبع

الجدول ٣ (تكملة)
صادرات بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				السكر
٢٦	١٣٨٥٢	١١٥٢٨	٦٦٩٢	البرازيل
٢٠	٧٤٤٤	٨٤٦٧	٨٨٥٨	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١٠	٤٢٠٥	٣٣٣٥	٤٢٤١	تايلند
٧	٢٦٦٣	٢٣٨٢	٣٢٣٧	كوبا
٦	١٢٩	٣٥٥١	٤١٧٢	أستراليا
٣	١١٦٥	١٥٣٨	١٤٧٤	جنوب أفريقيا
٣	١٣٦٠	١١٣٠	١٢٦٠	غواتيمالا
٣	١٧٩٠	١٥٤١	٣٤٩	الهند
٣	١١٨٣	٩٢٨	١٠٦٥	كولومبيا
١	١١٨	٩٣٣	٦٠٩	تركيا
١٠٠	٤١٩٢٠	٤٢١٠٨	٣٩٨٩٢	العالم
				المشروبات الخفيفة الاستوائية
١٤	١١٤٩	١٢٤٩	١٤٢٢	كوت ديفوار
١٤	١٥٥٩	١٢٦٠	٩٧٣	البرازيل
٩	٧٩٣	٩٩٩	٧٩٠	فييت نام
٨	٧٨٩	٦٥٢	٧٧٧	إندونيسيا
٦	٥٥٦	٥٤٧	٥٦٧	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٦	٥٨١	٥٦١	٥٠٩	كولومبيا
٤	٣٤٦	٣٢٩	٣٦٣	الهند
٣	٣١٢	٢٢١	٣٦٦	غانا
٣	٢٩١	٢٩٤	٢٨٧	سري لانكا
٣	٢٦٤	٢٦١	٢٣١	الصين، الأراضي الرئيسية
١٠٠	٩٣٠٤	٩١٤٤	٩٤٧٢	العالم
				الألياف
٢٧	٢٤٨٠	٢١٤٥	١٧٥٤	الولايات المتحدة
١٧	١١١٨	١٤٩٩	١٣٣٣	أستراليا
٩	٧٤٠	٧٦٠	٧٤٠	أوزبكستان
٩	٧٥٤	٦٩٠	٧٥٤	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٤	٣٠٢	٢٣٦	٣٣٥	بنغلاديش
٣	٢٨٠	٢٤٤	٢٣٠	الجمهورية العربية السورية
٢	١٨٣	١٥٢	٢٤٤	بنن
٢	١٥٩	٥٩	٣٠٠	الصين، الأراضي الرئيسية
٢	١٠٩	١٥١	٢٤٩	تركمانستان
٢	١٤٧	١٣١	٢٠٥	كوت ديفوار
١٠٠	٧٩٨٣	٧٧١٢	٧٩٣٦	العالم

يتبع

الجدول ٣ صادرات بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				الحبوب
٣١	٨٢٢٠٤	٨٤٢٢٧	٨٧٣٥٨	الولايات المتحدة
٢٢	٥٤٧٧٢	٥٥١٥٩	٦٥٤٢٦	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٨	١٩٥٨٤	٢٣٣٠٩	٢٣٧٢٨	الأرجنتين
٧	١٩٣٤٤	١٨٨٩٤	٢١٨٣٦	أستراليا
٧	١٤٦٦٦	٢١٥٢٣	٢٢٨٨٥	كندا
٥	١٤٩١٦	٨٨٣٧	١٣٨٣١	الصين، الأراضي الرئيسية
٣	٧٥٣٨	٨٢٢٧	٦٢٠٧	تايلند
٢	١٢١٧٥	٥٣١١	١٢٨٦	أوكرانيا
٢	١٣٥٣٢	٣٤٢٥	١٢٦٣	الاتحاد الروسي
٢	٩٥٧٠	٥٤٣٢	٢٨٢٢	الهند
١٠٠	٢٧٩٥٥٧	٢٦٢٨٧١	٢٧٢٨٥٨	العالم
				البذور الزيتية
٤١	٢٩٠٠٥	٣٠٢٠٥	٢٨٣٥٨	الولايات المتحدة
٢٠	١٥٩٧٨	١٥٦٨٤	١١٥١٩	البرازيل
٩	٦٦٣٤	٧٦٤٠	٤٦٦٢	الأرجنتين
٨	٦٠٩٦	٥٤٣٧	٥٦٦٢	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٧	٣٨٦٤	٥٤٩٠	٥٤٨٢	كندا
٣	١٨٦٣	٢١١٤	٢٣٠٤	أستراليا
٢	٤٠٤	٢٣٦١	١٨٢٠	باراغواي
١	١٠٣٠	٩٤٠	٨٠٤	الصين، الأراضي الرئيسية
١	١٢١	٣٠٢	١٢٨٥	الاتحاد الروسي
١	٤٦٦	٣٣١	٥١٠	هنغاريا
١٠٠	٦٩٠١٦	٧٥١٤٩	٦٧٩٠٩	العالم
				اللحوم
٤٠	١٠٢٩٧	٩٥٨٥	١٠٠٢٦	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١٩	٤٤٣٣	٤٨٥١	٤٦٩٤	الولايات المتحدة
٩	٣٠٢٢	٢٣١٠	١٥٥٠	البرازيل
٧	١٦٤٢	١٦٧٦	١٥٩٩	أستراليا
٥	١٤٨٠	١٣١٥	١١٨٧	كندا
٣	٩١٧	٩٠٠	٧٧٩	الصين، الأراضي الرئيسية
٣	٨٠٢	٨١٦	٨٥٧	نيوزيلندا
٣	٦٦٢	٧٤٦	٨٦٢	الصين، هونغ كونغ
٢	٥٦٥	٥٢٤	٤٠٣	تايلند
١	٣٧٠	١٩٢	٣٥٨	الأرجنتين
١٠٠	٢٦٢٤٥	٢٤٨٠١	٢٤٣٥٧	العالم

يتبع

الجدول ٤

الواردات من بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				الحبوب
١٧	٥٣٦١٩	٤٤٧٠١	٤٠٤٩١	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١٠	٢٦٦٠٥	٢٦٢٣٩	٢٧٠١٢	اليابان
٥	١٤٠٩٢	١٥٣٠٣	١٤٠٦٥	المكسيك
٥	١٣٣٨٩	١٢٣٨٥	١٢٨٠١	جمهورية كوريا
٤	١٠٣٢٢	٩٢٤٤	٩٦٥٥	مصر
٣	٧٨٠٩	٨٨٥٧	١٠٤٧٨	البرازيل
٣	٦٥٥١	٩٨٥٢	٩٩٢٨	جمهورية إيران الإسلامية
٣	٨٦١١	٦٦٨٢	٧٥٠٩	الجزائر
٢	٧٩٢٧	٤٧٧٦	٦٨٦٣	إندونيسيا
٢	٦٥٧٦	٦٥٠٠	٦٣٢٤	الصين، مقاطعة تايوان
١٠٠	٢٧٦٨٩٤	٢٦٠٦٦٠	٢٦٩٩٢٠	العالم
				البذور الزيتية
٣٦	٢٧٠٢١	٢٨٠٤٩	٢٣٨٥٥	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١٩	١١٩٥٤	١٥٧٠٨	١٣٤٠٥	الصين، الأراضي الرئيسية
١٠	٧٥٥٠	٧٤٥٨	٧٥٤٨	اليابان
٨	٥٧٠٨	٥٨٦٥	٥٤١٣	المكسيك
٣	٢٥٨٦	٢٤٨٧	٢٣٥١	الصين، مقاطعة تايوان
٢	١٧١٧	١٥٧٤	١٦٩٥	جمهورية كوريا
٢	١٥٧٤	١٤٠٩	١٣٥٧	تايلند
٢	١٥٠٧	١٢٧٣	١٤٣٦	إندونيسيا
١	١١٧٢	١١٣٣	٦٩١	كندا
١	١٠٥٧	٨٥٧	٨٢٥	البرازيل
١٠٠	٧٢٥٠٦	٧٥٦٠٨	٦٨٩٧٤	العالم
				اللحوم
٣٥	٨٦٨٣	٨٣٦١	٨٣٢٧	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١١	٢٥٨٣	٢٧٠٧	٢٦٩٦	اليابان
٩	٢٦٦٩	٢٣٤٢	١٢٨٠	الاتحاد الروسي
٨	١٩٦٧	١٨٨٣	١٨٣٢	الولايات المتحدة
٥	١١٧٧	١٢٩٠	١٤٠٠	الصين، هونغ كونغ
٥	١٢٣٣	١١٥٠	١٠٨١	المكسيك
٤	٨٠٠	٨٥٤	١٠٤٣	الصين، الأراضي الرئيسية
٢	٦٣٨	٤٣٨	٥٣٦	جمهورية كوريا
٢	٥٧٠	٥٤٥	٤٨٢	كندا
٢	٤٤٧	٤٠٧	٤١٩	المملكة العربية السعودية
١٠٠	٢٥٤٤٧	٢٤٠٩٩	٢٣٤٤٩	العالم

يتبع

الجدول ٣ (تتمة)
صادرات بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				الحمضيات (المجموع)
٥٠	٤٣٦٨	٤٠٢٠	٤٣٥٩	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٧	٨٠٥	٧٩٠	٦٣٩	جنوب أفريقيا
٨	٦٧٤	٦٨٨	٧١٧	الولايات المتحدة
٥	٥٥٢	٥٥٦	٤٠٦	تركيا
٥	٤١٧	٤٣٠	٤٧١	المغرب
٣	٣٩٧	٣٨٩	٢٧٠	الأرجنتين
٣	٢٨٤	٦٥	٢٨٠	المكسيك
٢	٢٠١	١٥١	١٩٢	الصين، الأراضي الرئيسية
٢	١٦٨	١٧٧	١٦٦	أستراليا
١	١٤٨	٢٧٦	٩١	مصر
١٠٠	٩٠٠٣	٨٧٢٨	٨٦٣٤	العالم
				الموز
٢٧	٤٢٩٦	٣٥٣٣	٣٩٩٢	إكوادور
١٤	١٨٧٣	١٩٥٩	٢٠٧٩	كوستاريكا
١٣	١٦٨٤	٢١٢٩	١٥٩٩	الفلبين
١٠	١٤٢٤	١٣٤٤	١٥٦٤	كولومبيا
٦	٩٨٠	٨٧٣	٨٠١	غواتيمالا
٣	٤٤١	٣١	٣٧٤	هندوراس
٣	٤٠٣	٤٢٦	٤٨٩	بنما
٢	٢٥٦	٢٥٥	٢٤٣	كوت ديفوار
١	٢٤١	١٠٥	٧٢	البرازيل
٢	٢٣٨	٢٥٤	٢٣٨	الكاميرون
١٠٠	١٤٧١٨	١٤١١٥	١٤٣٤٧	العالم
				الألبان (المجموع)
٢٨	١١١٠٥	١٠٨٦٠	١٣٤٨٠	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٢٣	١١٠٣٤	٩٣٤٣	٨٦٥٧	نيوزيلندا
١٣	٦١١٨	٤٩٣٣	٥٥٧٩	أستراليا
٧	٢٦١٦	٢٧٦٢	٢٨٨٥	الولايات المتحدة
٣	١٤٢٥	٩٥٣	١١٤٠	الأرجنتين
٣	١٣٥٥	١٣٩١	٩٩٦	بولندا
٢	٨٤٣	٨٦٨	٦٥٦	كندا
٢	٧٨٣	٨١٤	٧٣٢	الجمهورية التشيكية
١	٧٢١	٦٣٤	٤٩٧	بيلاروس
٢	٦٥٢	١١٥٨	٦٧١	أوكرانيا
١٠٠	٤٣٨٨٦	٣٩٩٧٤	٤١٣٨٨	العالم

الجدول ٤ (تتمة)
الواردات من بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				الحمضيات (المجموع)
٤٩	٤٣٣٤	٤١٧٩	٤١٥٧	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٤	٣٩١	٣٠٩	٣٥١	الولايات المتحدة
٦	٦٦٨	٥٣٩	٤٥٨	الاتحاد الروسي
٤	٣٥٥	٣٦٦	٣٦٤	بولندا
٣	٢٠٤	٢٢٢	٢٣٨	اليابان
٤	٣٤٨	٢٧٣	٣١٢	المملكة العربية السعودية
٤	٣٥٢	٣٢٧	٣٤٤	كندا
٣	٢٥٦	٢٤٧	٢٥٩	الصين، هونغ كونغ
١	١١٩	٩٩	٧٦	أوكرانيا
١	٨٦	٨٢	٧٧	رومانيا
١٠٠	٩٠٦٢	٨٤٩٨	٨٥٠٧	العالم
				الموز
٢٨	٣٩٠٦	٣٨٤٠	٤٠٣٠	الولايات المتحدة
٢٣	٣٢٨٧	٣٢٠٣	٣٢٩٨	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٧	٩٣٦	٩٩٠	١٠٧٨	اليابان
٤	٦٤٩	٦١٢	٥٠٢	الاتحاد الروسي
٣	٤١٧	٤٠٥	٣٩٨	كندا
٣	٣٤٧	٤١٣	٥٩٣	الصين، الأراضي الرئيسية
٢	٢٤٠	٢٧٠	٢٨٥	بولندا
٢	٢٢٩	٣٣٠	٣٣٩	الأرجنتين
١	٢١٤	١٢٦	٩٨	الإمارات العربية المتحدة
١	٢٠٥	١٨٢	١٨٦	السويد
١٠٠	١٣٩٢٠	١٣٦٤٠	١٤٤٣٦	العالم
				الألبان (المجموع)
٨	٢٧١٢	٢٨٣٣	٣٠٦٢	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٦	٢٦٢٦	٢٠٦٣	٢٢٤٥	الصين، الأراضي الرئيسية
٧	٢٥٨١	٢٧٧٩	٢٣١٠	المكسيك
٥	٢٠٣٢	١٨٧٠	١٩٥٢	الولايات المتحدة
٥	١٩٧٦	١٨٠٨	١٥٥٢	الجزائر
٤	١٦٣٥	١٦٨٣	١٦٧٦	اليابان
٤	١٥٨١	١٥٩٦	١٧١٣	الفلبين
٤	١٤٥٤	١٥٩٩	١٠٠٧	الاتحاد الروسي
٣	١٣٢٧	١٢٦٠	١٢٩٢	ماليزيا
٣	١٢٩١	١١٢٦	١١٤٠	تايلند
١٠٠	٣٨٧٢٨	٣٧٠٩٣	٣٧٨٨١	العالم

الجدول ٤ (تكملة)
الواردات من بعض السلع في أكبر عشرة بلدان

الحصة من المجموع العالمي ٢٠٠٣-٢٠٠١ (النسبة المئوية)	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
		(بآلاف الأطنان)		
				السكر
١٣	٤٦١٩	٥٥٦٦	٤٨٤٢	الاتحاد الروسي
١٢	٤٧٨٠	٤٧٢٨	٣٩٠٢	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٤	١٤٧٨	١٥٣٤	١٥٦٦	اليابان
٤	١٥٢٧	١٥١٦	١٤٦٣	جمهورية كوريا
٤	١٤١٩	١٣٤٤	١٤١٣	الولايات المتحدة
٤	١٠٢٩	١٣٧٦	١٦٥٤	إندونيسيا
٣	١٤٨٢	١٢٧٥	١١٨٧	ماليزيا
٣	١٣٥٦	١١٢٧	٩٧١	الإمارات العربية المتحدة
٣	١٣٠٤	١٢٦٧	٧٧٥	نيجيريا
٣	١١٨٩	١١٨٣	٨٧٣	كندا
١٠٠	٣٩٢٩٢	٣٩٩٧٢	٣٦٠٩٧	العالم
				المشروبات الخفيفة الاستوائية
٤٥	٤٠٦٣	٤٠٩٣	٣٩٩٢	الاتحاد الأوروبي (١٥)
١٩	١٥٨٠	١٦٨٨	١٨٥٧	الولايات المتحدة
٦	٥٠٢	٤٩١	٤٩٠	اليابان
٣	٢٥٨	٢٣٧	٢٤٧	الاتحاد الروسي
٢	١٨٤	٢١٢	٢٠٠	كندا
٢	٢٠٤	١٧٤	١٣٢	ماليزيا
٢	١٥٧	١٨٠	١٧١	بولندا
١	١٢١	٩٦	١١٤	الجزائر
١	٩٩	١٠٧	١١١	باكستان
١	٩٨	٩٩	٩٤	سويسرا
١٠٠	٨٩٠٦	٨٩٦٢	٩٠٠٢	العالم
				الألياف
١٦	١٢٣٣	١٢٥٠	١٣١٩	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٩	٧٥٠	٧٣٤	٧٠٧	المكسيك
٨	٦٣٠	٧٦٣	٥٦٣	إندونيسيا
٨	٥٩٩	٤٨٩	٧٤٩	تركيا
٦	٤٧٠	٤٥٤	٤١٩	جمهورية كوريا
٦	٤٣٣	٤٣٤	٤٢٣	تايلند
٥	٣٩٣	٤٠٨	٤٥٣	اليابان
٥	٣٧٧	٤٦٦	٢٨٠	الهند
٤	٢٧٩	٣٣٥	٣٥٧	الولايات المتحدة
٤	٣٤٦	٢٦٥	٢٧٨	الصين، مقاطعة تايوان
١٠٠	٧٥٣٨	٧٧٨٥	٧٩٥٥	العالم

يتبع

الجدول ٦

قيمة الحصص لكل مجموعة من السلع في مجموع الصادرات والواردات الزراعية لكل مجموعة من البلدان (النسبة المئوية)

	حصص الواردات في ١٩٦١-١٩٦٣				حصص الصادرات في ١٩٦١-١٩٦٣			
	البلدان المتقدمة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية الأخرى	أقل البلدان نمواً	البلدان المتقدمة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية الأخرى	أقل البلدان نمواً
الحبوب	١٥	٢٣	٤٨	٤١	٣٣	٣٠	٨	١٦
المحاصيل الزيتية	١٤	٨	١٠	١٣	١٣	٨	١١	٢٠
اللحوم	١٠	٤	٣	٤	١٢	١٦	٤	١
منتجات الألبان	٤	١	٥	٤	٨	٥	٠	٠
السكر	٧	١٢	٨	١٤	٣	١١	١٤	٢
المنتجات البستانية	١٠	٥	٤	٣	٩	٦	٧	٢
المشروبات الخفيفة الاستوائية	١٦	٥	٦	٧	٢	٠	٢٧	٢١
المواد الخام	٢٤	٤١	١٧	١٥	٢٠	٢٤	٢٩	٣٨
جميع المنتجات الزراعية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

	حصص الواردات في ١٩٩٩-٢٠٠١				حصص الصادرات في ١٩٩٩-٢٠٠١			
	البلدان المتقدمة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية الأخرى	أقل البلدان نمواً	البلدان المتقدمة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية الأخرى	أقل البلدان نمواً
الحبوب	٨	١٢	٢٧	٤٠	١٦	١٩	١١	٥
المحاصيل الزيتية	١٥	١٥	٢٤	٢٤	١٤	١٦	٢٦	١٤
اللحوم	٢٠	١٤	٩	٤	٢١	١٥	٩	١
منتجات الألبان	٨	٤	٧	٥	١١	١١	١	٠
السكر	٢	١١	٥	٩	٣	٣	٧	٤
المنتجات البستانية	٢٠	١٣	٦	٢	١٤	٦	١٥	٤
المشروبات الخفيفة الاستوائية	١٣	١٢	٤	٣	٧	٧	١٥	٢٨
المواد الخام	١٣	١٩	١٩	١٣	١٥	٢٥	١٦	٤٣
جميع المنتجات الزراعية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

شروط التبادل التجاري الزراعي مقابل المصنوعات

الأسعار العالمية للصادرات الزراعية (مخفضة)***	البلدان التي تمر بمرحلة تحول		البلدان النامية الأخرى		أقل البلدان نمواً		البلدان المتقدمة		
	المصنوعات**	الواردات الزراعية*	المصنوعات**	الواردات الزراعية*	المصنوعات**	الواردات الزراعية*	المصنوعات**	الواردات الزراعية*	
١٢٨	٢٠٩	١٣٤	١٧٥	١١٥	١٩٠	١٢٠	١٠٥	١٠٢	١٩٦٢-١٩٦١
١٢٩	٢٢٩	١٥٧	١٦٩	١٢٥	١٧٥	١٢١	١١٢	٩٩	١٩٧٢-١٩٧٠
١٢٧	١٨٨	١٣٠	١٦٤	١٢٥	١٦٥	١٢٠	١٠٩	٩٤	١٩٨٢-١٩٨٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٩٢-١٩٩٠
٩٢	٩١	١١٤	٩٠	٩٧	٧٦	٨٦	٨٩	١٠٤	٢٠٠٢-٢٠٠٠
٩٤	٩٣	١١٥	٨٩	٩٨	٧٠	٨٤	٩٢	١٠٥	٢٠٠٢

ملاحظات:

* أسعار الصادرات الزراعية بالمقارنة بأسعار الواردات الزراعية. والأسعار قيم وحدات. وبالنسبة للزراعة، فإن قيم الوحدة هي حصيللة قيم التصدير للوحدة السلعية المرجحة. وتحسب التريجات بقسمة قيمة الصادرات من كل سلعة بحصتها من مجموع قيمة الصادرات الزراعية في مجموع البلدان قيد الدراسة. ويجرى بعد ذلك إسناد المعاملات إلى فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢=١٠٠. وتطبق نفس المنهجية على قيمة وحدة الواردات.

** أسعار المنتجات الزراعية المصدرة مقابل أسعار المنتجات الصناعية المصدرة. وقد قدرت هذه الأسعار بنفس الطريقة الواردة في الملاحظة السابقة، إلا أن القاسم هو قيمة الوحدة من الصادرات الصناعية.

*** الأسعار العالمية للصادرات الزراعية. وتمثل هذه الأسعار قيم وحدة التصدير مقدرة بالطريقة أعلاه، ومخفضة بحسب قيمة الوحدة من الصادرات الصناعية العالمية بالأساس ١٩٩٠-١٩٩٢=١٠٠.

الجدول ٨

التقلبات في القيم الإسمية لوحدة الصادرات والواردات (معاملات التباين) (النسبة المئوية)

البلدان المتقدمة	الواردات		الصادرات		أقل البلدان نمواً	
	البلدان النامية	أقل البلدان نمواً	البلدان المتقدمة	البلدان النامية		
١٩,٢	٢٣,٩	٢٠,٧	٢٠,٣	٢٣,٢	٢٣,٢	الحبوب
١٩,١	٢١,٦	٢٤,٩	١٨,٣	٢٢,٦	٢٢,٣	المحاصيل الزيتية
١١,٧	١٧,٢	٢٠,١	١٣,٢	١٣,٨	١٨,١	اللحوم
٨,٤	٥,٢	٥,٥	٧,٣	٧,٩	٢٤,٤	منتجات الألبان
٢٠,٨	٣٧,٧	٣٦,٤	٢٩,٢	٣٨,٦	٢٢,٥	السكر
٣,٣	٩,٧	٣٣,٩	٥,٨	٤,٢	١٢,١	المنتجات البستانية
٢٨,٢	١٦,٨	٢١,٨	١٧,٣	٣٢,٧	٣٥,١	المشروبات الخفيفة الاستوائية
٢١,٢	١٤,٠	٢٦,٦	١٣,٩	٢٣,١	٢٦,٧	المواد الخام
١٥,٤	١٩,٢	٢٠,١	١٤,١	٢٢,٦	٢٧,٠	جميع المنتجات الزراعية

ملاحظة:

حسبت معاملات التباين باستخدام التباين حول خط اتجاه

لوغارتمي تقديري خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٠١.

معدلات النمو في قيم وحدة التصدير والاستيراد بحسب مجموعات البلدان (النسبة المئوية)

البلدان المتقدمة	الواردات		الصادرات		البلدان النامية
	البلدان النامية	أقل البلدان نمواً	البلدان المتقدمة	أقل البلدان نمواً	
٢,٠٥-	٢,٧٩-	٢,٨٤-	٢,٥٠-	٢,٧٩-	٣,١٨-
٢,٣٧-	٢,٧٨-	٣,٣٧-	٢,٠٦-	٢,٨٨-	٢,٣٤-
١,٠١-	٢,٧٧-	٢,٩١-	١,٥١-	١,٣٤-	١,٦٩-
٠,٢٦-	٠,٨٠-	١,٠٨-	٠,٤٥-	١,٥٠-	٢,٤٨-
١,٢١-	٢,١٢-	٢,٤٢-	١,٥٦-	٢,٤٣-	١,٤٤-
٠,٨٤-	٠,٩٦-	٣,١٣-	٠,٥٦-	١,٣٥-	١,٣٨-
١,٥٨-	٢,٧٤-	٢,٢٩-	٠,٩٢-	٢,٥٩-	٢,٧٤-
٢,٠٢-	١,١٩-	٢,٧٩-	١,٥٠-	٢,٢٠-	٢,٦٧-
١,٥٦-	٢,٣٦-	٢,٧٣-	١,٥٨-	٢,٥٢-	١,٣٥-

ملاحظة:

حسبت معدلات النمو بتطبيق الاتجاه اللوغارتمي على الرقم الدليلي لقيمة كل وحدة خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٠١. وخفضت الأرقام الدليلية للقيمة الاسمية بحسب الرقم الدليلي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة (١=١٩٩٥).

مطبوعات قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

استعراض أسواق السلع ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ (٢٠٠٤)

مطبوعات السلع والتجارة في المنظمة

5. *Voluntary standards and certification for environmentally and socially responsible agricultural production and trade* (2004)
4. *The European market for organic and fair-trade products from West Africa* (2004)
3. *The market for non traditional agricultural exports* (2004)
2. *Environmental and social standards, certification and labelling for cash crops* (2003)
1. *Medium-term prospects for agricultural commodities: projections to the year 2010* (2003)

الدراسات السلعية في المنظمة

2. *Issues in the global tobacco economy: selected case studies* (2003)
1. *The world banana economy 1985-2002* (2003)

مطبوعات بحوث سياسات السلع والتجارة في المنظمة

2004

10. *Agricultural trade liberalization in the Doha round. Alternative scenarios and strategic interactions between developed and developing countries* (P. Conforti and L. Salvatici)
9. *The EU cotton policy regime and the implications of the proposed changes for producer welfare* (G. Karagiannis)
8. *The impact of domestic and trade policies on the world cotton market* (D. Poonyth, A. Sarris, R. Sharma and S. Shui)
7. *Price transmission in selected agricultural markets* (P. Conforti)
6. *The marketing potential of date palm fruits in the European market* (P. Liu)
5. *World markets for organic citrus and citrus juices: current market situation and medium-term prospects* (P. Liu)
4. *Agricultural policy indicators* (T. Josling and A. Valdés; also issued as ESA Working Paper No. 2004/4)

2003

3. *Quantifying appropriate levels of the WTO bound tariffs on basic food products in the context of the Development Box proposals* (R. Sharma)
2. *The WTO and environmental and social standards, certification and labelling in agriculture* (C. Dankers)
1. *The Brazilian ethanol programme: impacts on world ethanol and sugar markets* (T. Koizumi)

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن المطبوعات السابقة بالرجوع إلى موقع قسم السلع والتجارة التالي: <http://www.fao.org/es/ESC/en/index.html>

٢ حالة أسواق السلع الزراعية

تنبئ التطورات الفنية التي أدت إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف بحدوث تراجع تدريجي، في الاتجاه طويل الأجل، لأسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية. بيد أن هناك تقلبات مهمة وقصيرة الأجل تهيمن على هذا الاتجاه. فالعديد من البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا منها، ما زال يعوّل على عدد قليل من السلع الزراعية لجني الجزء الأكبر من عائدات التصدير. وبالتالي، فإن تقلب أسعار السلع يؤثر تأثيرا كبيرا على الدخل وفرص العمل والإيرادات الحكومية، فضلا عن تهديده لخطط الاقتصاد الكلي وجهود التنمية عموما. بيد أن البلدان النامية كمجموعة يتزايد اعتمادها أيضا على واردات الأغذية. أما أقل البلدان نموا، فقد أصبحت اليوم مستوردة صافية للأغذية. وفي ظل هذه الظروف، يبدو بديهيا أن انخفاض الأسعار الدولية للأغذية يشكل عاملا مفيدا، لكن الاعتماد المتزايد على استيراد الأغذية يعني أيضا زيادة التعرض لنتائج التقلبات في الأسعار الدولية للأغذية، وفداحة النفقات المترتبة عن استيراد الأغذية.

إن البلدان النامية في حاجة إلى مواجهة تقلبات أسعار السلع كجزء من الجهود التي تبذلها لزيادة عائداتها من التصدير، أو للتعامل مع ما يترتب عليها من نفقات استيراد الأغذية. كما يتعين عليها، في ذات الوقت، أن تواجه تشوهات الأسواق الناجمة عن التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، والإعانات المخصصة للإنتاج والتصدير التي تستخدمها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، والهيمنة على الأسواق التي تمارسها الشركات الدولية العملاقة على العديد من سلاسل القيم السلعية. والواقع أن التجاوب الدولي التقليدي مع تقلب الأسواق، القائم على التدخل أو تطبيق خطط التعويض، لم يعد محبذا اليوم، بل يحتاج الأمر إلى إيجاد نهج جديدة. وهذه النهج الجديدة، ومن بينها إدارة المخاطر المترتبة عن تقلبات أسعار السوق، لا تهدف إلى الحيلولة دون تأرجح الأسعار بقدر ما تهدف إلى مساعدة المنتجين والمستهلكين على استشفاف آثارها السيئة والتعامل معها على نحو أفضل.

حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٤، هي العدد الأول من سلسلة مطبوعات جديدة تصدر كل عامين وتهدف إلى عرض القضايا المتعلقة بأسواق السلع على نحو موضوعي وسهل الاستيعاب بالنسبة لصانعي السياسات ومراقبي أسواق السلع الأساسية وغيرهم من المهتمين بالتطورات التي تحدث في أسواق السلع الزراعية وآثارها على البلدان النامية. ويهدف هذا المطبوع إلى زيادة الوعي بحركة الأسعار الدولية للسلع وتأثيرها على طرق معيشة مئات الملايين من سكان العالم النامي وعلى أمنهم الغذائي، وعلى اقتصاديات العشرات من البلدان النامية التي تعوّل على صادراتها من السلع لتحقيق جزء كبير من عائدات التصدير، أو تعوّل على الواردات من الأغذية لسد الفجوة في الإمدادات الغذائية المتاحة لديها.

ISBN 92-5-605133-8



9 7 8 9 2 5 6 0 5 1 3 3 2

TC/M/Y5419Ar/1/1.05/400